

تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة من
عام ١٩٥٥ - ١٩٦٨

إعداد
فاتن فياض عاطف قناديلو

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشناق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التاريخ

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

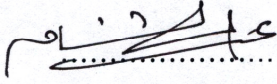
أيار - ٢٠١١

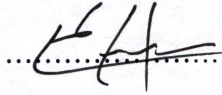
تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه الرسالة من رسالة
التوقيع التاريخ ١٩/٥/١١

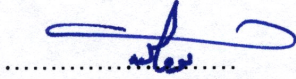
قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/ الأطروحة (تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٥-١٩٦٨) وأجيزت بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١١

التوقيع









أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور عبد المجيد زيد الشناق، مشرفاً
أستاذ - تاريخ العرب الحديث

الدكتور علي مفلح محافظة، عضواً
أستاذ - تاريخ العرب الحديث

الدكتور نوفان رجا السواريه، عضواً
أستاذ مشارك - تاريخ العرب الحديث

الدكتور هند غسان أبو الشعر، عضواً
أستاذ - تاريخ العرب الحديث (جامعة آل البيت)

نعتمد كلية الدراسات العليا
بمحة من الرسالة
٢٧/٤/١٩

الإهداء

إلى روح والدي..... ووالدتي

إلى الذي ما فتئ يساندني ويضيء لي طريقي زوجي العزيز... وإلى أبنائي...

إلى من علمني حب حرف... لتُثبت منه تاريخاً.

وفاء وتقدير لروح أستاذي ومعلمي الأول

الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى

وإلى كل شعب يؤمن بالعزة والكرامة طريقاً والعمل منهجاً

ويرى في ثرى أرضه تقدماً

ويطمح إلى وضع بصمته في الحضارة الإنسانية

شعارها الحرية وحب الوطن

أهدي جهدي العلمي هذا

الباحثة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطاهرين وإتباعهم إلى يوم الدين وبعد...

يسعدني وقد انتهيت بفضل الله تعالى من إعداد هذا الجهد المتواضع أن أتقدم بشكري الخالص والعميق إلى الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشناق بالإشراف على هذه الرسالة، والذي ساعدني في اختيار الموضوع وبما أبداه من آراء وتوجيهات علمية سديدة، التي كان لها الأثر الأكبر في انجاز الرسالة على نحو ما انتهيت إليه.

وأجزل الشكر والتقدير إلى رئيسة قسم التاريخ أ.د. غيداء خزنة كاتبي لما لها من فضل في تشجيعي وشد أزري. وشكري وامتناني لجميع أساتذة القسم في السنة التحضيرية، الذين كان لهم دور كبير في الأخذ بيدي في اعتماد المنهج العلمي الصحيح في البحث والدراسة. والشكر موصول لكل الأيادي البيضاء التي قدمت لي المساعدة سواء بحوار أو نصيحة.

وأجندني ملتزمة بتقديم الامتنان والشكر للأستاذ الدكتور عبد المجيد العاني رئيس الدائرة الثقافية بالسفارة العراقية بمساعدتي في توفير بعض المصادر، وما زودني به من توجيهات أفادتني كثيراً. والأستاذ الدكتور مؤيد إبراهيم الوندأوي والدكتور وليد عبد الملك الراوي والدكتور عبد القادر فهمي الجابي الطائي.

وإلى موظفي مكتبة الجامعة الأردنية، وجميع زملائي وزميلاتي في السنة التحضيرية.

الباحثة

المختصرات المستخدمة في الرسالة

١ - العربية

د.ك.و	دار الكتب والوثائق
د.ت	دون تاريخ الطبع
و	وثيقة

٢ - الإنجليزية

F.O:	Foreign Office	وزارة الخارجية البريطانية
F.R.U.S:	Foreign Relation of the United States	العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية
Tel:	Telegram	برقية
Memo:	Memorandum	مذكرة
Let:	Letter	رسالة
NE:	Near East	الشرق الأردني
Vol:	Volume	مجلد

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	المختصرات المستخدمة في الرسالة
و	قائمة المحتويات
ط	الملخص
٣-١	المقدمة
٨-٣	تحليل المصادر والمراجع
٩	الفصل الأول : دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة حلف بغداد ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ في عهد ادوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower
٢٠-١٠	١- التمهيد
٢٨-٢٠	٢- المبحث الأول : المصالح الأمريكية الإستراتيجية
٣٤-٢٨	أ- دور أمريكا في قيام حلف بغداد
٣٨-٣٤	ب- أزمة السويس عام ١٩٥٦ وتأثيرها على العراق
٤٢-٣٨	ت- مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧
٤٤-٤٣	ث- الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨
٤٥	٣- المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والعراق (١٩٥٥-١٩٥٨)
٥٣-٤٥	أ- قطاع النفط.
٥٨-٥٣	ب- التجارة.
٦٣-٥٨	ج- المساعدات الفنية.
٦٧-٦٣	٤- المبحث الثالث : المساعدات الأمريكية العسكرية للعراق

رقم الصفحة	الموضوع
٦٨	الفصل الثاني : انقلاب ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق وتثبيت النظام الجمهوري
٦٩	المبحث الأول: انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ وإسقاط النظام الملكي:
٧٠-٦٩	١- تعريف بالانقلاب.
٧٩-٧١	٢- أسباب نجاح الانقلاب.
٨٤-٧٩	٣- قادة الانقلاب.
٨٧-٨٤	٤- انقلاب ١٤ تموز والسيطرة على قصر الرحاب.
٨٩-٨٧	٥- مجريات الأحداث بعد الانقلاب.
٩٠-٨٩	٦- ردود الفعل الاقليمية والدولية للانقلاب
٩١	المبحث الثاني: موقف الولايات المتحدة من الانقلاب:
٩٥-٩٣	١- الانزال الأمريكي في لبنان.
٩٧-٩٥	٢- مباحثات واشنطن مع بريطانيا حول العراق.
٩٩-٩٧	٣- الاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري.
١٠٠	المبحث الثالث: عهد عبد الكريم قاسم والصراعات الداخلية والخارجية وموقف الإدارة الامريكية منها (١٩٥٨-١٩٦٣):
١٠٥-١٠٠	١- الصراع بين العسكريين.
١٠٩-١٠٥	٢- دور الولايات المتحدة في الصراع بين قاسم والناصرين القوميين
١١٥-١٠٩	٣- التمردات المسلحة (حركة الشّواف ١٩٥٩) ودور الولايات المتحدة الأمريكية.
١١٩-١١٥	٤- تباين مواقف الأحزاب السياسية ودور الولايات المتحدة منها.
١٢١-١١٩	٥- علاقات عبد الكريم قاسم الخارجية
١٢٣-١٢١	٦- موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جون كنيدي من الصراعات الداخلية أبان حكم عبد الكريم قاسم.

رقم الصفحة	الموضوع
١٢٣-١٢٥	٧- معركة تحرير النفط العراقي.
١٢٥-١٣١	٨- مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق.
١٣١-١٣٣	٩- المسألة الكردية
١٣٤	الفصل الثالث : الانقلابات العسكرية وموقف الإدارة الأمريكية
١٣٥-١٤١	١- المبحث الأول: انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ونهاية حكم عبد الكريم قاسم وموقف الولايات المتحدة من الانقلاب
١٤٢-١٤٩	٢- المبحث الثاني: فترة حكم عبد السلام عارف لـ (١٩٦٣ ١٩٦٦) وموقف الإدارة الأمريكية.
١٥٠-١٦٠	٣- المبحث الثالث: فترة حكم عبد الرحمن عارف ١٩٦٦ حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وموقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جونسون من الأوضاع بالعراق.
١٦١-١٦٦	٤- المبحث الرابع: العلاقات الأمريكية العراقية السياسية الاقتصادية من عام ١٩٦٦-١٩٦٨.
١٦٧-١٦٩	الخاتمة
١٧٠-١٨٢	المصادر والمراجع
١٨٤-٢٠٦	الملاحق
٢٠٦-٢٠٧	الملخص باللغة الإنجليزية

تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية

١٩٥٥-١٩٦٨

إعداد

فاتن فياض قناديلو

إشراف

أ.د. عبد المجيد الشناق

الملخص

تناولت هذه الدراسة تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية للفترة (١٩٥٥-١٩٦٨)، وتضمنت مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

استعرضت في الفصل الأول بتتبع تطور العلاقات الأمريكية-العراقية منذ قيام النظام الملكي الهاشمي بالعراق وتطورها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لغاية منتصف الخمسينات من خلال ثلاث مباحث، تم في الأول إظهار دوافع ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية، حتى كان الدور الأمريكي في قيام حلف بغداد- ثم قبول العراق بمبدأ أيزنهاور ١٩٥٧.

تحدثت في المبحث الثاني عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين وخاصة في قطاع النفط، الذي يعد العامل المحرك الرئيس في تطور العلاقات بين الطرفين، مما انعكس أيضاً على التجارة وتقديم المساعدات الفنية، في حين تناول المبحث الثالث المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق.

ناقشت في الفصل الثاني قيام النظام الجمهوري وسقوط النظام الملكي بانقلاب ١٤ تموز

١٩٥٨، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

تم في المبحث الأول بالحديث عن الانقلاب وظروف قيامه وأسبابه والذين قاموا به،

حيث قام النظام الجمهوري - صاحب الانقلاب - بقتل العائلة المالكة.

في المبحث الثاني نوضح موقف الولايات المتحدة من الانقلاب حتى تم الاعتراف به،

ثم يأتي المبحث الثالث ليتناول بشيء من التفصيل فترة حكم عبد الكريم قاسم والانقسامات

السياسية بين العسكريين وموقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس جون كينيدي

من هذه الأحداث.

اختتمت الدراسة في الفصل الثالث حيث قمت بتحليل فترة الانقلابات العسكرية، وقد بدأ

المبحث الأول بإظهار ظروف الانقلاب ودور الولايات المتحدة وراء انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

والتخلص من حكم عبد الكريم قاسم.

أما المبحث الثاني: فقد تناول حكم عبد السلام عارف منذ الفترة ١٩٦٣-١٩٦٦

وسياسته الداخلية والخارجية والقوى الخارجية سواء العربية أو الأجنبية لاستقطاب العراق

آنذاك.

وقد تناول المبحث الثالث: فترة رئاسة عبد الرحمن عارف من خلال ظروف مجيئه،

وسياسته الداخلية والخارجية حتى نجاح انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ والدور الذي لعبته الولايات

المتحدة الأمريكية في دعم الانقلاب ضده.

وأخيراً تناولت في المبحث الرابع علاقات العراق الخارجية مع الولايات المتحدة في

المجال السياسي الاقتصادي منذ عام ١٩٦٦-١٩٦٨.

المقدمة:

تعد العلاقات الدولية وما يترتب عليها من نتائج، تعد عاملاً مهماً ومؤثراً في سير الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية وجوارها، والتي ألفت بظلالها على مجريات الأحداث، من ضمنها العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية من الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٨.

لقد دفعتني عدة أسباب لدراسة هذا الموضوع، أبرزها الافتقار إلى دراسة تاريخية أكاديمية عميقة تناولت موضوع تاريخ العراق السياسي وعلاقاته الدولية شكل خاص عن تلك الحقبة من الحرب الباردة. إذ تعد هذه الحقبة مرحلة هامة حافلة بالأحداث السياسية المتسارعة والمتغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ لأن العراق بموقعه وثرواته الاقتصادية، يعد عامل جذب وإغراء لمختلف القوى السياسية الدولية، ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية.

تضم هذه الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وعرض للاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها وخاتمة.

استعرضت في الفصل الأول: بمباحثه الثلاثة بموضوع الوجود الأمريكي من حلف بغداد ١٩٥٥ - إلى سقوط النظام الملكي ١٩٥٨، إذ بدأت بالحديث عن تاريخ الدولة العراقية حتى عهد الملك فيصل الثاني مروراً بالعلاقات الأمريكية العراقية وتطورها منذ التأسيس حتى الاستقلال.

وواصلت حديثي عن سير العلاقات بين الدوليتين حتى انضمام العراق لحلف بغداد ١٩٥٥ أثناء عهد إدارة الرئيس أيزنهاور. وسأبين في المبحث الأول دوافع ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية وتطور العلاقات السياسية بينهما، حتى قبول العراق بمبدأ أيزنهاور ١٩٥٧، التي نتج عنها مساعدات اقتصادية في مجالات تحتاجها الدولة العراقية، ثم حصول العراق على المساعدات العسكرية. ونتيجة لدخول العراق لحلف بغداد وقبول مبدأ أيزنهاور، تشكلت جبهة معارضة داخلية ضد النظام الملكي والتي كانت من أهم الأسباب التي عجلت بسقوط النظام الملكي.

وقد ناقش الفصل الثاني والذي ضم ثلاثة مباحث؛ أولها انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ وظروف قيامه ومجيء العهد الجمهوري. ثانيها، الحديث عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانقلاب ورجاله العسكريين، وذلك في عهد الرئيس الأمريكي جون كينيدي، ثم المبحث الثالث وقد تناول بشكل تفصيلي فترة حكم عبد الكريم قاسم والصراعات الداخلية والخارجية، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأحداث.

وفي الفصل الثالث ناقشت فترة الانقلابات العسكرية، وموقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جونسون، وهو يتألف من أربعة مباحث:

المبحث الأول: تحدثت عن انقلاب ١٩٦٣ حيث تحالف البعثيون والقوميون ضد عبد الكريم قاسم وتم القضاء عليه وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الانقلاب. أما المبحث الثاني فقد تناولت مرحلة حكم عبد السلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦) وسياسته الخارجية والداخلية والتعرف على المناخ السياسي الذي كان سائداً آنذاك. وتناولت في المبحث الثالث فترة حكم عبد الرحمن عارف (١٩٦٦-١٩٦٨) حتى نجاح البعثيين في انقلاب ١٩٦٨ ولإلقاء مزيد من الضوء على هذا الأمر تحدثت عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جونسون.

وأخيراً في المبحث الرابع تناولت الحديث عن العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في ظل حكم عبد الرحمن عارف منذ عام ١٩٦٦-١٩٦٨.

وكما يقتضي منهج البحث التاريخي، فقد كرست خاتمة الرسالة لعرض عدد من الاستنتاجات التي ستبرز من خلال دراسة طبيعة وتاريخ العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٨ في ضوء المعلومات التي تضمنتها فصول الرسالة الثالث.

وقد اعتمد البحث على عدد من المصادر والمراجع.

تحليل المصادر والمراجع

الوثائق العراقية المنشورة والغير منشورة:

اعتمد البحث على مصادر ومراجع متنوعة تأتي الوثائق العراقية الغير منشورة والمنشورة في مقدمتها شكلت الأولى منها الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية التي تحمل الرمز (د.ك.و) ، الثانية وثائق وزارة الخارجية العراقية وهي عبارة عن تقارير وبرقيات كان يرسلها القناصل والسفراء العراقيون من سفاراتهم ومفوضياتهم في بعض الدول الأجنبية والعربية.

ونظرا لظروف العراق الأمنية، لم أتمكن من الحصول عليها، لكنني استعنت بالرسائل الجامعية الصادرة من الجامعات العراقية، وبعض الكتب التي تحدثت عن تلك الفترة حيث تضم عدداً من الوثائق التي تخص الجانب العراقي.

الوثائق البريطانية المنشورة:

شكلت الوثائق البريطانية مادة أصلية لا غنى لأي باحث عنها في هذا المجال. وأهم ما تضمنته الوثائق في هذا الموضوع عن حلف بغداد وقيام الانقلاب وموقفها منه. كما زودت وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة، الدراسة بمعلومات مهمة وردت أساساً في تقارير السفارة البريطانية عن تنامي النفوذ الأمريكي في العراق، وتأثير ذلك على مكانة بريطانيا في المنطقة. ويرمز لها (F.O)، بجانب وثائق بريطانية منشورة أفادت الرسالة بصورة خاصة، من محاضر مناقشات مجلس العموم البريطاني التي تركز على موقف الحكومة البريطانية والرأي العام البريطاني من قضايا مثل المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق.

وقد كان كتاب الدكتور مؤيد إبراهيم الوندائي "العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٩ - ١٩٥٨". والكتاب الآخر "العراق في التقارير السفارة البريطانية في بغداد عام ١٩٥٩-١٩٧٣، وهو حالياً قيد الطبع خير معين في الحصول على هذه الوثائق البريطانية.

الوثائق الأمريكية المنشورة:

لقد كان لوثائق العلاقات الخارجية المعنونة التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية على شكل مجلدات Foreign Relation of United States العلاقات الخارجية للولايات

المتحدة المنشورة على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، أهمية كبيرة في إغناء البحث بصورة عامة، ومعلومات وثائقية قيمة. بالإضافة إلى موقع مكتبة الكونغرس، أما الوثائق الأمريكية غير المنشورة فقد حصلت عليها من بعض الكتب العربية والأجنبية كما توضحه قائمة المصادر.

فقد قدمت الوثائق الأمريكية عن علاقاتها بالعراق إبان العهد الملكي، ثم الاعتراف بالنظام الجمهوري وموقفها من حكم عبد الكريم قاسم واعترافها بحكم عبد السلام عارف، والعلاقات الاقتصادية مع العراق في تلك الفترة. ووجهة نظر حكومة الولايات المتحدة من تولي عبد الرحمن عارف لمنصب رئاسة الجمهورية في العراق وطبيعة العلاقة بين البلدين، التي شابه الكثير من التوتر نتيجة للتقارب العراقي السوفيتي، في الوقت التي كانت فيه الولايات المتحدة مشغولة بالحرب الباردة ضد مد النظام الشيوعي في العالم والوطن العربي.

كما تابعت هذه الوثائق الموقف من الامتيازات النفطية التي حصلت عليها فرنسا في العراق بعد أن سعت أمريكا جاهدة للحصول عليها إلا أنها فشلت في ذلك، والسلبية التي انتهجت الأخيرة في ما يتعلق بموضوع تجهيز العراق بالأسلحة، كذلك بينت لنا تلك الوثائق وجهة نظر الولايات المتحدة من انقلاب ١٧ تموز في العراق الذي أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف.

الوثائق العربية المنشورة:

كذلك يوجد وثائق عربية منشورة صادرة عن الجامعة الأمريكية في بيروت منذ ١٩٦٣م. حصلت على بعض الوثائق العربية المنشورة مثل وثائق حزب البعث " نضال البعث" الذي يتحدث عن البعثيين ودورهم في تاريخ العراق السياسي المعاصر.

الصحف والجرائد:

لا بد من الإشارة إلى أن طبيعة الأحداث قد جعلت للصحافة بشتى أنواعها واتجاهاتها مكاناً في الدراسة.

ونظراً لتنوع الصحف والمجلات ما بين عراقية وغير عراقية، وصعوبة الحصول على العراقية منها، فقد استعنت ببعض الصحف من خلال الرسائل الجامعية الصادرة عن الجامعات العراقية كالجامعة المستنصرية أو جامعة بغداد. أو من بعض المصادر والمراجع التاريخية الحديثة.

وهي نوعان من الصحف، الصحف الحزبية العراقية (صوت الأهالي) ومنها جريدة "الزمان" و"الأخبار"، والصحف الرسمية العراقية في العهد الجمهوري "جريدة الثورة". كما تم تزويدنا بصحف عربية كالدفاع الفلسطينية/الأردنية والأهرام المصرية والدستور الأردنية.

الكتب الأجنبية المترجمة:

أما الكتب المترجمة فكان لها أهمية في توضيح بعض الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة. من هذه الكتب:

- ١- توماس. أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من عام ١٧٨٤ - ١٩٧٥، ترجمة: دار طلاس للدراسة والنشر، دمشق، ١٩٨٥.
- ٢- تريب. تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصر. ترجمة: زينة جابر إدريس، ط١ الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٣- اديث وائي، ايف، بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ - ١٩٧٥ ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي.
- ٤- بطاطو، حنا، العراق الكتاب الأول الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الصادر عن مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الجديدة ٢٠٠٣، ترجمة: عفيف الرزاز، والكتاب الثاني عن الحزب الشيوعي والثالث عن الشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار.

الكتب الأجنبية:

ولابد من الإشارة بصورة خاصة إلى عدد من الكتب الأجنبية أهمها كتاب:

- ١- John Campbell, Deference of the Middle East, Problems of American Policy, Harper, New York, 1965 .
- ٢- Gallman, Waldemar, Iraq Under General Nuri – My Recollections of Nuri al-Said 1945-1958. (Baltimore: The John Hopkins Press, 1964.

الكتب العربية:

كما يصعب استكمال البحث من غير الرجوع إلى عدد من الكتب العربية التي تابعت أحداث العراق الداخلية والخارجية أولاً بأول. تأتي في مقدمتها مؤلفات المؤرخ عبد الرزاق الحسني، خاصة الأجزاء من (٦ - ١٠) في كتابه "تاريخ الوزارات العراقية".

وكتاب مجيد خدوري "العراق الجمهوري" في السياق ذاته، كتاب ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، في العراق وكتاب مؤيد إبراهيم الوندائي "العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٩ - ١٩٥٨"، وكتاب فاضل حسين بعنوان: "سقوط النظام الملكي في العراق".

وكتاب الدكتور جعفر عباس حميدي "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" بأجزائه العشرة والذي كان معيماً لا ينضب من خلال المعلومات التاريخية المهمة والحديثة التي صدرت في العراق، بالإضافة إلى عدد من الكتب العربية الأخرى التي سيورد ذكرها في قائمة المصادر.

المذكرات الشخصية:

شكلت كتب المذكرات مادة مهمة جداً من حيث أنها زاخرة بالتجارب الشخصية، فقد استخدمت العديد منها العربية والأجنبية على الرغم من حذري أثناء استخدامها، لأنها أحياناً تخضع للأهواء والميول الشخصية، إذ ساعدت تلك المذكرات في التعرف على تفاصيل مهمة لبعض الأحداث السياسية من وجهة نظر معاصريها، وتوظيف تلك المعلومات فيما بعد لخدمة البحث وفق رؤية علمية منهجية من هذه المذكرات:

مذكرات ويلدمار غولمن "انطباعاتي عن الجنرال نوري السعيد"، وكتاب "العراق في سنوات الستينات" لمؤلفه صبحي عبد الحميد، ومذكرات فرحان عبد الكريم "حصار ثورة تجربة السلطة في العراق، ومذكرات توفيق السويدي، علي جودت الأيوبي.

أما الأطاريح والرسائل الجامعية فقد أغنت البحث ببعض المعلومات المهمة وخاصة الرسائل التي تزامنت مدة دراستها مع هذه الرسالة وأخص منها رسالة دكتوراه بعنوان: "العلاقات العراقية الأمريكية (١٩٤٥ - ١٩٥٨) - للباحث حسين طعمة شذر - عمان ١٩٩٥ صادر عن الجامعة الأردنية".

رسالة دكتوراه - جون كنيدي وسياسته تجاه قضايا المشرق العربي، ١٩٦١ - ١٩٦٣
للباحثة: أمينة داخل شلش التميمي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٨.

رسالة دكتوراة - عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي (دراسة تاريخية) غير
منشورة، للباحثة زينب عبدالحسن الزهيري، جامعة اليرموك، ٢٠١٠.

رسالة ماجستير بعنوان: "عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى
عام ١٩٦٦" للباحث علي ناصر الوائلي. صادرة عن الجامعة المستنصرية عام ٢٠٠٥. ينبغي
أن ننوه أيضاً إلى مجموعة أخرى من الرسائل الجامعية غير المنشورة التي وردت في متونها
قضايا كثيرة كان من الضروري الإلمام بها والاستفادة منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من
أجل إعداد هذه الرسالة وسوف نذكر أسماء بعض هذه الرسائل في قائمة المصادر والمراجع.

وإذ كان لنا أن نذكر الصعوبات التي اعترضت مسيرة البحث، فهي كثيرة ومتنوعة يقف
في المقدمة صعوبة جمع المادة التاريخية وخصوصاً أن أغلب مصادر البحث كانت في العراق،
فضلاً عن شحتها، فقد تعرض ما بقي منها للنسف والفقدان والسرققة نتيجة للظروف الأمنية بعد
حرب ٢٠٠٣ في العراق. لذلك كان الحصول عليها عملية شاقة جداً، لهذا فقد استعنت بالرسائل
الجامعية الصادرة من الجامعات العراقية.

أضيف إلى ذلك وجود معلومات قيمة ولكنها مبعثرة في مصادر عدة تبحث في كتب
التاريخ أو العلوم السياسية فتطلب ذلك جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، لتتبع المصادر بحثاً عن شاردة
قد تفيد البحث، مما يدعو إلى الاستعانة بالمراجع الأجنبية وتدقيق المعلومات فيها؛ لأنها تمثل
وجهات نظر قد تكون موضوعية أو غير ذلك. بالإضافة لكون بعض المراجع العربية التي
تناولت بعض شخصيات العهد الجمهوري كانت غير موضوعية وذات صبغة أيديولوجية.
فتطلب ذلك تحري الدقة في كتابة الأحداث التي جرت في تلك الفترة.

كما أن الوثائق الأمريكية رغم مرور الفترة الزمنية للكشف عنها، لكن تحجب المعلومات
لسريتها المتعلق بالأمن القومي الأمريكي، فظهرت بعض المعلومات المتعلقة بالعلاقات
الأمريكية من خلال الكتب الأجنبية التي حصلت على وثائقها، فقامت بعملية تدقيق للمعلومات
ومقارنتها في أكثر من موضع حتى أتمكن من الوصول إلى شيء من الحقيقة - فاعتمدت على
الكتب العربية وما تيسر من مصادر ووثائق ممكنة ليخرج البحث بدراسة موضوعية علمية.

في الختام أضع هذا المجهود المتواضع بين يدي أساتذتي الأفاضل في لجنة المناقشة لإضفاء ملاحظتهم القيمة عليه لكن يصل إلى المستوى العلمي المطلوب إن شاء الله.

كما أرجو أن تكون هذه الدراسة قد ساهمت في رفد المكتبة العربية بدراسة متخصصة لتكمل السلسلة التاريخية عن تاريخ العراق المعاصر وعلاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية وتكون حافزاً لمزيد من هذه الدراسات في هذا المساق مستقبلاً.

الفصل الأول

دور الولايات المتحدة الأمريكية

في إقامة حلف بغداد ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ في عهد

ادوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower

- ١- التمهيد
- ٢- المبحث الأول : المصالح الأمريكية الإستراتيجية
 - أ- دور أمريكا في قيام حلف بغداد
 - ب- أزمة السويس عام ١٩٥٦ وتأثيره على العراق
 - ج- مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧
 - د- الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨
- ٣- المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والعراق
 - أ- قطاع النفط
 - ب- التجارة
 - ج- المساعدات الفنية
- ٤- المبحث الثالث : المساعدات الأمريكية العسكرية للعراق
(١٩٥٥-١٩٥٨)

التمهيد:

شهد تاريخ العراق المعاصر العديد من الحوادث التي كان لها الأثر في عدم استقرار حالة البلاد السياسية، من هذه الحوادث احتلال بريطانيا للعراق خلال سنوات الحرب العالمية الأولى من ١٩١٤-١٩١٨، لأهميته الإستراتيجية بالنسبة لها فسيطرت على مقدرات البلد بكل الوسائل والطرق مستفيدة من قرار عصبة الأمم الذي منحها الوصاية على الدولة العراقية الجديدة. إذ قرر في مؤتمر سان ريمو يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠ أن تمنح الوصاية البريطانية على العراق^(١).

مما دفع الدول الأجنبية الأخرى إلى السير على طريق بريطانيا، خصوصاً وأن الجميع كان مطلعاً بأن العراق يمتلك مخزوناً نفطياً كبيراً منذ عام ١٨٧١ وفي عام ١٩٠٧ أكد الخبراء الألمان أنه موجود بكميات اقتصادية في الموصل وبغداد. لذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من أطماعها السياسية والاقتصادية والثقافية، بأن يكون لها نفوذاً في العراق على الرغم من أن الولايات المتحدة قد عمدت إلى تكليف القنصلية البريطانية في بغداد للإشراف على الرعايا الأمريكيين في العراق بموجب الأمر الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٨٨٢، ولكن بعد فترة قصيرة عينت الحكومة الأمريكية جون هنري^(٢) John Henry أول قنصل لها في بغداد بتاريخ ١٤ أيلول ١٨٨٨، وتأسست وكالة لها في البصرة في ٢ أيلول عام ١٨٩٥ وقد عهدت إلى جيمس هاملتون James Hamilton بمنصب وكيل نائب القنصل للإشراف على المصالح الأمريكية التجارية في ميناء البصرة^(٣).

إلا أنه عندما فرض الانتداب البريطاني على العراق عام ١٩٢٠، اعتبرته عقبة في تحقيق تطلعات الأمريكيين لتوسيع مصالحهم الاقتصادية والسياسية داخل العراق خلال فترة ما بعد إقرار الانتداب^(٤). لم يكن وقع أمر الانتداب صعباً على الأمريكيين فقط، بل كان صدمة للشعب العراقي، الذي دفعه للاحتجاج والتمرد، حتى تحولت إلى ثورة عامة اجتاحت أرجاء

(1) للمزيد عن نظام الانتداب واتفاقية سان ريمو أنظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط ٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٣٠.

(2) الدوري، أسامة عبد الرحمن، العلاقات العراقية - الأمريكية، ١٩٣٩ - ١٩٤٥، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٣٢. سيشار إليه لاحقاً: الدوري، العلاقات العراقية - الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، المرجع السابق.

(3) الدوري، العلاقات العراقية الأمريكية، المرجع نفسه، ص ٣٢.

(4) Denovo, American Interests and Policies in the Middle East – 1900-1939 University of Minnesota press, Minnea Polis, 1963, p.348.

العراق في التاسع والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٢٠ لتعرف بثورة العشرين. مما أرغم بريطانيا على تغيير سياستها بشكل سريع وإنهاء الحكم العسكري في العراق وإنشاء حكومة وطنية فيه، وكان مؤتمر القاهرة في ١٩٢١/٣/٢ الذي أكد فيه ترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً لعرش العراق، الذي كان قد نصب ملكاً على سوريا في سنة ١٩١٨، لكنه أرغم على مغادرة دمشق في سنة ١٩٢٠ عندما دخلها الفرنسيون إثر معركة ميسلون^(١).

قرر مجلس الوزراء العراقي المناداة بالأمير فيصل ملكاً على العراق، على أن يكون النظام الملكي دستوري ديمقراطي نيابي. وتم تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق في الثاني والعشرين من شهر آب ١٩٢١^(٢). فتأسست مملكة العراق الهاشمية، وتقرر تنظيم العلاقات بين العراق وبريطانيا بواسطة معاهدة وقعت في عام ١٩٢٢ واعتبرت وسيلة وإرادة شملت كل معاني الانتداب.

لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة العراقية، التي تشكلت بعد تتويج فيصل الأول ولا بالانتداب البريطاني، وقد أكد القنصل الأمريكي في بغداد توماس وينس Thomas R. Owens في عام ١٩٢٢ على عدم هذا الاعتراف^(٣).

حاولت بريطانيا أن تنتهي الولايات المتحدة عن موقفها ذلك بإشراكها في عقد اتفاقية بين العراق وبريطانيا من جهة وبينها وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى.

لذا قامت بريطانيا بإلغاء صك الانتداب، ليحل محله معاهدة ١٩٣٠ تعدها مع الحكومة العراقية الجديدة، وقد جرت مفاوضات عديدة مع الملك فيصل الأول بهذا الشأن، في الوقت نفسه وافقت الولايات المتحدة على ذلك، حيث يكون لها الحق في الإشراف على مؤسساتها ورعاية شؤونها. أوعزت بريطانيا إلى سفيرها بواشنطن أن يطلب من الحكومة الأمريكية تفويض

(1) دي غوري، جيرالد، ثلاثة ملوك في بغداد ١٩٢١-١٩٥٨، ترجمة سليم طه التكريتي ط٢، مكتبة النهضة العربية بغداد، ١٩٩١، ص١٧.

(2) الورد، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (سنة أجزاء)، ط٢، دار كوفان، لندن، ١٩٩٢، ج٦، ص٧٩، ص٨٢.

(3) Denovo, American Interests and Policies in the Middle East, p. 349.

الجنرال جارلس. ج راوس Charles. J. Raues سفيرها في لندن بالدخول في المفاوضات المؤدية إلى وضع المعاهدة المأمولة^(١).

في ٨ أيار ١٩٢٩ بدأت المفاوضات الرسمية بين الأطراف الثلاثة، وبعد الاتفاق عرضت مسودة المعاهدة على حكومة العراق، وتم التوقيع على المعاهدة في لندن بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٣٠. من قبل الوزير المفوض العراقي جعفر العسكري^(٢) في لندن و جارلس ج. راوس السفير الأمريكي في لندن وأرثر هندرسن Arthur Henderson سكرتير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، فكانت المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠، مدة المعاهدة خمس وعشرون سنة تبدأ بدخول العراق عصابة الأمم بعد حصوله على استقلاله^(٣)، وهكذا اعترفت الحكومة الأمريكية بالعراق دولة مستقلة ووافقت على نظام الحكم فيه^(٤).

كما سمحت الحكومة العراقية للرعايا الأمريكيين بأن يؤسسوا في العراق بحرية، معاهد تعليمية وخيرية ودينية^(٥). فطراً تغيير ملموس باتجاه تطوير العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وبغداد في عهد الرئيس الأمريكي هربرت هوفر (١٩٢٩ - ١٩٣٣) (Herbert C. Hoover) فتحوّلت القنصلية الأمريكية ببغداد إلى بعثة دبلوماسية بمستوى مفوضية (Legation) إذ بموجب نصوص اتفاقية ١٩٣٠ لم يكن بوسع أي دولة عدا بريطانيا أن تمثل بمستوى السفارة^(٦). ومن أجل تنشيط فاعلية المفوضية الأمريكية ببغداد، تم تعيين بول

(1) الدوري، العلاقات العراقية - الأمريكية، المرجع السابق، ص ٣٨.

(2) جعفر العسكري ولد في بغداد (١٨٨٥ - ١٩٣٦) أصله من الحجاز كان أبوه ضابطاً في الجيش العثماني، اشترك في الحرب العالمية الأولى ضابطاً في الجيش العثماني إلى أن وقع في الأسر ١٩١٦، انضم في شباط/فبراير ١٩١٧ إلى حركة الشريف حسين بمكة وعمل بأمر الملك فيصل الأول وأصبح رجله ورفيق دربه في السياسة، شكل وزارتين، لقي مصرعه في الانقلاب العسكري ليكر صدقي. المرجع: الحسين، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، (عشرة أجزاء) ح ١، ط ٤، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٤م، ص ١٩٦. سيشار إليه لاحقاً: الحسين، تاريخ الوزارات العراقية، المرجع السابق.

(3) للمزيد عن بنود المعاهدة العراقية البريطانية انظر: الحسين، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، المرجع السابق، ص ٢٩٣-٢٩٩.

(4) الدوري، أسامة عبد الرحمن، العلاقات العراقية الأمريكية، ١٩٣٩ - ١٩٤٥، ص ٤٣.

(5) د.ك. و.الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ١٠/٣/٥ - مخبرات المفوضية الأمريكية ١٣ نيسان ١٩٣١ عن رسالة دكتوراه تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية من عام ١٩٤٥ - ١٩٥٨ للباحث حسين طعمة شَدْر، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥، ص ٣٠.

(6) الدوري، المرجع السابق، ص ٤٤.

نانبشوا Paul Knabenshue في تشرين الثاني ١٩٣٢ وزيراً مفوضاً، وبدأت الولايات المتحدة مفاوضات رسمية مع العراق، تمخض عنها توقيع عدد من المعاهدات كان لها الأثر الكبير في تقوية العلاقات في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية، وأصبحت تلك المعاهدات بعد ذلك أساساً قويا لتطور العلاقات العراقية - الأمريكية.^(١)

توفى فيصل الأول في عام ١٩٣٣ وخلفه من بعده الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) التي كانت فترة حكمه قصيرة - وقد خلف غازي ولده فيصل الثاني ١٩٣٣-١٩٥٨ (الطفل القاصر)، وتم اختيار خاله الأمير عبد الإله بن علي وصياً على العرش ١٩٣٩/٤/٦.

وكان العراق لظروفه الداخلية الجديدة، غير قادر على تسيير شؤونه السياسية الخارجية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، لذلك اتسم نشاطه السياسي خلال تلك الفترة بالتردد في إقامة تمثيل دبلوماسي مع واشنطن في بداية الأمر، وربما يعود ذلك إلى تأثير بريطانيا التي فرضت سيطرتها على مقدرات العراق السياسية، وقد يكون السبب أنه لم تكن لدى العراق إمكانية مادية أو حاجة فعلية لإقامة تمثيل دبلوماسي مع الولايات المتحدة، ونظراً لمطالب بعض تجار التمور العراقيين من الحكومة العراقية لتوفير حماية لمصالحهم التجارية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وتوطيد العلاقات التجارية بين البلدين. تم تعيين الشيخ مصطفى الإبراهيم قنصلاً فخرياً للعراق في نيويورك^(٢).

لقد كانت العلاقات العراقية - الأمريكية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية لم تتجاوز كثيراً أطر العلاقات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية المحدودة، التي اتسمت بها العلاقات بين الدولتين لفترة زمنية امتدت حتى الحرب العالمية الثانية.

علماً بأن العراق كانت تعتبر منطقة نفوذ بريطانية تقليدية، لذلك انصب اهتمام الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية وإيران وذلك لتقوي علاقتها مع هاذين البلدين في المجالات الاقتصادية والسياسية حفاظاً على مصالحها النفطية^(٣).

(1) بطاطو، حنا، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزار، الكتاب الأول، ط ٣، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٧٢-٣٧٣. سيشار إليه لاحقاً: بطاطو، العراق، الكتاب الأول.

(2) د.ك. والوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي رقم الملف ١٧/٢/٥، كتاب وزارة الخارجية إلى القنصلية العراقية في نيويورك ٥ آذار ١٩٣٧. عن رسالة الدكتوراه "العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٤٥-١٩٥٨" المرجع السابق، ص ٣١.

(3) مراد، خليل، علي، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي ١٩٤١ - ١٩٤٧، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٠، ص ١٩٦.

ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة كانت مطمئنة كثيراً على مصالحها النفطية في العراق، إذ قسمت المصالح النفطية بين الشركات البريطانية والفرنسية والأمريكية وغيرها منذ عام ١٩٢٨ في اتفاقية الخط الأحمر^(١).

هياً اندلاع الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول عام ١٩٣٩، ودخول الولايات المتحدة الحرب مع الحلفاء ضد دول المحور في ٨ كانون الأول عام ١٩٤١، فرصة للانديفاع نحو الشرق الأوسط ومنها الوطن العربي. مما تطلب انتقال القوات الأمريكية لأول مرة خلال سنوات الحرب إلى عدد من دول المنطقة العربية، وبدأت تتغلغل سياسياً واقتصادياً في بلدانه، يشجعها على ذلك تراجع مركز بريطانيا الحربي، وتحول المنطقة إلى ساحة للصراع العسكري^(٢).

كان للولايات المتحدة مسوغاتها الذاتية لهذا الانديفاع، فقد نقص احتياطي النفط بسبب الزيادة المفرطة في الإنتاج واشتداد الطلب على النفط خلال العمليات العسكرية، واعتماد الحلفاء على النفط الأمريكي. مما دفع المصالح النفطية الأمريكية أن تتخلى عن سياسة عدم التدخل في شؤون المنطقة العربية باعتبارها منطقة نفوذ بريطانية - فرنسية، بل أخذت تبدي اهتماماً أكثر بالمنطقة وأمنها^(٣).

على ضوء المتغيرات الدولية وقيام الحرب العالمية الثانية، وظروف الولايات المتحدة الاقتصادية، جرت محاولات لتطوير العلاقات الدبلوماسية مع العراق خلال الحرب العالمية الثانية. ورفع مستوى التمثيل إلى مستوى سفارة غير أن البريطانيين لم يكونوا مستعدين لإلغاء شرط تمتعهم بامتياز التمثيل الحصري لهم بدرجة سفارة، وأن موافقتهم على تمثيل أمريكا في العراق بدرجة سفارة ينبغي إجراء تعديل على اتفاقية ١٩٣٠^(٤).

(1) هي اتفاقية الخط الأحمر التي وقعت عام ١٩٢٨ بين الاتحاد الأمريكي الذي شكل في عام ١٩٢٨ تحت أسم هيئة الإنتاج والتطوير الشرق أوسطية وضمت عدد من الشركات الأمريكية مثل شركة نفط الخليج، بان أمريكان، ستاندرد أويل، كانت الهيئة التي ضمت الشركات قد وقعت اتفاقاً مع شركة نفط العراق المساهمة المحدودة (I.P.C) في ١٢ تموز ١٩٢٨، نصت على منع أعضاء شركة (I.P.C) من التنقيب عن النفط أو اكتشافه خلف المنطقة التي أشير عليها على الخريطة وقد شملت تلك المنطقة معظم الإمبراطورية العثمانية المرجع: برايسون، توماس، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من عام ١٧٨٤-١٩٧٥، دار طلاس للدراسة والنشر، دمشق، ص ٢٤١. سيشار إليه لاحقاً: برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، المرجع السابق.

(2) خليل، نوري عبد الحميد، التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد ٩، أيلول، ١٩٨٩، ص ٥١.

(3) خليل، المرجع السابق، ص ٥١.

(4) المبارك، صفاء عبد الوهاب، العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٣٠-١٩٦٢، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد ٧، السنة ٤، ١٩٨٤، ص ٢٨.

من جانب الحكومة العراقية فقد فاتحت الوزير المفوض الأمريكي نانبشو في ٢ شباط ١٩٤٠ رغبتها في فتح قنصلية عراقية في واشنطن، فأرسل لحكومته بطلب العراق في دخول في مفاوضات فتح قنصلية له بواشنطن، غير أن أحداث مايس ١٩٤١^(١) وما ترتب عنها من حرب بين بريطانيا والعراق، نجم عنه تأخر مشروع تطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

إن رغبة العراق في فتح علاقات دولية جديدة مع العالم، دفع سياسيين عراقيين للتفكير في إقامة علاقة دبلوماسية مع أمريكا، وهكذا نجحوا في عام ١٩٤٢ إنقناع واشنطن بأن تكون درجة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين بمستوى مفوضية، وصدر كتاب تعيين علي جودت الأيوبي^(٢) بدرجة قنصل عام في واشنطن، وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في نيسان ١٩٤٢.

تواصلت العلاقة الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة بزيارة عدد من المسؤولين الأمريكيين للعراق، وتعد زيارة وندل ويلكاي Wendel Wilkie^(٣) زعيم الحزب الجمهوري إلى العراق وبلدان الوطن العربي في ١١ أيلول عام ١٩٤٢، كان لها أثرها الكبير، فقد حظيت باهتمام خاص من العراق، لأنه تحدث عن إصرار أمريكا على النصر الحاسم في الحرب، ووضح أن موقف حكومته من دول المنطقة العربية يتحدد من موقفهم من الحرب الدائرة، إذ أن بلاده تساعد الشعوب التي تختار الوقوف إلى جانب الحلفاء، فتحصل على مساعدات بمقتضى

(1) هي ثورة الجيش العراقي بقيادة رشيد علي الكيلاني الذي تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٤٠، برزت الأزمة بين العراق وبريطانيا نتيجة رفض بعض السياسيين والعسكريين العراقيين قبول الرأي القائل بدعم السياسة البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية دون قيد أو شرط، حيث أكد أن الفرصة مواتية أمام العراق والحصول على بعض المطالب مثل تسليح الجيش العراقي وحل المشاكل القومية المعلقة في مقدمته مشكلة فلسطين وقد عبر عن وجهة النظر هذه الكتلة العسكرية تضم صلاح الدين الصباغ، محمود سلمان، فهمي سعيد، كامل شبيب الذي قاموا بإسناد الحكم إلى رشيد علي الكيلاني بعد استقالة وزارة نوري السعيد في ٣١ آذار عام ١٩٤٠، شكل الكيلاني حكومة ائتلافية وطنية فألغت حالة الطوارئ بالبلاد وأطلق سراح المحكومين السياسيين وازداد الشعور المعادي لبريطانيا، وأحدث فيما بعد انقلاب عسكري ضد حكومة ياسين الهاشمي مما دعا إلى فرار الوصي عبد الإله ولجوءه إلى السفارة الأمريكية في بغداد، ثم انتقاله إلى البصرة. ساندت ألمانيا حركة الانقلاب، لكن استطاعت القوات البريطانية السيطرة على الأمور يوم ٣٠ مايس/أيار ١٩٤١. بعد معارك عديدة مع القوات العراقية، انتهت الحرب البريطانية العراقية بعودة الوصي عبد الإله إلى بغداد ومعه نوري السعيد. المرجع الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، المرجع السابق، ج٥، ص٢٣٥-٢٥٧.

(2) علي جودت الأيوبي، (ولد في الموصل ١٨٨٦ - ١٩٦٦)، عربي سني، والده جودت آغا، وهو من الضباط الشريفيين، متصرف سابق للبصرة، وزير سابق للدخالية، رئيس سابق للبلاط الملكي.

(المصدر: الوردى، علي، ج٥، ص١٦).

(3) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المرجع السابق، ص٩٠-٩١.

قانون الإعارة والتأجير^(١)، التي يبلغ قيمتها آلاف الملايين من الدولارات. كان هذا أحد العوامل التي شجعت السلطة الحاكمة في العراق على إعلان الحرب ضد دول المحور، وكان ذلك في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣.

بعد وفاة الوزير المفوض الأمريكي نابنشو ١ شباط ١٩٤٢، تم تعيين توماس. م. ولسن Tomas M Wilson وزيرا مفوضا لدى العراق في ٥ آب ١٩٤٢، بالإضافة إلى أنه تم فتح قنصلية أمريكية بالبصرة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٤٢^(٢).

إن الاهتمام الأمريكي في العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، جاء نتيجة إدراك الولايات المتحدة لأهمية موقع العراق الإستراتيجي وثرواته النفطية، واعتقادها بأن عليها الاهتمام بتقوية مركزها فيه من خلال مساعدته على التغلب على المشاكل الاقتصادية التي سببتها الحرب. وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد قامت الولايات المتحدة في ١ آذار ١٩٤٣ بشمول العراق بمساعدات ما يسمى بقانون الإعارة والتأجير الذي ذكر سابقاً، فتم قبول العراق في ميثاق الأطلسي^(٣). وقد لقي هذا القرار ترحيباً من الحكومة البريطانية، فحصل العراق بموجب القانون سنة ١٩٤٣ على معدات حربية ومنتجات زراعية وصناعية أمريكية وقد خضعت جميعها لموافقة بريطانيا مسبقاً، تنفيذاً لما اتفق عليه بين الأمريكيين والبريطانيين بهذا الشأن.

ومن الإجراءات التي اتبعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعيين دبلوماسي متميز قادر على إنجاز المهمات الجديدة، فتم تعيين لوى هندرس Loy W. Henderson لتولي مهام وزير مفوض خلفاً لـ (ولسن).

وقد لفت هندرس فور وصوله لبغداد في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٣ نظر حكومته إلى اتباع أنماط سياسية جديدة لتقوية مركزها في العراق، ولجعل مركزها في العراق يقترب إلى

(1) في ١٦ أيار ١٩٤١ أصدر الرئيس الأمريكي، روزفلت قانون الإعارة والتأجير، الذي يسمح بموجه للولايات المتحدة الأمريكية بأن تعير أو توجر أية مواد دفاعية أو معونات أو تسهيلات للأمم التي يكون الدفاع عنها حيويًا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية للإطلاع: هنري ستيل كوماك، تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: أميل خليل، بيروت، (د.ت)، ص ٣٤٩.

(2) المبارك، العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٣٠-١٩٦٢، المرجع السابق، ص ٣٢.

(3) ميثاق الأطلسي: هو التصريح المشترك الصادر عن رئيس الولايات المتحدة روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل بتاريخ ١٤ آب ١٩٤١، والمتعلق بالمبادئ المشتركة لسياسة الدولتين الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب، للتفصيل ينظر: الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المرجع السابق، ص ١١٤-١١٥.

المكانة الرسمية التي تتمتع به بريطانيا، وهذا لا يتم إلا بالطرق الدبلوماسية تجنباً لإثارة بريطانيا^(١).

لقد أبدت الحكومة العراقية رغبتها في التقرب من الولايات المتحدة كذلك، فقد اتصل وزير الخارجية العراقي أرشد العمري^(٢) بالوزير المفوض وتباحث معه بشأن تطوير العلاقات بين البلدين.

خلال المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية شهدت العلاقات بين الحكومتين العراقية والأمريكية تطوراً بارزاً، فقد قبل الوصي على العرش الأمير عبد الإله دعوة الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry. S. Truman في ٥ أيار ١٩٤٥ لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ أيار ١٩٤٥. وصل الوصي عبد الإله والوفد الرسمي المصاحب له لواشنطن، كما أعدت وزارة الخارجية ملفاً ضم سبع مذكرات لبيان أهمية العراق الاقتصادية والإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

لقيت هذه الزيارة ترحيباً وتشجيعاً من الحكومة البريطانية، لأنها قد تؤدي إلى تهدئة الحال النفسية للوصي الذي نوه بتقديم استقالته من منصب الوصاية على عرش العراق، وتجعله يتخلى عن فكرة الاستقالة^(٣). وتمكنت الحكومة البريطانية والرئيس الأمريكي من إقناع الوصي عبد الإله بالعدول عن الاستقالة، وتأكيد روابط الصداقة الوثيقة التي تربط بلديهما بالعراق.

استمر نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين لتطوير العلاقات الدبلوماسية مع العراق، بعد أن ازدادت أهمية العراق بالنسبة للمصالح الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروزها كدولة قوية. فقد كشفت مذكرة سرية أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية^(٤) في ٤ شباط ١٩٤٦ عن مدى اهتمام أمريكا بأوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية التي بقيت متخلفة وتبين

(1) F.R.U.S.1943.VoI.IV, Memorandum from the U.S.A Legation in Baghdad to the Department of State, November 6, 1943, p.655.

(2) أرشد العمري، عربي سني (من الموصل ولد ١٨٨٨ - ١٩٧٨) من عائلة العمرية، تخرج من مدرسة المهندسين المدنيين، (إسطنبول) ١٩١٢، شارك في جهود إحقاق الموصل بالعراق، مؤسس جمعية الدفاع الوطني عن الموصل، ١٩٢٤، سطع نجمه في أعقاب فشل حركة مايس ١٩٤١ بعقد الهدنة مع الإنجليز، وتمهية الجو لعودة عبد الإله وصياً، وبذلك أصبح من المقربين إلى العرش الملكي والإنجليز، اتصف حكمه بالعنف، شكل وزارتين. المرجع: بطاطو، الكتاب الثاني، ص ١٩٠-١٩١.

(3) F.O. 311/45329.93802, Telegram from the Foreign Office to the British Embassy in Baghdad, March, 12, 1945.

(2) F.R.U.S. 1947,VoI.V Memorandum Prepared in the Department of state , The American Paper , Washington, Undated , p.576 .

المذكورة أن السبب هو السيطرة البريطانية المفروضة على العراق منذ أمد بعيد، في حين أنها خففت من هيمنتها على عدد من الدول مثل تركيا، اليونان، مصر. لكنها لم تعمد إلى التعامل مع العراق بهذا الشكل، بل راحت تزيد من تمسكها بالعراق تحت سيطرتها الكاملة بعد الحرب العالمية الثانية خوفاً على مصالحها هناك.

من جانب آخر لابد من الإشارة إلى أن الحكومة العراقية أخذت في هذه الفترة تتطلع إلى تطوير علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة، لاسيما بعد أن أدركت خطر امتداد النفوذ الشيوعي تجاه الوطن العربي. والذي بات يهدد الأمن والسلام في المنطقة وشعر الساسة العراقيون أن الخطر أصبح قريباً من العراق، وتفادياً لذلك وجدوا من الضروري الاتجاه نحو تعزيز العلاقات والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، على أمل إبعاد تأثير الاتحاد السوفييتي والأفكار الشيوعية عن العراق^(١)، ولم يكن هذا الميل الواضح لدى الساسة العراقيين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية قد ظهر، لولا أنهم شعروا بحقيقة الضعف الذي بدأ يظهر في قوة النفوذ البريطاني في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وبذلك توفرت رغبة مشتركة لدى العراق والولايات المتحدة، تدفعهما للعمل على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية خلال هذه الفترة، فواصلت الحكومة الأمريكية بذل جهودها لرفع درجة تمثيلها في العراق إلى مستوى سفارة، كي تستطيع رعاية المصالح الأمريكية بشكل أفضل. فقدمت طلباً رسمياً بهذا الشأن للحكومة العراقية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ لمعرفة وجهة نظرها، ورأي الحكومة العراقية بتعيين الوزير المفوض الأمريكي جورج وادسورث George Wadsworth كأول سفير لها في بغداد^(٢).

قوبل الاقتراح الأمريكي القاضي بتعيين سفير أمريكي في بغداد بترحاب كبير من الحكومة العراقية التي ارتأت في الوقت نفسه، التشاور مع الحكومة البريطانية. وعليه فقد طلب السيد أرشد العمري رئيس الوزراء من السفير البريطاني في بغداد السير ستونهاور بيرد Hugh Stonehewer Bird في ٢٦ أيلول ١٩٤٦ الاطلاع على مضمون الاقتراح الأمريكي من وجهة نظرها، وقد جاء رد السفارة البريطانية متفقاً مع رغبة الحكومتين العراقية والأمريكية، وإن الحكومة البريطانية لا تمنع في رفع التمثيل الدبلوماسي بين العراق والولايات المتحدة إلى درجة سفارة بل ترحب بهذه الخطوة. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية

(1) لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج١، ترجمة جعفر الحياط، دار الكشاف بغداد، ١٩٥٦، ص١٩٨، ص٢٠١.

(2) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، المرجع السابق، ص١٠٠.

كانت قد وافقت أيضا على رغبة الحكومة العراقية في ٢ آب ١٩٤٦ برفع درجة المفوضية العراقية في لندن إلى سفارة^(١).

بعد أن حصلت الحكومة العراقية على موافقة الحكومة البريطانية برفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، سلمت وزارة الخارجية العراقية إلى القائم بالأعمال الأمريكي "موز" Moose مذكرة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦، تضمنت الموافقة العراقية على وجود سفارة أمريكية وتعيين جورج وادسورت كأول سفير للولايات المتحدة في بغداد اعتباراً من ٢٨ كانون الأول ١٩٤٦^(٢). من جانبها أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قراراً أشارت فيه إلى قبولها قرار الحكومة العراقية وموافقتها على تعيين الوزير المفوض العراقي على جودت الأيوبي سفيراً لديها اعتباراً من ٧ آذار ١٩٤٧^(٣).

وفقاً لهذا التطور في العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن، عرض المسؤولون العراقيون في أول لقاء مع السفير الأمريكي وادسورت في ٢٣ شباط ١٩٤٧ رغبة الحكومة العراقية في التأكد من إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم موقفها في الحد من اتساع الشيوعية، وطلب المساعدة الأمريكية لبرنامج الحكومة العراقية في تحقيق تنمية اقتصادية للعراق^(٤).

إن فترة الصفاء التي شهدتها العلاقات العراقية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، لم تدم طويلاً فقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية غير عادلة ومتوازنة تجاه أهم الأحداث التي شهدتها العراق والمنطقة العربية خلال تلك فترة تطورات القضية الفلسطينية .

إذ قدمت واشنطن الدعم والتأييد للموقف البريطاني في مفاوضات معاهدة بورتسموث ١٩٤٨ ، والتي تؤكد على مظاهر السيادة البريطانية على العراق، فضلاً عن الموقف الأمريكي

(1) الوندائي، مؤيد إبراهيم، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤ - ١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٧٤.

سيشار إليه فيما بعد : الوندائي ، العراق في التقارير السنوية ،

(2) Department of State (D. S), Central Files, 124.90 G/10-2846, 11-1546, Telegram from the U.S. Legation in Baghdad to the secretary of state. Baghdad, November 14, 1946.

(3) كتاب السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية برقم ٣٦٨٦ في آذار، ١٩٤٧، عن العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٤٥ - ١٩٥٨، المرجع السابق ، ص ٨١.

(4) D.S. Central Files, 711, 906/2-2647, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to Secretary of State, February 26, 1946.

غير العادل من القضية الفلسطينية في الاعتراف بدولة إسرائيل. كان لهذين الحدثين آثار سلبية في مسيرة تطور العلاقات العراقية الأمريكية فيما بعد.

المبحث الأول

المصالح الأمريكية الإستراتيجية

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، تمخض عنها نتائج مهمة كان لها انعكاس كبير على العلاقات الدولية في تلك الفترة. إذ أدت إلى تغيير واضح في التوازن الدولي، إذ جاءت قوى دولية جديدة أصبح لها شأن في نطاق السياسة الدولية، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي^(١).

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بعيدة عن ساحة الحرب ولم تدخل فعلياً بها إلا عند نهايتها، إلا أنها استغلت مواردها وامكانياتها الاقتصادية الكبيرة أفضل استغلال لتزيد من كاهل الدول الأوروبية بالديون خلال الحرب بقانون الإعارة والتأجير. وبعد الحرب بمبدأ مارشال^(٢)، وبذلك بدأ النفوذ الأمريكي ينتشر في كافة أنحاء العالم.

أما الاتحاد السوفيتي فإن انتصاراته في الحرب، وإيمان شعبه بالفكر الشيوعي، والتطور القسري لرفع البنية التحتية لبناء دولة متطورة صناعياً بفترة قصيرة، جعلها أصلب عوداً وأكثر قوة واستقراراً. كان سلاحها لدفع التقدم هو الفكر الأيديولوجي الاشتراكي الحديث نسبياً مقابل الفكر الرأسمالي الأقدم، وهكذا ظهرت قوتان عظيمتان جديدتان تستعملان سلاحين مختلفان للسيطرة على العالم بالإضافة إلى السلاح العسكري، كانت القوة الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والفكر الأيديولوجي بالنسبة للاتحاد السوفيتي.

في تلك الحقبة الزمنية من الحرب الباردة استخدمت هذه الوسائل الجديدة للسيطرة على العالم بينما القوة الاستعمارية السابقة (بريطانيا وفرنسا) كانت تتراجع بشكل مستمر فقد كانت هذه الدول تستخدم القوة العسكرية فقط لإحكام سيطرتها على العالم. لكن حينما تم اختراع الأسلحة النووية أصبح أداة ردع لهاتين القوتين الجديدتين.

(1) مقلد، إسماعيل صبري، الإستراتيجية الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٧-٣٩.

(2) مشروع مارشال لمساعدة وإنعاش الدول الأوروبية الغربية بتقديم مساعدات مادية لإعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية الراغبة بالتعاون مع الدول الرأسمالية الحرة قدمه وزير خارجية الأمريكي جورج مارشال عام ١٩٤٧.

المرجع: أحمد، عطية الله، القاموس السياسي، ص ١٠٩٤.

مما أوجد حالة من التسابق بين هاتين الكتلتين (المعسكر الرأسمالي) بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي من أجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة طبقاً لما تمليه الإستراتيجية السياسية والمصالح الاقتصادية لكل منهما^(١). فأُسست الأحلاف العسكرية وفي هذا الإطار نشأ حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ وحلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٥.

في بادئ الأمر كان المتوقع من الولايات المتحدة أن تهتم بمنطقة الوطن العربي وبتطوراتها السياسية والاقتصادية، لكنها تركت لبريطانيا مسؤولية الدفاع عن المنطقة. وركزت الولايات المتحدة حينها على مناطق الشرق الأقصى وبالذات عن هذه الحكومات الموالية للغرب ضد الحركات التحررية لوقف المد الشيوعي، كما كان الحال بالنسبة لكوريا والحرب التي خاضتها فيها عام ١٩٥٠-١٩٥٣، فأخذت الولايات المتحدة تعمل لربط دول جنوب شرق آسيا معها بمعاهدات ثنائية للدفاع المشترك عام ١٩٥٤، وهي التزامات عسكرية نحو دول تلك المنطقة^(٢).

لكنها لم تكن بعيدة عن المنطقة العربية، فقد ظلت تراقب الأوضاع وتتحين الفرصة المناسبة للتدخل في شؤون المنطقة العربية، انطلاقاً من الحفاظ على مصالحها الأمنية والدفاعية، كما أوضحت المذكرة الأمريكية التي أعدتها وزارة الخارجية في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٤٧ ومصالحها هي^(٣):

- ١- الموارد النفطية في الجزيرة العربية والعراق وإيران.
- ٢- القواعد الجوية والبحرية والإستراتيجية في منطقة الخليج العربي والعراق.
- ٣- سبل الاتصالات ووسائل النقل ما بين الشرق الأقصى.
- ٤- الأهمية السياسية والعسكرية في المنطقة كنقطة وصل بين القارات الثلاثة: أوروبا، وآسيا، وأفريقيا.

(1) ليرتس، جارلس، الحرب الباردة وما بعدها، ترجمة: د. فاضل زكي محمد، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٥-١٦.

(2) عبد الغفار، نبيل محمود، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٣٥.

(3) F.R.U.S. 1947. Vol. IX, Memorandum Prepared in Department of State November 24/1947, p.575-576.

وحيثما جاء التهديد من الجانب السوفييتي لدول منطقة الحزام الشمالي Northern Trier وهي: اليونان، تركيا، وإيران، اعتبرت الولايات المتحدة هذه التطورات خطراً يهدد مصالحها بالشرق الأوسط. لهذا أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ١٢ آذار ١٩٤٧ مبدأه الذي عرف باسمه (مبدأ ترومان)^(١) الذي يعتبر نقطة تحول تاريخي في العلاقات الدولية، حيث أرسى اللبنة الأولى لبداية الحرب الباردة^(٢) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فبدأت في الدفاع عن مصالح حلفائها ضد تهديدات السوفييت ومحاربتها بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية. كان من أول بوادرها تلك، المساعدة العسكرية لكل من اليونان وتركيا عام ١٩٤٧، ثم تشجيع الدولتين على دخول حلف شمال الأطلسي^(٣) وهو ما تم فعلاً عام ١٩٥٢.

في ضوء ذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبدي اهتماماً خاصاً بالمنطقة العربية، وخشية أن تقع تحت هيمنة النفوذ الشيوعي أبان الحرب الباردة. فقد تعززت هذه المخاوف لدى الولايات المتحدة بصورة أشد لما كانت تمتلكه الشركات الأمريكية من حصة كبيرة في نفط السعودية وإيران، فضلاً عن أهمية الصادرات الأمريكية التجارية إلى المنطقة العربية.

(1) هاري ترومان (٨ مايو ١٨٨٤ - ٢٦ ديسمبر ١٩٧٢) الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون الفترة من ١٩٤٥-١٩٥٣ وتولى الرئاسة خلفاً للرئيس فرانكلين روزفلت، كان هاري ترومان ضابطاً في المدفعية أمر بإلقاء القنبتين الذريتين على هيروشيما ٦/٨/١٩٤٥ وناجازاكي في ٩/٨/١٩٤٥، الذي أدى إلى إنهاء الحرب العالمية الثانية. كما عرف بمساندته الكبيرة لهجرة اليهود إلى فلسطين في آذار ١٩٤٧ أعلن مبدأه الذي طبق للدفاع عن اليونان و تركيا لكن سرعان ما أمتد ليشمل مناطق أخرى و يعني هذا توسيع مشروع مارشال ليشمل الشرق الأوسط و التدخل في شؤون الشرق الأدنى بهدف تقديم مساعدات عسكرية و اقتصادية للدول المعارضة للأيدلوجية السياسية السوفييتية.

- بحيري، مروان، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥٣

(2) شاع اصطلاح (الحرب الباردة Cold War) في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وهي تعني وجود حالة من العداء والتوتر الشديد بين الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وكتلة دول أوروبا الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي التي نشأت نتيجة بروز تناقضات جوهرية في المصالح بين الكتلتين، والتي لا تصل تأزمها إلى حد الصراع الساخن بل تظل دون مستوى ذلك، وقد تميزت المراحل الأولى للحرب الباردة بجموع مشحون بكل أسباب الصراع العقائدي والتوتر السياسي والضغط الاقتصادي. بنظر: مقلد، إسماعيل صبري، الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦، ص ٣٠، ص ٣٢.

(3) هو الحلف العسكري الذي وقعت عليه الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ إذ نشأ في ظل ظروف سياسية اقتصادية، دفعت أوروبا للانضمام إليه بسبب الخطر الشيوعي وحاجة أوروبا المعونة الولايات المتحدة لتلافي آثار الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وضم الحلف الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا هولندا. المرجع: النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية التركية، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٥١.

لذا تبنت واشنطن سياسة خارجية تؤمن لها التدخل المباشر في شؤون المنطقة العربية، بعد أن أدركت أن مصالحها في المنطقة باتت مهددة^(١). لوجود النفط في منطقة الخليج العربي والعراق وأهميته في المخططات الإستراتيجية للسياسة الأمريكية، حيث استنتجت دائرة الاستخبارات البحرية الأمريكية في ٤ نيسان ١٩٤٩، أن مركز نشاط إنتاج نفط العالم، قد تحول ببطء، ولكن بصورة مستمرة من نصف الكرة الغربي إلى بلاد العرب فكان لا بد أن تحافظ على مصالحها الإستراتيجية ألا وهو النفط. فإنه كما ذكر عضو مجلس الشيوخ الأمريكي أوين بريوستر Owen Brewster: "أن من يجلس على صمام نفط الشرق الأوسط يمكن أن يسيطر على مصير أوروبا، وأن لدى الولايات المتحدة الأمريكية من القوة جعل الروس خارج حدود العربية السعودية إذا ما قرروا التحرك هناك"^(٢).

ونظراً للظروف الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية وانحسار قوة بريطانيا عسكرياً واقتصادياً وحلول الولايات المتحدة الأمريكية محلها، كما جدت ظروف جديدة في المجتمع الدولي، وهو قيام دولة إسرائيل ١٩٤٨، فأصبح من مهام السياسة الخارجية الأمريكية، حماية أمن إسرائيل والحفاظ على ميزان القوى العسكرية لصالحها^(٣).

هذا الوضع الجديد قد انعكس على العراق الذي يمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً وموقعاً استراتيجياً، فبدأت تبحث عن طرق وأساليب لكي تعزز جودها داخل العراق^(٤)، وحسب ما جاء في كتاب مايلز كوبلان^(٥)، "بأن العراق كان أول أهداف السياسة الأمريكية لبسط نفوذه، لأنه يعتبر الحكومة العراقية حكومة بوليسية يكرهها الشعب، وبإمكانهم جلب حكومة جديدة أكثر شعبيته، والقيام بإعمال فيها خير على الشعب، ولكن المعنيين في الشؤون العراقية في وزارة الخارجية الأمريكية لم يستطيعوا أن يعملوا شيئاً دون اخذ موافقة بريطانيا المنزعجة من التدخل الأمريكي في شؤون العراق"^(٦).

(1) برايسون، توماس، العلاقات الدبلوماسية في الشرق الأوسط من ١٧٨٤-١٩٧٥، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(2) أوين بريوستر عند: برايسون، العلاقات الدبلوماسية مع الشرق الأوسط، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(3) Campbell, John C. Defense of the Middle East Problems of American Policy Harper, New York, 1965, p65-66.

(4) الأمين، مظفر عبد الله، التنافس الأمريكي - البريطاني في العراق، خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد ١٤ عدد ٢، ١٩٨٢، ص ٨٦.

(5) كوبلان، مايلز، لعبة الأمم، اللاأخلاقية في السياسة الأمريكية، تعريب مروان حبر، مكتبة الزيتون، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٦.

(6) كوبلان، المرجع نفسه، ص ٢٧.

قد جاء اهتمام الولايات المتحدة بالعراق خاصاً والوطن العربي عامةً بعد الحرب العالمية الثانية ، بدافع أول هو تجاري واقتصادي ، حيث يتم تصريف المنتجات الأمريكية وفتح أسواق جديدة، ومحاولة السيطرة على منابع النفط أو جزء منها على الأقل ، وكان ذلك نتيجة ضغوط الشركات النفطية الكبرى، والتي تمثل العمود الفقري لاقتصادها حيث تسيطر على مراكز صنع القرار ، إن جماعات الضغط التي تمثل الشركات الاحتكارية لها دور مهم ورئيسي في رسم السياسة الخارجية الأمريكية ، فهي التي تحدد المواقف التي يجب أن تتخذ في مركز صنع القرار للإدارة الأمريكية^(١).

أما الدافع الثاني فهو الرغبة في التخلص تدريجياً من السيطرة البريطانية المباشرة على العراق من خلال سفارتها ، وهذا ما أعرب عنه الوزير الأمريكي المفوض في بغداد حيث رفع تقريراً ذكر فيه " إن الوقت قد حان من أجل أن نلعب دور الشريك النشط في تطوير هذا الجزء من العالم ^(٢) وسوف تتمكن بصورة فعالة وللابد من إنهاء الاحتكار والهيمنة البريطانية على هذا الجزء من العالم ^(٣)، وقد تم اتصال وزير خارجية العراقي ارشد العمري، بالوزير المفوض واعلمه بنية العراق تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بنفس مستوى العلاقة مع بريطانيا ، وهي حاجة أساسية ومهمة لرفع المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

والدافع الثالث هو محاولة حصر الاتحاد السوفييتي داخل حدوده الجغرافية، لمنع المد الشيوعي من أن يصل الى المناطق الحيوية وخاصة منابع النفط ^(٤).

لذا أقنعت الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد دول الغرب بأن الحفاظ على مصالحه في المنطقة العربية والاستفادة من أهميتها الإستراتيجية، يأتي من خلال التحالفات التي لا يمكن تنفيذها دفعة واحدة. فاقترحت الولايات المتحدة أن يتم ذلك عن طريق سياسة معاهدات دفاع مشترك ثنائية. كان عقد الخمسينات قد شهد في بدايته، اندفاع الغرب باتجاه محاولة بناء شبكة جديدة من الترتيبات الدفاعية، أبرز هذه المشاريع الإعلان الثلاثي ١٩٥٠ الذي أصدرته بريطانيا وأمريكا وفرنسا، ومشروع قيادة الشرق الأوسط ١٩٥١ ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

(1) Campbell, John C. Defense of the Middle East Problem of American Policy, p65-66.

(٢) عبد ، كوثر عباس، العلاقات العراقية الأمريكية للفترة من (١٩٤٥-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢ ، ص ١٤٠-١٤٥.

(٣) مايلز كوبلان، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٤) عبد ، العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٤٥-١٩٥٨، المرجع نفسه، ص ٢٣.

١٩٥٢ المبادرة الباكستانية^(١) كانت هذه المحاولات من الترتيبات الدفاعية كأداة في إستراتيجية الاحتواء المضادة للسوفييت، خاصة بعد تفجير السوفييت لأول قنبلة ذرية في كانون الأول ١٩٤٩، وتبلور الحرب الباردة بين القوتين الأمريكية والسوفيتية بعد اندلاع الحرب في كوريا.

وفي عام ١٩٥٢ ظهر وبشكل واضح اهتمام الولايات المتحدة بالعراق، وكانت زيارة الوصي عبد الإله إلى الولايات المتحدة في ١٢ آب ١٩٥٢. بدعوى من الرئيس الأمريكي ترومان والتي استمرت حتى ٢٦ أيلول ١٩٥٢ ولكي تكسب الوصي العراقي إلى جانبهم واستغلال الخلاف بينه وبين نوري السعيد المؤيد للسياسة البريطانية داخل العراق، أقامت شركة ستاندرد أويل النفطية وليمة فخمة ترحيباً بالزائر وتم اطلاعه على بعض المصانع الأمريكية التي انبهر بها^(٢). هذه الزيارة قد أقلقت الجانب البريطاني على مصالحهم في العراق^(٣)، وفي مقابلة بين السفير الأمريكي غولمن W.Gallman في بغداد مع د. فاضل الجمالي^(٤)، أبدى تخوفه من الشيوعيين وأنصار البريطانيين من عدم إعطاء دور للأمريكان دور في البلاد^(٥).

أولت الحكومة الأمريكية الجديدة المتمثلة بوصول الجمهوريين إلى الحكم في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٣ اهتماماً بالغاً لإعادة النظر وبرؤية جديدة، في كل السياسات الأمريكية المتعلقة بالأمن القومي في المجالين العسكريين والعلاقات الخارجية، فتم إعطاء موضوع الأحلاف العسكرية وزناً وأهمية في عهد الرئيس أيزنهاور^(٦). لهذا قام وزير الخارجية الأمريكي جون

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: البراوي، راشد، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٥٨، ص ٦١.

(٢) التكريتي، عصام شريف، العراق في الوثائق الأمريكية، دار الشؤون الثقافية بغداد ١٩٩٥، ص ٣٩.

(٣) مؤيد إبراهيم الوندائي، العراق في التقارير السنوية البريطانية (١٩٤٤ - ١٩٥٨)، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٤) محمد فاضل الجمالي (الكاظمية ١٩٠١-١٩٩٧) سياسي عراقي منذ العهد الملكي، تخرج من دار المعلمين، درس علم النفس والفلسفة في الجامعة الأمريكية ببيروت، تدرج في وظائف وزارة المعارف حتى أصطدم بآراء ساطع الحصري فأبعد إلى السلك الدبلوماسي، تميز اهتمامه ونشاطه الدبلوماسي بالسياسة الخارجية، دخل نخبة الحكم لأول مرة عام ١٩٤٦ ووزيراً للخارجية في وزارة راشد العمري، أنسجم في توجهه مع نوري السعيد بالتحرك نحو الغرب، شكل وزارتين متواصلتين، كانت مهمته الأساسية تنفيذ مخططات عبد الإله في سوريا. الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩٧.

(٥) التكريتي، المرجع السابق، ص ٣٩.

(6) John C. Campbell, Defense of the Middle East, , p. 49.

فoster دالاس J.F. Dulles^(١) بجولته الشهيرة الاستطلاعية التي شملت إحدى عشرة دولة في منطقة الشرق الأوسط في شهر أيار ١٩٥٣^(٢).

كانت القاهرة محطة وزير الخارجية دالاس الأولى ثم شملت الرياض، بغداد، بيروت، دمشق، عمان، نل أبيب. عقد خلالها اجتماعاً لسفراء الولايات المتحدة، هي بمثابة اقتحام أمريكي لم يسبق له مثيل في مناطق النفوذ البريطاني التقليدية، وتعبيراً عن تزايد المصالح الأمريكية فيها كما تركزت اهتمامات الوزير الأمريكي في هذه الجولة، على تنبيه حكومات تلك الدول إلى الخطر الشيوعي.

حينما أجرى دالاس في القاهرة مباحثاته مع قادة الثورة المصرية وخاصة اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر في ١١ أيار ١٩٥٣^(٣) لم يلق من القيادة المصرية ترحيباً بهذا المشروع. ولكنه وصل إلى بغداد في ١٧ أيار ١٩٥٣ برفقته عدد من كبار موظفي وزارة الخارجية^(٤) وقام بتسليم رسالة خاصة للملك فيصل الثاني من الرئيس أيزنهاور واجتمع برئيس الوزراء جميل المدفعي^(٥) رئيس مجلس النواب محمد فاضل الجمالي كان الموضوع الرئيس

(1) جون فوستر دالاس (بالإنجليزية: John Foster Dulles) (ولد في ٢٥ فبراير ١٨٨٨ وتوفي في ٢٤ مايو ١٩٥٩) درس في جامعة برنستون وجامعة جورج تاون وكذلك في السوربون في فرنسا وأختص في القانون الدولي، وكان عضواً - أستاذاً للوفد الأمريكي في مؤتمر فرساي ١٩١٩ وبعد ذلك عضو في لجنة التعويض. ويعد واضح الاسس الرئيسية للسياسة الأمريكية الخارجية في الحرب الباردة والصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عين وزيراً للخارجية من قبل أيزنهاور في كانون الثاني ١٩٥٣ وخدم إلى نيسان ١٩٥٩.

The New Encyclopedia Britannic Micropaedia, Vol.111

(2) Frederick W. Axelgard, US. support for the British Position in the -Pre Revolutionary Iraq, The Iraqi Revolution of 1958, The Social Classes revisited, Edited by - Robert A. Ferns and Wm-Roger Louis, I.B Tauris and Co. Ltd, New York, 1990, p.83.

(3) Dwight D. Eisenhower, the white house years: Mandate for Chance, 1953-1956, London, 1963, p.150-151.

(4) كان برفقة دالاس كل من هارولد ستاسن Harold E. Stassen وهنري بايروود Henry A. Byroade مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، ودوكلاس ماك ارثر Douglas Mac Arthur المرجع: الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص٣١.

(5) جميل المدفعي: (الموصل ١٨٩٠-١٩٥٨) كان والده ضابطاً، شارك في الحرب العالمية الأولى، ثم التحق بثورة شريف مكة تحت إمرة الأمير فيصل ١٩١٧ حاول التوغل إلى الموصل لإيقاد الثورة من هناك، عرف عنه بسياسة التسامح أو إسدال الستارة. كما قال عنه احد أقطاب السلطة الإنجليزية (انه رجل يتمتع بسجل حافل من التعاون الودي مع السلطات الإنجليزية -شكل سبع وزارات. المرجع: الحسيني، المرجع نفسه، ٢٩٦.

الذي دار النقاش حوله موضوع تسليح العراق حيث أعرب وزير الدفاع العراقي نوري السعيد^(١) وبوجود وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي^(٢) عن رغبة العراق بزيادة تسليح الجيش، ولاسيما القوة الجوية واحتياجاته إلى تجهيزات فنية حديثة، في الوقت نفسه، شدد دالاس على تنبيه المسؤولين العراقيين، إلى نوايا وخطر الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة العربية، واقترح خطة الدفاع (الحزام الشمالي) الأمريكية كما أعرب عن رغبته في تقوية الوضع الدفاعي للعراق، في المقابل أبدت الحكومة العراقية استعدادها لدراسة هذا المشروع الذي مهد بعد قليل لقيام حلف بغداد.

دور أمريكا في قيام حلف بغداد Baghdad Pact:

على الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكي لم يتعهد بأي التزامات للمسؤولين العراقيين كما جاء في المؤتمر الصحفي ببغداد ١٨ أيار ١٩٥٣^(٣)، فإن العراق أيضاً لم يقدم تعهداً رسمياً يبرز فيه استعداده للمشاركة في مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط. إلا أنه كان مفهوماً من سياق الاتصالات الدبلوماسية أنه لن يتردد في تقديم تلك المشاركة إذا طلبت منه مستقبلاً^(٤).

(1) نوري السعيد : (بغداد ١٨٨٢-١٩٥٨) والده سعيد أفندي كاتب محاسبة الولاية، من أصل كردي شركسي تركي، عمل مع عزيز المصري في جمعية العهد السرية وبعد القبض على المصري هرب من الجيش العثماني قبل الحرب العالمية الأولى والتجأ أخيراً إلى السيد طالب النقيب زعيم البصرة انضم إلى حركة شريف مكة ١٩١٦ م وعمل مع فيصل فكان رفيق دربه في الحجاز وسوريا والعراق ولغاية وفاته ١٩٣٣ م ارتبط اسمه بالعهد الملكي فصار يعرف بـ عهد "نوري سعيد" شكل أكبر قدر من الوزارات (١٤) واحتل أكبر عدد من المناصب الوزارية الرئيسة (٤٧) ترك العراق مرتين أولهما عند قتل الجيش لصهره جعفر العسكري أثناء انقلاب بكر صدقي والثانية في انقلاب رشيد الكيلاني ١٩٤١ - كان نوري السعيد مناوئاً بصورة فريدة يعرف كيف يستغل الظروف والمتغيرات ويكرسها لخدمة أهدافه له مبدأ في الحكم "خذ وطالب" اغتيل في يوم ١٥ تموز اثر الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ م

Gallmann, Waldermar J: Iraq Under General Nuri, My Recollections of Nuri Al-Said, 1954-1958 Baltimore 1964, p. 245-247.

(2) توفيق السويدي (بغداد ١٨٩٢-١٩٦٨) كان والده أحد علماء الدين في بغداد، ترأس مجلس الأعيان، درس توفيق القانون، صاحب عبد المحسن السعدون وأكتسب ثقته ودعمه، أتخذ موقفاً معادياً من حركة مايس ١٩٤١ وقف إلى جانب البلاط والانجليز، واجه فضيحة مالية أيام وزارته الأولى تسجل له فترة الانفتاح القصيرة التي بدأها البلاط الملكي عام ١٩٤٦ المرجع: الحسيني، ج١، ص ٢٩٧.

(3) F. O. 371/104237 1/4/82, top secret, telegram form the U.K. embassy in Baghdad, May 18, 1953, p. 95-96

(4) W. J. Gallman, Iraq under General Nuri, op, cit, p.21.

من جهة أخرى فإن تركيا التي اقترحت على الولايات المتحدة أن تقوم بدور مبادر في عقد تحالف بينها وبين العراق، على غرار الدور الذي قامت به مع باكستان، لكون تركيا تربطها بالعراق علاقات من المودة والصدقة التي تسمح لها بالتحرك في ذلك الاتجاه دون إحساس بالحرج^(١). واقترح الجانب الأمريكي خلق ثلاث مناطق دفاعية للشرقين الأدنى والمتوسط. تتشكل من تركيا، العراق، باكستان، أفغانستان، والمنطقة الوسطى وتضم العراق وسوريا ولبنان والأردن أي دول الهلال الخصيب باستثناء إسرائيل (فلسطين) ثم المنطقة الجنوبية وتضم مصر والسعودية واليمن^(٢).

ونظراً لتطورات الأوضاع السياسية في الوطن العربي متمثلاً بتنامي المد القومي ورفض الوجود الأجنبي وخاصة عندما نادى السياسة المصرية بتشكيل حلف عربي جماعي بزعامة مصر يواجه المساعي البريطانية والأمريكية لضم الدول العربية إلى سياسة الأحلاف. والذي حسن من صورة السياسة المصرية في المنطقة وأعطاهم ثقلاً أكبر، هو نجاح القيادة المصرية بفك الحصار التسليحي المفروض من الدول الغربية ضد الدول العربية من خلال صفقة الأسلحة المصرية المباشرة مع تشيكوسلوفاكيا، ثم مع الاتحاد السوفييتي، فقد خففت هذه من درجة التبعية للدول الغربية، شكل هذا النهج السياسي المصري الجديد قاعدة أساسية تقاربت مع بعض الحركات السياسية المعارضة في البلاد العربية الأخرى^(٣).

على النقيض من السياسة المصرية، نجد في العراق كان هناك نوري السعيد الحليف التقليدي للغرب سواء لبريطانيا أو للولايات المتحدة الأمريكية^(٤)، إذ برر نوري السعيد الدخول في الحلف خوفاً على مستقبل العراق وتأميناً لمصالح بلاده، باعتبار أن وضع العراق الجغرافي والإستراتيجي لقربه من تركيا وإيران ومجاورتها للاتحاد السوفييتي، حيث يعد الشيوعية خطراً على العراق. كما كان يقول سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد (أن نوري السعيد كان يذكر الصهيونية والشيوعية باعتبارهما يشكلان خطراً على العراق - إلا

(1) Campbell, defense of the Middle East, Op. cit, p102.

(2) الشناق، عبد المجيد، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية، السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦، ص ١٩٥.

(3) الدفاع (جريدة) - عمان ١٠/٤/١٩٥٥.

(4) Waldermar J. Gallman, op. cit. p27.

أنه كان يعتبر التهديد السوفييتي أعظم خطراً وأقرب وقوعاً^(١)، لذا دعا إلى قيام تحالف مع الغرب بدءاً بتركيا البلد الجار المسلم والحليف للغرب لعضويته في حلف شمال الأطلسي.

وفي ١٢ آب أرسل السفير الأمريكي في بغداد بيرتون بيرى (Burton Y. Berry) (آب ١٩٥٢ - ٣ أيار ١٩٥٤) مذكرة عن مقابلاته مع فاضل الجمالي وزير الخارجية، ذكر فيها عن إهمال السياسة الأمريكية للعراق في الفترة السابقة وشرح الأهمية الإستراتيجية للعراق وضرورة تطوير العلاقات بين البلدين في مجالات الدفاع والتنمية الاقتصادية^(٢).

حينما تولى الجمالي رئاسة الحكومة بالعراق، كان متحمساً لعقد ميثاق أمن متبادل مع تركيا، لأنه كان يعني ربطها بعلاقة من التحالف العسكري المباشر مع دول الكتلة الغربية كما ذكرت. وعندما تسلم نوري السعيد المسؤولية الوزارية في صيف ١٩٥٤، تعهد بالسير على درب الحكومة السابقة بشأن التحالف مع تركيا وكانت سياسة نوري السعيد تهدف إلى ما يلي:

- ١- ضرورة تسليح الجيش العراقي بأحداث الأسلحة لتأمين نظام الحكم من بلد تتنازعه مشكلات داخلية وخارجية.
- ٢- الضرورة الأمنية للعراق بسبب قربها من الخطر السوفييتي بالإضافة إلى خطر الأقلية الكردية المتمردة في الشمال، مما كان يخلق ظروفاً من التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، الأمر الذي كان يزيد من احتمالات التدخل والتخريب الشيوعي في العراق.
- ٣- يهدف نوري السعيد في تقوية ثقل العراق أمام بروز قوة مصر كزعيمة للوطن العربي، وذلك على أساس تحالفه مع الغرب كشريك متساوٍ مع الأعضاء الآخرين، الأمر الذي يمكن أن يسهل له تزعم الجامعة العربية أو منطقة آسيا العربية على الأقل. وهنا يبدو لي أن الذي ساعد على إقناع حكومة نوري السعيد بإنشاء حلف بغداد، هو لضمان دفاع الدولة الغربية الكبرى عن العراق ونفطه في حالة تعرضه لهجوم خارجي^(٣).

بعد إتمام المباحثات العراقية مع الجانب التركي وقع نوري السعيد وزير خارجيته برهان الدين باش أعيان عن الجانب العراقي، وعدنان مندريس وفؤاد كوبرلو عن الجانب

(1) Ibid, p. 28.

(2) حدوري، مجيد، عرب معاصرون أدوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ١٦.

(3) عبد الفتاح، فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية ١٩٥٣ - ١٩٥٨ منشورات دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص ٣٠٣.

التركي بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٥٥ ميثاق التعاون المتبادل Pact of Mutual Cooperation الذي عرف ابتداء من تشرين الأول عام ١٩٥٥ بحلف بغداد Baghdad Pact^(١).

طبقاً لهذا الميثاق ثبت مبدأ التعاون المشترك من الطرفين في مجال الدفاع والأمن، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤون الداخلية لكل طرف، ومبدأ الحل السلمي لأي نزاعات قد تحدث بين الطرفين، كما أكد على ضرورة تعميق الصداقة في سبيل مكافحة الشيوعية^(٢). حرص نوري السعيد على أن يترك باب الانضمام لهذا الحلف مفتوحاً، للدول العربية مثل الأردن، سوريا، لبنان، ومصر، وغيرها من دول المنطقة مثل إيران، باكستان، ولكي يشجع نوري السعيد انضمام الدول العربية إلى الحلف، أكد الميثاق على عدم إشراك الكيان الصهيوني في الحلف^(٣).

كما كان نوري السعيد ينظر إلى بريطانيا كعضو مهم يجب أن تكون تحت مظلة الاتفاق وعضواً فعالاً فيها وقد صرح مراراً بأنه "لا غنى للعرب عن بريطانيا ولا يمكنهم العيش بدونها، وإن عدواً نعرفه خير من صديق نجهله"^(٤).

في ٤ نيسان ١٩٥٥ قرر البرلمان البريطاني دخول بريطانيا هذا الحلف منهيماً بذلك اتفاقية ١٩٣٠ وتعويضها باتفاقية خاصة مع الحكومة العراقية Special Agreement التي تضمن التواجد العسكري البريطاني في قاعدة الحبانية والشعبية. في لندن دافع وزير الدولة في وزارة الخارجية انتوني ناتنغ Anthony Nutting عن دخول بلاده الحلف، مبيناً أنه من أجل المحافظة على المصالح البريطانية في المنطقة. لكن كان واضحاً أن المؤشرات كانت تدل وقتها على أن الحكومة العراقية لن تجرؤ على تجديد معاهدة ١٩٣٠ بسبب ضغوط المعارضة الوطنية العراقية.

انضمت باكستان للحلف بتاريخ ٢٣ أيلول وإيران بتاريخ ٢٥ تشرين الأول من العام نفسه، وأصبح حلف بغداد يضم كلاً من العراق وتركيا وإيران والباكستان وبريطانيا، في حين

(1) الشناق، ، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية - السورية منذ الاستقلال حتى ١٩٧٥، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(2) نص الوثيقة عند: الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص ٢٤٧.

(3) الوندادي، ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، المرجع السابق، ص ٢٠٧، ص ٢١٠.

(4) نوري السعيد عند: الجعفري، محمد حمدي، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،

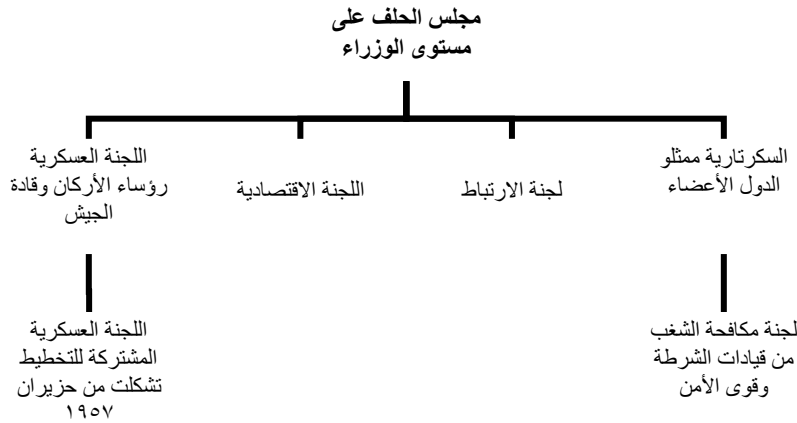
ص ٢٠٠، ص ٢٢١.

فضلت الولايات المتحدة الأمريكية البقاء خارج الحلف ولكنها كانت تشارك في جلساته الرسمية كمرقب.

الجلسة الأولى التي عقدها مجلس الحلف بتاريخ ٢١-٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ كانت في بغداد والتي في خلالها تم الاتفاق على تسمية الحلف باسم حلف بغداد.

مثل الحكومة الأمريكية سفيرها غولمان في بغداد بصفة مراقب، وكانت الإدارة الأمريكية تقدم العون لدول الحلف مباشرة. واعترف رئيس الوزراء البريطاني إيدن^(١) بأن المساعدات الأمريكية العسكرية تجاه كل عضو من دول الحلف كانت تطبيقاً عملياً للدعم المعنوي. وقد أوضح السفير الأمريكي في بغداد ولدمار غولمان^(٢) قائلاً: "بقينا في لجاننا كمرقبين وأعضاء لجان وبهذه الصفة كنا مشتركين فيه وفي جميع مناقشاته"، ثم يعقب مرة أخرى ويقول: "وجدنا عند نوري تقبلاً لنظرية دالاس في مشروع الدفاع الجماعي عن منطقة الحزام الشمالي، وشجعناه على السعي لتحقيق هذه النظرية بواسطة ميثاق بغداد"^(٣).

وتكون مجلس حلف بغداد على النحو التالي:



(1) انطوني إيدن، (مواليد ١٢ يونيو ١٨٩٧ - وفيات ١٤ يناير ١٩٧٧) - رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، شغل منصب وزارة الخارجية في وزارة الحرب التي أُلغيت في ١٩٤٠-١٩٤٥م، ثم تولاه مرة أخرى ١٩٥١-١٩٥٥م، ثم عين رئيساً لوزارة سنة ١٩٥٥م، كان المحرك الأكبر لتحالف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في شن العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ على مصر. واستقال بعدها.

أيدن، أنتوني، مذكرات أنتوني أيدن، دار مكتبة الحياة، ج ٢. بيروت، د.ت.

::

(2) W. Gallman; op. cit. p.30.

(3) Ibid, p.31.

جاء الحلف نتيجة جهود أمريكية بريطانية ابتدأت منذ عام ١٩٥٠ حتى قيام حلف بغداد ١٩٥٥. وقد ترتب على قيام هذا الحلف تطورات سياسية مهمة في منطقة المشرق العربي خصوصاً فيما يتعلق بالموقف المصري منه.

عندما طرح مشروع حلف بغداد في بداية ١٩٥٥ أعلن عبد الناصر رفضه القاطع لهذا المشروع جملة وتفصيلاً، وبقي اعتقاده الذي لم يتحول عنه أن ذلك الحلف لم يكن موجهاً ضد الخصم الحقيقي للعرب وهو إسرائيل، إنما كان حلفاً مع الدول الغربية التي أقامت إسرائيل وسلحتها، ووظفتها كأداة للعدوان على المنطقة العربية^(١).

كان ميثاق الضمان الجماعي العربي في رأي عبد الناصر هو البديل الفعال للدفاع عن الأمن العربي المهدد من إسرائيل، ففي هذه الفترة ثارت مصر ضد سياسة الأحلاف مع الغرب وجندت كل طاقاتها لمجابهة النهج العراقي. ودعت الحكومة المصرية إلى اجتماع رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية العرب بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ في القاهرة، من أجل بحث حلف بغداد المزمع عقده، وشارك في الاجتماع الأردن ولبنان وسوريا والسعودية، ومصر وبعد بضعة أيام شارك فاضل الجمالي كممثل عن الحكومة العراقية^(٢).

كان عبد الناصر يهدف من ذلك تحقيق الأمور التالية وهي:

- (١) دعم فاعلية نظام الأمن الجماعي العربي، وكان ميثاق التعاون العسكري المشترك الذي وقعته مصر مع كل من السعودية وسوريا في أكتوبر ١٩٥٥.
- (٢) إبعاد الدول العربية عن المشاركة في الحلف ودعم سياسة عدم الانحياز لأي من المعسكرين.
- (٣) عزل العراق داخل المحيط العربي والانفراد بتزعم البلاد العربية^(٣).

ولاحتواء المضاعفات التي كان لابد أن يخلقها ذلك التقارب العربي الثلاثي، سارعت بريطانيا بإيفاد الجنرال جيرالد تمبلر Gerald Templar إلى عمان من ٦ إلى ١٤ كانون الأول

(1) مقلد، الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ٩٦.

(2) جريدة الزمان - بغداد، الأبحاث عدد ١٥/٢/١٩٥٥، الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص ٢٢١.

(3) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية - السورية، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

١٩٥٥ من أجل إقناع القيادة الأردنية بإيجابيات الانضمام لحلف بغداد^(١). ولكن تمبلر أخفق في مهمته إخفاً ذريعاً، وبسبب الانتفاضة الشعبية العارمة التي هزت الشارع الأردني واضطرت حكومة هزاع المجالي إلى الاستقالة. وانتقل ضغط الرأي العام الأردني إلى المطالبة بإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية نفسها، واستبدالها بميثاق دفاع عربي مشترك مع مصر والسعودية وسوريا. وفي هذا المناخ السياسي المتوتر أقدم الملك حسين على إقالة الجنرال غلوب^(٢) باشا من منصبه كقائد عام للجيش العربي.

كما جوبه هذا الحلف بمعارضة شديدة من أغلب الجهات الوطنية في العراق حيث أدركت الأحزاب السياسية والتنظيمات العسكرية السرية للضباط الأحرار بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة، أخطار هذا الحلف على المصالح العربية. ولذلك قررت المعارضة مقاومة هذا الحلف منذ اليوم الأول للتوقيع عليه، فرفعت المذكرات الاحتجاجية فصارت التظاهرات في الشوارع استنكاراً لهذا الحلف^(٣).

تداعيات أزمة السويس على العراق:

من نتائج حلف بغداد، إحداث سلسلة من ردود الفعل الدولية، أدت إلى قيام أزمة السويس، بسبب الاتجاهات السياسية المصرية الجديدة المناهضة للمشاريع الاستعمارية في المنطقة ومقاومتها لسياسة الأحلاف^(٤). إذ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦م تأميم قناة السويس لتوفير موارد مالية لبناء السد العالي، ووعد بالمحافظة على حرية المرور عبرها بدفع قيمة أسهم الشركة إلى أصحابها^(٥).

(1) جريدة الدفاع ١٦/١٢/١٩٥٥ - عمان.

(2) غلوب باشا: جون باجوت غلوب باشا: ولد في ١٦ نيسان ١٨٩٧ في بريستون، إنجلترا، خدم خلال الحرب العالمية الأولى في فرنسا ثم نقل إلى العراق للعمل وسط القبائل العراقية، نقلت خدماته فيما إلى الجيش العربي في الأردن أصبح قائداً له عام ١٩٣٣ وأكملت خدماته عام ١٩٥٦. المرجع: المجالي، هزاع، مذكراتي، عمان، ١٩٦٠، ص ١٦٨.

(3) حسين، فاضل، سقوط النظام الملكي في العراق، دار الهدى، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣١-٣٢.

(4) هيكيل، محمد حسنين، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٣٠.

(5) الوندواوي، مؤيد، حقائق عن العدوان الثلاثي على مصر، آفاق عربية "مجلة"، بغداد، تشرين الأول، ١٩٩٩، ص ٤١.

إلا أن بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني اعتبرت مسألة قناة السويس سابقة خطيرة تشجع الشعب العربي وشعوب الشرق الأوسط على تأميم نفطها فيما بعد إذا لم تقم بعمل عسكري ضد مصر لإجبارها على التخلي عن قرار التأميم ومن ثم عودة الاستعمار وشركاته الاحتكارية إلى القناة^(١).

وكان موقف الولايات المتحدة من الأزمة هو معارضتها لاستخدام القوة العسكرية تجاه مصر بل كانت تفضل استخدام الوسائل السياسية والاقتصادية. ومن هنا كان قرار الحكومة الأمريكية، بإحالة النزاع إلى مجلس الأمن للاتفاق حول الترتيبات التي تضمن وقف إطلاق النار، كخطوة أولى نحو تسوية المشكلة برمتها في الأول من تشرين الأول /أكتوبر ١٩٥٦م ، لكن الخطر لم يمر حيث كانت الحشود البحرية الجوية البريطانية والفرنسية متأهبة للعدوان.

وعلى الرغم من ان بريطانيا وفرنسا قد تجاهلتا اي ردود فعل عالمية ضد العدوان. إلا أنهما لم تحسبا حساب غضب الولايات المتحدة الامريكية من عملية العدوان برمتها، لذلك عندما دخلت بريطانيا وفرنسا ساحة الصراع في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٦ وجه الرئيس الامريكي أيزنهاور^(٢) انتقادات شديدة اليها^(٣).

طلبت مصر في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٦ عقد مجلس الامن مشيرة في طلبها الى الانذار البريطاني والفرنسي. مؤكدة بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام العدوان العسكري الاسرائيلي

(1) مقلد، ، الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط، المرجع السابق ، ص١٣٣.

(2) دوايت ديفيد إيزنهاور، سياسي جمهوري، وهو الرئيس الرابع والثلاثون ولد في تكساس (١٨٩٠-١٩٦٩) تولى حكم الولايات المتحدة في الفترة (١٩٥٣-١٩٦١) خلال الحرب العالمية الثانية شغل منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا المسؤولة عن التخطيط ونجاح غزو فرنسا وألمانيا، في عام ١٩٥١م أصبح أول قائد لقوات حلف الناتو وأهمى حرب كوريا، وحافظ على الضغط على الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، أعاد تنظيم ميزانية الدفاع في اتجاه الأسلحة النووية وأطلق سياسة حرب الفضاء، المرجع: ويكيديا، الموسوعة الحرة.

(3) مقلد، ، المرجع نفسه، ص١٣٤.

المتواطئ مع بريطانيا وفرنسا وأن مصر سوف ترد بقوة حتى يصدر مجلس الامن قراره^(١)، ونظراً إلى فشل مجلس الامن في اصدار قرار لوقف اطلاق النار، بسبب اعتراض بريطانيا وفرنسا بهدف كسب مزيد من الوقت امام قواتهما لكسب أي موقع في منطقة القناة، مما دعا عرض الامر على الجمعية العامة للامم المتحدة التي أصدرت في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ قرار يدعو الى وقف العمليات العسكرية في منطقة القناة.

وفي اعقاب ذلك صدر قراراً آخر في الجمعية العامة يقضي بتشكيل قوة سلام دولية الى منطقة القناة، لتسهيل انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية. مع ذلك أصرت اطراف العدوان الثلاثي (بريطانيا فرنسا، إسرائيل) على الاستمرار في تنفيذ العمليات العسكرية المخطط لها من قبل دون الالتزام بقرار الجمعية العامة السالفة الذكر. الأمر الذي دعا الاتحاد السوفيتي ان يبعث ٥ رسائل في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦، تركز حول دعوة الاتحاد السوفيتي الدول المعنية الى وقف العدوان على مصر، وأنه يتعين على الأمم المتحدة بذل المساعي لوقف هذا العدوان، وأن الاتحاد السوفيتي على استعداد للتعاون وتقديم المساعدات العسكرية البحرية والجوية وألح السوفيت إلى احتمال الصواريخ النووية^(٢).

واقترح رئيس الوزراء السوفيتي بولجانين Bulganin في رسالته للرئيس أيزنهاور عملاً عسكرياً سوفيتياً أمريكياً مشتركاً لوضع حد للاشتباكات في الشرق الأوسط. وألح الى احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة إذا لم يتوقف العدوان على مصر. لكن أيزنهاور رفض فكرة العمل العسكري السوفيتي المشترك وحذر موسكو من مغبة الاقدام على اي عمل عسكري سوفيتي احادي. من جانب آخر أدى الانذار السوفيتي، الى تكشف الضغط الامريكى على بريطانيا وفرنسا بهدف منع الاتحاد السوفيتي من استغلال الفرصة وتثبيت نفوذه في المنطقة.

وبعد اجتماع مجلس الوزراء البريطاني قرروا وقف إطلاق النار. وبذلك فشل الاعتداء واضطرت الدول المعتدية سحب قواتها بعد أن وافقت مصر على قرار الأمم المتحدة بوجود قوة طوارئ دولية على الحدود الفاصلة بين مصر وإسرائيل^(٣).

(1) شرابي، المرجع نفسه، ص ١٤٨-١٤٩.

(2) George Lenczowski, the Middle East in World Affairs, (Ithaca, Cornell, University Press), 1952, p. 509.

(3) شرابي، نظام، أمريكا والعرب، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠، ١٤٨-١٤٩.

في لحظة إعلان قرار تأمين قناة السويس، كان الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد ضيوفاً على مائدة العشاء لرئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن. وقد تلقى الجميع نبأ التأمين مما أثار ردود فعل متباينة لدى الضيوف العراقيين، كان أشدهم غضباً رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الذي قال لإيدن: "إن بريطانيا يجب أن تضربه وأن تضربه الآن وأن تضربه بقوة"^(١)، وقال له أيضاً: "اضربه بقوة وأنا أضمن لك أن العراق لن يتحرك"^(٢). وحثّ ولي العهد عبد الإله بريطانيا والغرب للقيام بعمل عسكري جدي للإطاحة بعبد الناصر كي يعم الهدوء في المنطقة العربية وأن يتم هذا ضد مصر بسرعة وبفترة قصيرة^(٣) حتى لا يؤثر على ميثاق بغداد ويتفكك.

وإمعاناً في الدور العدائي لحكومة العراق من قرار تأمين القناة فإنها لم تعلن عن موقفها الرسمي، إلا بعد عودة وفدها من بريطانيا في ٦ آب ١٩٥٦. إذ صدر بيان يعلن فيه رسمياً وقوفه إلى جانب مصر، لكنه فعلياً كانت هنالك اتصالات بين الساسة العراقيين والبريطانيين تحثهم بالتحرك لضرب الرئيس جمال عبد الناصر سريعاً بشرط عدم اقحام إسرائيل في الموضوع. وازداد الموقف تأزماً بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا بالعدوان على مصر فضلاً عن إسرائيل التي أشعلت بعدوانها فتيل غضب عراقي وعربي واسع، مما أخرج القادة العراقيين الذين بادروا إلى الإعلان عن الأحكام العرفية في البلاد لأجل غير مسمى^(٤). ووقع البلاط الملكي العراقي في مأزق حرج حيث خذلت بريطانيا العالم العربي، فأصبح مجبراً على اتخاذ قرارات منها قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ووقف مشاركة بريطانيا في جلسات حلف بغداد^(٥).

فاجتمعت دول ميثاق بغداد الإسلامية في طهران في الثامن من شهر تشرين الثاني ١٩٥٦، ومثل نوري السعيد العراق، وصدر بيان عن هذا الاجتماع يستنكر فيه المجتمعون العدوان على مصر وطالبوا بجلاء القوات البريطانية على أراضيها^(٦). وكان البيان يهدف إلى ترضية شعوب المنطقة إلا أن الحقيقة كانت غير ذلك.

(1) هيكل، محمد حسنين، ملفات قناة السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٧.

(2) الحسيني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، المرجع السابق، ص ١١١.

(3) غوري، جبرالدي، ثلاثة ملوك في العراق، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٩٠.

(4) جريدة (الزمان)، العدد (٥٧٧٥)، بغداد، ٢ تشرين الثاني، ١٩٥٦.

(5) حسين، سقوط النظام الملكي، المرجع السابق، ص ٣٤.

(6) جريدة (الزمان)، العدد (٥٧٨٢)، ٩ تشرين الثاني، ١٩٥٦.

كان موقف الملك فيصل الثاني مغايراً لموقف نوري السعيد وولي العهد عبد الإله حيث دعا في التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى تشكيل مجلس استشاري من أعضاء وزارة نوري السعيد والوزراء السابقين، لام فيه الملك الحاضرين على الموقف السلبي على العدوان على مصر^(١).

كان موقف الشعب العراقي من تأميم قناة السويس على النقيض تماماً من موقف حكومته، حيث كان مسانداً للتأميم وقامت الأحزاب السياسية الوطنية في تهيئة الرأي العام العراقي لنصرة مصر ومساندتها، فعمت المظاهرات والاصطدامات مع الشرطة في شوارع بغداد، وشنت حملة اعتقال واسعة بين صفوف قادة الأحزاب الوطنية^(٢) والطلبة والأساتذة، كما أقدم البلاط على تعطيل البرلمان العراقي شهراً كاملاً.

نرى من خلال ما تقدم أن الحكومة العراقية آنذاك قد فشلت في مدّ جسور التعاطف بينهم وبين الشعب العراقي والمعارضة. إذ زادت أزمة السويس من حدة الصراع بين الحكومة والشعب مما جعلها سبباً آخر مضافاً للعمل على توحيد قوى الشعب لإسقاط النظام الملكي العراقي.

مبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine

بعد انتهاء أزمة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، نتج عنه انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي بالمنطقة العربية، وتنامي المد القومي وازدياد النفوذ السوفيتي بعد الإنذار السوفيتي الشهير في تشرين الثاني ١٩٥٦ واحتمال استخدام السوفييت للأسلحة النووية، مما تسبب في خشية الولايات المتحدة على مصالحها وأهدافها الإستراتيجية، فمصلحتها النفطية في السعودية وإيران والعراق وليبيا يجب أن تبقى آمنة، وعليها تقع مسؤولية ضمان مصادر الطاقة لحلفائها في الغرب واليابان. كما سيبين الجدول التالي ما يأتي^(٣):

(1) الأيوبي، علي جودت، ذكريات (١٩٥٨-١٩٥٠) مطابع الوفاء، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٦١.

(2) قادة الحركة الوطنية للأحزاب السياسية هم: كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وحسين جميل وعبد الرحمن البزاز، صدرت بحقهم أحكام مختلفة تراوحت بين السجن والإبعاد إلى المدن النائية. المرجع: الحسيني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ١١٢، و ١١٥.

(3) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، المرجع السابق، ص ١٣٥.

كميات النفط المصدرة من العراق إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية

١٩٥٧ %	١٩٥٦ %	١٩٥٥ %	١٩٥٤ %	١٩٥٣ %	الكتل الاقتصادية
١٥,٠	١٥,٨	١٥,٨	١٤,٧	٣,٩٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٤,٨	٢٤,٦	٢٤,٦	٢٦,١	٣١,٣٢	المملكة المتحدة
٢٨,٧	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٧	منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي
١٤,٨	١٥,٦	١٥,٦	١٥,٨	٢٢,٧٢	الأقطار الأخرى

فقام الرئيس الأمريكي أيزنهاور بطرح مشروع باسمه في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧، على الكونغرس الأمريكي والمتعلق بسياسته الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط وقد اشتهرت هذه السياسة باسم مبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine للموافقة عليه وتضمنت النقاط الآتية:

١- ترى الولايات المتحدة أن استتباب الأمن في الشرق الأوسط أمراً حيوياً لها.

٢- طلب من الكونجرس بضرورة منح الرئيس أيزنهاور صلاحية استخدام القوات المسلحة الأمريكية في صد أي اعتداء مباشر يقوم به الاتحاد السوفيتي، أو إحدى الدول الموالية له ضد أي دولة من دول المنطقة.

٣- توزيع مساعدات اقتصادية مقدارها ٢٠٠ مليون دولار على البلاد التي تقبل بالمشروع، وتكون هذه المساعدة مشروطة للتصدي لأي عدوان شيوعي، ومما يمكنها أيضاً حل المشكلات السياسية في المنطقة.

وفي ٩ آذار ١٩٥٧ صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على (مبدأ أيزنهاور) بأكثرية ٧٢ صوتاً ضد ١٩ صوتاً كما أرسل مبعوثاً للرئيس الأمريكي هو مستر جيمس ريتشاردز James P. Richards الذي قام في ١٣ مارس ١٩٥٧ بجولة في البلاد العربية وتركيا وإيران وإسرائيل لتوضيح المبدأ والأهداف المتوخاة منه^(١).

(1) William R. Polk, The United States and Arab World, Harvard University Press, London 1980, p331.

لقد توخت الإدارة الأمريكية في تطبيق سياسة ملء الفراغ للأسباب التي ذكرتها بأن المنطقة العربية يجب أن تكون تابعة لأي مركز غربي ، بهدف حماية مصالحها الحيوية من أي تهديد محتمل من الاتحاد السوفيتي وتطلعاته نحوها. وقد أشار دالاس في حديثه أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي وفي أعقاب صدور هذا المبدأ، إلى اعتقاده بأنه لا توجد دولة من دول الشرق الأوسط ترغب أن تكون تابعة للاتحاد السوفيتي، خاصة إذا حصلت شعوب المنطقة على المساعدات الأمريكية فيجعل حكوماتها قوية، لذا سوف يرحبون بإعلان مبدأ أيزنهاور^(١).

وأكد دالاس أن هذا يحتاج وقتاً غير قصير لإدراك هذه الحقيقة حسب اعتقاده. في الوقت نفسه كان قد حذر من أن عدم وجود برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية المعد لمساعدة دول المنطقة، قد يؤدي إلى سيطرة الاتحاد السوفيتي وغيرها وسيتمكن الشيوعيون من السيطرة أيضاً على أوروبا الغربية دون حرب. كان العراق من الدول المعنية بمشروع أيزنهاور، فعندما أعلن الرئيس الأمريكي عن مشروعه، أرسل البلاط الملكي العراقي وفداً برئاسة ولي العهد عبد الإله^(٢) لتحديد موقف العراق من المشروع، من خلال توضيح وجهة نظره إلى المسؤولين الأمريكيين والاطلاع على مدى جدية السياسة الأمريكية^(٣).

وشرح أعضاء الوفد أسباب الاضطراب في المنطقة العربية، وطالب وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بإعطاء الأسلحة والعتاد لإكمال نقائص الجيش العراقي، فكان جواب الوزير الأمريكي أنه يستغرب إلحاح البلاط الملكي في طلب السلاح وتكديسه، فأجابته اللواء الركن غازي الداغستاني وهو من كبار القادة العسكريين العراقيين، وذكره بأن الإدارة

(1) مصطفى، أحمد، عبد الرحيم، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٧-١٥٢.

(2) تكون الوفد من السادة علي جودت الأيوبي ، صالح جبر ، توفيق السويدي ، فاضل الجمالي ، أحمد مختار بابان واللواء غازي الداغستاني، المرجع: الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ٥٤.

(3) الشعب (جريدة)، بغداد، العدد ٣٥٢٧، في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧. عن رسالة الدكتوراه العلاقات العراقية الأمريكية، المرجع السابق، ص ٣٢٠.

الأمريكية هي صاحبة فكرة الحزام الشمالي والذي أصبح فيما بعد حلف بغداد ليكون في مواجهة الخطر الشيوعي، كما ذكرهم باتفاقية ١٩٥٤^(١).

اتفق الطرفان على مواصلة المباحثات في بغداد، وقد وصل المستر ريتشاردز مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص إلى بغداد في السادس من نيسان ١٩٥٧ شرح وجهة نظر الحكومة الأمريكية، وأعلن استعداد حكومته لمساعدة العراق، وإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية ليس إقامة منطقة نفوذ لها بقدر ما هو مساعدة الأقطار المنضمة إليه^(٢)، وقعت الحكومة العراقية مع الولايات المتحدة اتفاقيتين لتطوير المواصلات والاتصالات بين العراق ودول ميثاق بغداد، كما استلم الجيش العراقي مدافع وأجهزة الكترونية، واستلمت الشرطة العراقية بعض التجهيزات الحديثة^(٣).

في غضون ذلك، عقدت الدول الإسلامية الأربعة الأعضاء في حلف بغداد (العراق، تركيا، إيران وباكستان) اجتماعاً في أنقرة بتاريخ ١٩ إلى ٢٠ كانون الأول ١٩٥٧، من أجل النقاش حول مبدأ أيزنهاور حيث أعلنت في ختام اجتماعها عن ترحيبها بالمبدأ الأمريكي وتأييد التدابير التي وردت في المشروع^(٤).

أعلن مندوب العراق في هيئة الأمم المتحدة محمد فاضل الجمالي تأييده للمبدأ، بدعوى أن المشروع يحترم استقلال أقطار الشرق الأوسط، ولأن العراق أحسّ منذ سنوات بخطر الاتحاد السوفييتي على نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لذا فهو بحاجة ماسة إلى الأسلحة ليدافع بها عن نفسه في حالة مهاجمته من الخارج، في الوقت نفسه أعرب^(٥) عن أمله بأن تعلن الولايات المتحدة انضمامها لحلف بغداد، لقد وُلد انضمام العراق لمشروع أيزنهاور معارضة شعبية عراقية واسعة، وهي ليست جديدة على الحركة الوطنية في العراق. إذ أن رفضها لهذا

(1) اتفاقية الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة والعراق في عهد وزارة محمد فاضل الجمالي، التي بموجبها وافقت الولايات المتحدة على تزويد الجيش العراقي بالمساعدات العسكرية بدون أي شرط أو التزامات تحالفية أو سياسية.

المرجع: العكيدي، بشار فتحي حاسم، صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي ١٩٣٩-١٩٥٨، دراسة تاريخية سياسية، ط١، دار غيداء للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص١٤٩.

(2) William R. Polk. The Arab World, , p331.

(3) W.J. Gallman, op, cit. p81.

(4) F.O. 371/127824, Telegram from the British Embassy in Baghdad to the Foreign Office, Baghdad, January, 25, 1957.

(5) محيي الدين، جهاد مجيد، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٠١. الحسيني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٦٤.

المشروع هو امتداداً لرفضها الشامل لمفهوم الأحلاف، والذي كان يقصد به وضع القيود وتكريس العراق كقاعدة للمشاريع الاستعمارية في المنطقة. فأصدرت جبهة الاتحاد الوطني بياناً في ٩ آذار ١٩٥٧^(١) نددت بنوايا الولايات المتحدة للحلول محل الاستعمار البريطاني والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط وطالب البيان خروج العراق من حلف بغداد، ورفض مبدأ أيزنهاور كي يحصل العراق على استقلاله السياسي^(٢). حيث قامت تظاهرات وإضرابات شعبية حاول العراقيون حرق مبنى البرلمان ومزقوا صور نوري السعيد، كما حاولوا نسف مكتب الاستعلامات البريطاني، وتدمير محطات النفط في كركوك، فما كان من وزارة الداخلية في مواجهة هذه الظروف إلا استخدام العنف^(٣).

يلاحظ أن قبول الحكومة العراقية لمبدأ أيزنهاور كان يهدف إلى الحصول على قروض مالية ومساعدات عسكرية، بالإضافة إلى تعزيز مركزها داخل العراق وخارجه وحفظ النظام السياسي من الانهيار مقابل إطلاق يد الحكومة الأمريكية في التدخل بشؤون المنطقة للحفاظ على المصالح الأمريكية الحيوية.

يؤخذ على مبدأ أيزنهاور إغفاله حقيقة جوهرية مهمة، بأن عدوة العرب هي إسرائيل وليس الاتحاد السوفيتي وحقيقة الصراع العربي الصهيوني التي أثارت شكوكا لدى الجماهير العربية حوله. كما عد مكملاً لحلف بغداد وأحدثت صدعاً في العلاقات العربية العربية، مثلاً تم ابتعاد الأردن والسعودية عن محور القاهرة - دمشق، كما عزل حلف بغداد العراق عن الأقطار العربية الأخرى^(٤).

سوف يتضح فيما بعد أن مبدأ أيزنهاور قد أخفق في وقف مد نفوذ الاتحاد السوفيتي نحو المنطقة العربية كما هو مخطط له من البداية، فقد أصبح للاتحاد السوفيتي مواقع نفوذ في كل من سوريا ومصر، وعلى أثرها قامت الوحدة المصرية السورية بهدف خلق مركز قوى عربية تدعم سياسة عدم الانحياز، وجاء الرد على هذه الوحدة بقيام الاتحاد العربي.

(1) الزبيدي، ليث، ثورة ١٤ تموز في العراق ١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٠٣-١٠٩.

(2) تألفت جبهة الاتحاد الوطني بصورة سرية في بغداد شباط ١٩٥٧ وضمت حزب البعث الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وعدد من الشخصيات المستقلة ينظر: الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(3) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، المرجع السابق، ص ١١٠.

(4) مصطفى، ، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المرجع السابق، ص ١٥٤.

الاتحاد العربي ١٩٥٨:

كان من أهم نتائج التنافس الأمريكي - السوفيتي على دول المنطقة العربية، قيام الوحدة المصرية- السورية حيث كان عملاً متسرعاً فرضته الظروف بعد أن حصل توتر في العلاقات الأمريكية - السورية، مما دفع القيادة السورية بالاندفاع نحو مصر. إذ قام قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وحلفاؤهم في المؤسسة العسكرية بدعوة الرئيس جمال عبد الناصر لإقامة وحدة مصرية - سورية يكون هو رئيسها، وفي ١ فبراير ١٩٥٨ قامت دولة الوحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة^(١).

وعلى أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، أعلن من عمان في ١٤ شباط ١٩٥٨ قيام الاتحاد العربي بين العراق والأردن، وأعلن فيصل الثاني ملك العراق رئيساً للاتحاد والملك حسين بن طلال نائباً له وفي ١٩ أيار ١٩٥٨ تألفت الوزارة الاتحادية برئاسة نوري السعيد^(٢) ونص ميثاق الاتحاد على وحدة السياسة الخارجية، والتمثيل السياسي ووحدة الجيش الأردني والعراقي، وإزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين، وتوحيد مناهج التعليم، والعمل على توحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية^(٣).

لم يكن هذا الاتحاد أكثر من تكتل جمع بين نظامين حاكمين شجعت عليه كل من بريطانيا والولايات المتحدة والدول الأعضاء في حلف بغداد لتكثيف الجهود الرامية إلى إسقاط محور القاهرة - دمشق الوجودي الجديد، فقد أكد الرئيس أيزنهاور^(٤) في مذكراته، بأن فكرة الاتحاد العربي لاقت تشجيعاً من الحكومة الأمريكية، وكان نوري السعيد قد تحدث مع دالاس بخصوص الاتحاد في اجتماع حلف بغداد في أنقرة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٨، على أساس أن الفكرة تقوم على إقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، ولكن السعودية لم تتحمس للفكرة لذلك اقتصر الاتحاد على العراق والأردن.

(1) الشرعة، إبراهيم، الاتحاد العربي الهاشمي، ١٩٥٨، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، ٢٠٠٤، ص ١٤٠، وينظر للمزيد من المعلومات في الملاحق.

(2) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، المرجع السابق، ص ٢٦٤، الشرعة، المرجع نفسه، ص ١٤٠.

(3) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، المرجع السابق، ص ٤٧٣.

(4) Eisenhower , White House Years, Waging Peace 1956 -1961,P.263.

في ٢٨ أيار ١٩٥٨ اعترفت الحكومة الأمريكية بالاتحاد العربي رسمياً، إلا أن وقوع الانقلاب العسكري في بغداد يوم ١٤ تموز حال دون أن يقدم السفير الأمريكي في بغداد أوراقه الرسمية بوصفه سفيراً لبلاده إلى الدولة الاتحادية الجديدة أعلنت الجمهورية العراقية انسحابها من الاتحاد العربي^(١). ونظراً إلى دور العراق أيضاً الرئيس في الدعوة إلى فكرة حلف بغداد وإلى اتخاذ الخطوات الأولية لقيامه وارتباطه بها، كان الانقلاب بمثابة ضربة للحلف ومكانته، وقاضية على مؤتمر رؤساء حكومات دول حلف بغداد الذي كان مقرراً له أن ينعقد في أنقرة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

وبصفة عامة فإن حلف بغداد الذي أصبح اسمه فيما بعد الحلف المركزي (Cento) لم يكن بحق أحد أشكال الدفاع الجماعي عن النفس، بل كان من وجهة النظر الأمريكية إحدى أدوات الحرب الباردة للدفاع عن بعض المصالح في بعض المناطق من العالم المهمة جداً للأمن الأمريكي والغربي عامة. وعلى الرغم من كل ذلك فقد شهدت العلاقات العراقية - الأمريكية تطوراً ملموساً في الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٥٨ في التعاون الاقتصادي والعسكري.

(1)W. Gallman, Iraq under General Norui, p247-245.

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق

نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في الفترة من ١٩٥٦-١٩٥٨ مما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة جديدة تهدف لتعزيز دورها في المنطقة بعد انحسار النفوذ البريطاني عقب أزمة السويس عام ١٩٥٦، ولما كان العراق مؤيداً للسياسة الأمريكية في تلك الفترة، فقد أبدت الحكومة الأمريكية رغبتها في دعم العراق اقتصادياً بهدف الحفاظ على مصالحها في هذا المجال، فبدأت بتطوير العلاقات الاقتصادية معها، كان من أبرز مجالات التعاون بين البلدين في هذه الفترة النفط والتبادل التجاري والمساعدات الفنية والعسكرية.

كما أظهر العراقيون رغبة شديدة للحصول على هذه المساعدات لإنجاز مشاريع لإعمار وتحقيق الازدهار الاقتصادي، وهكذا فإن فرص التعاون الاقتصادي والفني كانت مواتية بين البلدين لاسيما في المجالات التالية:

١ - قطاع النفط:

في الفترة من ١٩٥٠-١٩٥٨ شهدت العلاقات النفطية اهتماماً ملحوظاً بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فنشطت الحكومة الأمريكية من أجل الحصول على موقع أفضل في استثمار نفط العراق، من خلال دفع الحكومة العراقية للضغط على شركة نفط العراق (IPC)^(١)

(١) قامت الحكومة البريطانية بالدخول بالمنافسة مع ألمانيا للحصول على امتياز النفط داخل العراق، فحصلت مصالح بريطانيا على مركز أفضل في ميدان المنافسة، فتأسس البنك الوطني التركي برأسمال بريطاني وجرت مفاوضات فيما بعد بين هذا البنك والبنك الألماني أسفرت في ٣١ كانون الثاني ١٩١١ عن تأسيس شركة بريطانية في لندن باسم شركة الامتيازات الإفريقية والشرقية، برأسمال قدره خمسون ألف باوند وقسمت الحصص المساهمة كالآتي: ٢٥% للبنك الألماني، ٧٥% للبنك الوطني التركي وارنست كاسل (Cassel) وكولينكان أو في ٢٥ أيلول ١٩١٢ عقدت الشركة اجتماعاً قررت فيه تغيير اسمها إلى شركة النفط التركية (The Turkish Petroleum Com. (T.P.C) وبعد أن تم منح العراق الاستقلال من بريطانيا وجدت الشركة فرصة لفرض سيطرتها على جميع المناطق النفطية بالعراق، وتم تقديم بعض المقترحات لتعديل اتفاقية النفط لعام ١٩٢٥، فبادرت شركة النفط التركية في ٨ حزيران ١٩٢٩ بتغيير اسمها إلى شركة نفط العراق (I.P.C) Iraq Petroleum Company Ltd وتضم عدد من الشركات الأجنبية المساهمة الأخرى التي أصبحت حصصها على النحو التالي:

شركة النفط الإنجليزية - الفارسي ٢٣,٧% الشركات الأمريكية ٢٣,٧% الشركات الفرنسية ٢٣,٧% شركة شل الهولندية ٢٣,٧% كالوست سركيس كلينكيان ٥% = المجموع ١٠٠%.

لمزيد من الإطلاع ينظر: خليل، نوري عبد الحميد، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٤، مركز الأبحاث للصف التصويري بيروت ١٩٨٠: ص ١٨٠. سيشار إليه لاحقاً: خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط، المرجع السابق.

على الرغم من مساهمة الشركات الأمريكية فيها^(١).

فقد كانت بريطانيا تسيطر على استخراج وصناعة النفط من خلال شركة I.P.C التي ضمت مصالح بريطانية، هولندية، فرنسية وأمريكية. في نظر الأوساط النفطية العالمية تعد الشركة مثالا للتعاون الدولي لاستخراج النفط واستغلاله، وأصبحت مع فروعها شركة مستقلة قائمة بذاتها ومساهمة بين أصحابها وفرقائها لإنتاج النفط وتوزيعه بينهم.

إلى جانب شركة نفط العراق كانت هنالك شركتان أخريان تنتوليان إنتاج النفط في العراق هما شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة^(٢)، وهذه الشركات شركات دولية تساهم فيها وتسيطر عليها جماعات تنتمي إلى دول مختلفة، غير أنها تعتبر بموجب القانون الدولي بريطانية الجنسية.

لكن قامت الخلافات بين الشركاء بسبب انفراد الأمريكيان بإلغاء اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٤٦م^(٣)، وذلك نتيجة للظروف اللاحقة والتطورات الدولية التي حدثت في العالم بسبب الحرب

(1) مجموعة الشركات الأمريكية: شركة تكساس Texas شركة سنكلير Sinclair، شركة مكسيكان Mixican وشركة جولف Golf وشركة سوكوني فاكوم Socony Facum وشركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي Standard Oil of New Jersey وشركة أتلانتك Altantic المرجع: خليل، التاريخ السياسي لإمتهارات النفط، ص ١٨١.

(2) تأسست شركة نفط الموصل في لندن ١٩٢٨، بعد أن حصلت شركة تطوير النفط البريطانية (إي، أو، دي) على امتياز للعمل في المنطقة غربي نهر دجلة، وهي من الأصل مجموعة شركات بريطانية زادت حصة الإيطاليين والألمان من رأس المال، واستغلت الشركة رأس مالها بتأسيس شركة باسم (شركة نفط حقوق الموصل المحدودة أم. أو. ايف M.O.F) عام ١٩٣٢ وهي شركة كانت قد حصلت سابقاً على امتياز من الحكومة العراقية في منطقة الموصل لاستغلال النفط في المقاطعات في غرب نهر دجلة من ولايتي الموصل وبغداد منذ عام ١٩٣١، قامت بحفر عدة آبار بنجاح كاف لتشجيع الشركة على الاستمرار، تعرضت الشركة لأزمة مالية بسبب تراكم الديون للحكومة العراقية عام ١٩٢٦، فاستغل الإيطاليون الفرصة فقامت بدفع مبلغ الاتحاد المستحق للحكومة، العراق، اتضح فيما بعد أن شركة نفط العراق I. P. C (أي. بي. سي) هي التي دفعت المبلغ واستولت على نفط الموصل عام ١٩٣٧.

شركة نفط البصرة: تأسست عام ١٩٣٨ P.P.C (بي. بي. سي) هذه الشركة شبيهة في نظامها الداخلي بشركة نفط العراق I.P.C (أي. بي. سي) حيث منحتها الحكومة العراقية امتيازاً في منطقة البصرة والمنطقة الجنوبية في ٢٦ تموز ١٩٣٨ العمل به من تاريخه لمدة ٧٥ سنة.

للمزيد من الإطلاع ينظر: أديث واثي، أيف، بيزور، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ترجمة: عبد المجيد القيسي، ج ١، ط ١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٤١-٢٤٢. سيشار إليه لاحقاً: بينروز، العراق سياسته الخارجية، ج ١، المرجع السابق.

(3)، وقد تضمنت اتفاقية الخط الأحمر شرطاً هاماً يتعلق بمصلحة الشركات الأمريكية شريطة تنازها عن البحث عن النفط بصورة منفردة في داخل الأقاليم المشمولة بمنطقة الخط الأحمر (أهم هذه الشركات شركة كاليفورنيا تكساس أويل، وشركة ستاندارد سوكوني أويل).

المرجع: سليمان، حكمت سامي، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص ١١٧-١١٨.

العالمية الثانية وما أفرزته من نتائج سياسية مثل تزعزع مركز بريطانيا والشعور المعادي لها في العراق، دفع الحكومة العراقية إلى تغيير سياستها والتقرب من الولايات المتحدة، فضلاً عن رغبة رجال السياسة العراقيين في إقامة علاقات متينة مع أمريكا، فخلال هذه الفترة ازداد اهتمام الولايات المتحدة بزيادة وتطوير إنتاج النفط في العراق بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة.

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت حاجتها إلى النفط، فاندفعت نحو الوطن العربي؛ لغرض تعويض النقص الهائل للحاصل في نفطها، بسبب الحرب، والذي تضارب مع مصالح بريطانيا، وأدخلها في تنافس معها^(١)، كما أن الوضع السياسي والاقتصادي الذي أعقب الحرب أحدث قلقاً واضطراباً في العراق فسبب الأزمنة الاقتصادية والكساد المالي مع استمرار حالة الطوارئ في العراق لوجود القوات البريطانية لذا بدأت الولايات المتحدة تنتظر باهتمام بالغ إلى أهمية العراق بالنسبة للمصالح النفطية الأمريكية في الخليج العربي (السعودية، الكويت، البحرين) لكون العراق يطل على الخليج العربي^(٢).

وانطلاقاً من التقارب بين السياستين العراقية والأمريكية للأسباب التي ذكرت، حاول نوري السعيد من خلال زيارته للولايات المتحدة في ٢٩ أيار ١٩٤٥ بصحبة الوصي عبدالإله استغلال رغبة الحكومة الأمريكية في تطوير المنطقة، والضغط على شركة نفط العراق لتغيير سياستها في استغلال نفط العراق وطلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على زيادة الإنتاج في حقول العراق، واستثمار نفط البصرة ومد خطوط أنابيب جديدة^(٣) في سنة ١٩٥١ وقع حادثان مهمان كان لهما أعظم الأثر في تطوير صناعة النفط في المنطقة العربية عموماً وفي العراق خصوصاً وساعد على زيادة حصة العراق من عوائد النفط مع تدخل الشركات الأمريكية بهذا الأمر. هذان الحادثان هما:

أولاً: تأميم صناعة النفط في إيران بموجب القرار المتخذ من قبل رئيس وزرائها الدكتور محمد مصدق في شهر أيار ١٩٥١^(٤).

(1) سليمان ، المرجع السابق، ص ١٦٦.

(2) العكدي، ، صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، المرجع السابق ص ١٣٥-١٣٦.

(3) الأمين، التنافس الأمريكي - البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق ، ص ٧٤.

(4) سليمان، حكمت سامي، نفط العراق، المرجع السابق، ص ١٧٠.

ثانياً: اتفاقية المملكة العربية السعودية مع شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) عام ١٩٥١ والتي تقضى بتقسيم الأرباح التي تجنيها الشركة مناصفة مع الحكومة العربية السعودية (٥٠ بالمائة و ٥٠%).

وعلى أثر ذلك طالبت بعض الأحزاب السياسية العراقية بتأميم صناعة النفط في العراق أسوة بتأميم صناعة النفط في إيران، وقد ساند الأحزاب العراقية في هذا الاقتراح رأى عام عراقي وجمهور واع^(١).

لهذا نشطت الحكومة الأمريكية في بداية الخمسينات لتوسيع مصالحها النفطية في العراق، ففي الوقت الذي كانت فيه واشنطن تسعى لإقامة منظمة مع بريطانيا وفرنسا للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بالاشتراك مع دول المنطقة، كانت تعمل بانسجام تام مع شركاتها النفطية للسيطرة على أكبر كمية من احتياطي النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعمت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية للحصول على الامتيازات في العراق من الحكومة العراقية ولاسيما امتياز البصرة^(٢)؛ لأن هذه المنطقة تقع بالقرب من حقل (برقان) النفطي في الكويت وهو حقل غزير الإنتاج، كما أن المصادر الأمريكية قدرت الاحتياطي النفطي في البصرة بعشرين مليار برميل، إضافة إلى كون البصرة تطل على الخليج العربي مما يسهل عملية شحن النفط وتسويقه^(٣).

في بداية عام ١٩٥١ زار عدد من مسؤولي شركات النفط الأمريكية ومن جملتهم السيناتور السابق تايدنكس M.M. Tidings لغرض إقناع المسؤولين العراقيين بإعطاء امتياز شركة نفط البصرة إلى إحدى الشركات الأمريكية المستقلة، لاسيما بعد أن قدموا عروضهم إذ تعهدوا بأن تقوم الشركة - إذا ما حصلوا على الامتياز - بإنتاج ٢٠ مليون طن من النفط سنوياً وأن تقسم الأرباح الصافية مناصفة بينها وبين العراق^(٤) وفي نفس العام دفعت الولايات المتحدة الوسيط الدولي ويليام ريكيت William Ricket ممثلاً عن شركة سلفر الأمريكية النفطية لغرض مفاوضة الحكومة العراقية بخصوص التخلي عن امتياز شركتي نفط البصرة و نفط الموصل لصالح الشركات الأمريكية. مما دفع السفير البريطاني في بغداد إلى الاتصال بنوري

(1) سليمان، المرجع نفسه، ص ١٧٤-١٧٥.

(2) خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، المرجع السابق، ص ٣٩٦.

(3) خليل، التاريخ السياسي، ص ٣٤٨.

(4) خليل، المرجع نفسه، ص ٣٩٦-٣٩٧.

السعيد رئيس الوزراء العراقي للتعرف على وجهه نظر الحكومة العراقية والعروض التي قدمها ريكيت. أخبر نوري السعيد السفير البريطاني بأنه من المحتمل إعطاء امتياز نפט الموصل إلى ريكيت وأن يعوض شركة نפט العراق عن الخسارة التي لحقها من جراء خسارتها لحقول نפט الموصل وأن يعطيها في المقابل امتياز شركة نפט البصرة إلى البريطانيين في محاولة لإرضاء الطرفين^(١).

أثار هذا الموقف حفيظة بريطانيا ولاسيما بعد ظهور مبدأ مناصفة الأرباح، إذ ضغطت الشركات الأمريكية على شركات النفط البريطانية لتطبيق هذا المبدأ. وانتقدت الأوساط الرسمية الأمريكية السياسية البريطانية المطبقة في منطقة (الشرق الأوسط) منذ الحرب العالمية الثانية وعدتها سبباً للأوضاع المتردية في المنطقة، ودعت إلى إرضاء مطالب الوطنيين بتعميم مبدأ مناصفة الأرباح كوسيلة للوقوف بوجه انتشار حركة التأميم^(٢).

وجدت الحكومتان البريطانية والأمريكية أن الموقف بالمنطقة والعراق بصورة خاصة أصبح متوتراً لذا لجأ الطرفان إلى اتخاذ إجراء مشترك خوفاً على مصالحها للوقوف بوجه حركة التأميم حتى لا يصل إلى العراق، فاتفق الطرفان على توجيه إنذار إلى الحكومة العراقية بطريقة غير مباشرة تحذرها من اتخاذ أي خطوة لتأميم النفط^(٣).

إلا أنه في الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الأمريكية والبريطانية متفتحتين على اتخاذ خطوات تمنع العراق من تأميم نفطه، كانت الحكومة الأمريكية تعمل سراً على جعل الحكومة العراقية تطالب بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح^(٤).

كان الضغط الجماهيري الكبير، مع مطالبة النواب في البرلمان العراقي من الحكومة العراقية لتعديل امتيازات النفط بين الحكومة العراقية ومجموعة شركة نפט العراق، قد أثر على موقف بريطانيا بالعراق. حيث تغيرت سياسة الحكومة العراقية تجاهها وجعلتها تتجه بأنظارها نحو الولايات المتحدة، بالإضافة للدور الخفي الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة من حث الساسة

(1) العكيدي، "صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨"، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(2) العكيدي، المرجع نفسه، ص ١٩٧.

(3) خليل، التاريخ السياسي، ص ٣٩٧-٣٩٨.

(4) F.R.U.S 1950, Vol., XI V. Confidential, Memorandum from the U.S Embassy in Iraq to the Department of the State, Washington, January 11 1950, p. 641.

العراقيين لتعديل الامتيازات النفطية، كل هذه الأمور قد دفعت الحكومة البريطانية وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق إلى التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح بتاريخ ٣ شباط / فبراير ١٩٥٢ وصادق عليها البرلمان العراقي في ١٧ شباط ١٩٥٢ واشترط أن يسري مفعول الاتفاقية اعتباراً من ١/١/١٩٥١^(١).

إن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة تجاه الحكومة العراقية من خلال دفعها لعقد اتفاقية مناصفة الأرباح، كانت تهدف إلى تحقيق غايات كبيرة، إذ أن أسلوبها في التعامل يتمثل في الاحتواء الاقتصادي من خلال السيطرة على مصادر الثروة النفطية وربط اقتصاد البلدان المنتجة للنفط بالاقتصاد الأمريكي، وإقامة علاقات اقتصادية تؤدي إلى التبعية الأمريكية من خلال القروض والمعونات وربطها بالسوق الرأسمالي الأمريكي^(٢) لهذا ذكر إدوارد كروكر Edward S. Crocker السفير الأمريكي في بغداد في تقرير له عن أهم التوقعات التي سيكون عليها الاقتصاد العراقي حينما تتم الاتفاقية بين الجانب العراقي وشركة نفط العراق (وفروعها نفط الموصل والبصرة). كما نصح حكومته بضرورة الإسراع في تقديم المساعدات الفنية للعراق لمساعدته على استثمار العوائد المالية الجديدة في مشاريع التنمية الاقتصادية، من أهم المشاريع التي أرادت الحكومة العراقية تنفيذه فكرة تشييد مصفى حكومي للبتترول لسد حاجة الاستهلاك المحلي من النفط. حيث تم التفاوض مع شركة كيلوج الأمريكية (M.W. Kellog) لتزويد العراق بالمساعدات اللازمة لإنشاء المصفى وتم التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن في ٤ كانون الأول ١٩٤٨^(٣).

رغم التوقيع على الاتفاقية المذكورة، عارضت بريطانيا إنشاء المشروع بحجة أن المشروع غير اقتصادي ويتطلب نفقات هائلة، إلا أن الأحداث التي وقعت في إيران ١٩٥١، أجبرت بريطانيا على التساهل، فقرر مجلس الوزراء أن يعهد إلى شركة (كيلوج) مرة ثانية لتجهيز المعدات والأماكن اللازمة لإنشاء المشروع فجرى العمل في المصفى من الشركة

(1) للتعرف على بنود الاتفاقية والمزيد من التفاصيل ينظر: سليمان ، نفط العراق ، المرجع السابق، ص١٧٧-١٧٨.

(2) مهروشة، هاشم، البترول وقاعدة الضغط للأقطار العربية مجلة دراسات عربية، بيروت، العددان ٩، ١٠، السنة ٢٢، تموز - آب

١٩٨٦، ص٦٠، العكيدى، ، صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، المرجع السابق، ص١٩٨.

(3) خليل، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص٣٣١.

الأمريكية وافتتح المصفى في بغداد ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٥. المعروف اليوم باسم مصفى الدوره^(١).

في الفترة اللاحقة بدأت موارد النفط وعائداتها تزداد بسرعة وبلغت نسبة كبيرة كما يبين الجدول أدناه^(٢):

السنة	الإنتاج (مليون طن)	العائدات بالدولار
١٩٤٨	٣,٤	٢,٠
١٩٥٠	٦,٥	٥,٣
١٩٥١	٨,٦	١٣,٣
١٩٥٣	٢٨,٠	٤٩,٩
١٩٥٥	٣٣,٠	٨٤,٤
١٩٥٨	٣٥,٨	٧٩,٧

وبذلك دخلت عوامل عدة رفعت من مركز النفط الخام حتى أصبح القطاع المسيطر على الاقتصاد العراقي. في مقدمة هذه العوامل اتفاقية ٣ شباط ١٩٥٢ بين الشركات المالكة لشركة نفط العراق والحكومة العراقية، مع زيادة إنتاج النفط وتزويد المصافي الحكومية التي نشأت بما تحتاج إليه من نفط خام بسعر التكلفة. وقد ترتب على هذه الاتفاقية رفع معدل الاستثمار العام وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، ولكن نظراً لنقص مشروعات البنية التحتية في العراق، كالطرق والجسور والخزانات وتوسعة الموانئ البحرية، وبناء المدارس والمنازل... فإن جزءاً كبيراً من عوائد النفط المخصص للاستثمار سنوياً قد اعتمد لهذه المشروعات دون مشروعات زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي والصناعي^(٣).

رغم أن العراق هو المالك الثري للنفط إلا أنه لم يكن له القدرة على التحكم بهذه الموارد، حيث بقي تابعاً للسياسة الغربية. إذ إنه عندما تعرض الأنبوب العراقي لتصدير النفط

(1) سليمان، نفط العراق، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(2) المصدر: يوسف صايغ "اقتصاديات العالم العربي والتنمية منذ ١٩٤٥"، ص ٣٧، نقلاً عن كتاب ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة: مالك النيراسي، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص ٧٦. سيشار إليه لاحقاً: سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق.

(3) سليمان، نفط العراق، المرجع السابق، ص ٦٥.

إلى التفجير بسوريا في عام ١٩٥٦ بسبب حرب السويس والذي أدى بالإضرار بالاقتصاد العراقي، لجأ العراق إلى شركة نفط العراق من أجل الحصول على قرض لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية^(١). عقد ثلاثون شخصاً من أصحاب صناعة النفط في لندن مؤتمراً في أوائل عام ١٩٥٧ بدعوة من رئيس شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي Standard Oil of New Jersey الأمريكية وبحثوا في المؤتمر إمكانية مد خط جديد لأنابيب النفط قطرهما (٤٠) بوصة تبدأ من الخليج العربي وتمر عبر العراق نحو الشمال ثم تركيا وتنتهي في ميناء الإسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط. غير أن المشروع واجه معارضة رئيس الوزراء نوري السعيد لتمسكه بأن يتم التصدير عبر الموانئ العربية.

لم يكن الهدف من هذا المشروع هو تحويل النفط من خطوط أنابيبه التي تمر عبر الأراضي السورية ولبنان، بل كان يهدف إلى توسيع شبكة خطوط الأنابيب في الشرق الأوسط، بل أن الخط الجديد سيزيد من إنتاج النفط في المنطقة العربية حتى يغطي احتياجات العالم المتزايدة للنفط، كما قرر أصحاب صناعة النفط الأمريكية المؤتمر إنشاء أسطول من ناقلات النفط الضخمة ليسلم النفط من خليج البصرة وينقل إلى أوروبا دون المرور بقناة السويس ، بسبب إغلاق القناة بعد العدوان الثلاثي وتفجير محطات الضخ في سوريا أواخر ١٩٥٦، وبما أن العراق سيصدر في ذات الوقت وبالمستقبل كميات كبيرة من النفط فهي حاجة ماسة إلى توسيع شبكة أنابيب النفط المؤدية للبحر المتوسط، فأبدت الحكومة الأمريكية مساندتها للفكرة وقدمت اقتراحاً ينطوي اشتراكها في تكاليف مد هذه الأنابيب لكن شركات النفط الاحتكارية لم تبت بوقته في هذا الرأي^(٢).

نستخلص مما سبق أن الشركات الأجنبية ومن ورائها حكوماتها كانت تعد النفط سلاحاً مباشراً للتهديد والضغط دون النظر للمصالح الحقيقية للدول المنتجة، وبنظر الحكومات الغربية ما دام النفط سلعة إستراتيجية فهي تعطيه أو تمنعه لاعتبارات سياسية، لهذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها احتواء المنطقة من خلال الاتفاقيات والقروض التي قدمتها للعراق مثل اتفاقية الأمن المتبادل التي أصبح العراق ضمن المنطقة الأمنية التي وضعتها الولايات المتحدة للوقوف ضد المد الشيوعي، ولإحكام قبضتها على الدول التي تعقد معها مثل هذه الاتفاقيات، آخذين بعين الاعتبار أن التصور الأمريكي للأمن في أي منطقة من العالم يرتبط

(1) العكدي، صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(2) سليمان، حكمت سامي، المرجع السابق، ص ١٨٥.

ارتباطاً وثيقاً بوجود المصالح الأمريكية فيها، لهذا كان أمن العراق مهماً للولايات المتحدة لتأمين استمرار الحصول على كميات كافية من النفط وبأسعار مناسبة^(١).

٢ - التجارة:

كان دخول الأمريكان إلى العراق عن طريق التجارة، لذا أنشئت في العراق مجموعة شركات كانت الواسطة بين الدولتين ولها دور كبير في تنظيم حركة التجارة بين العراق وأمريكا، فضلاً عن ذلك كانت هنالك مصالح أمريكية أخرى تمثلت في إنشاء مصارف أمريكية في البصرة^(٢). فقد وقعت الولايات المتحدة اتفاقية تجارية عام ١٨٦٤ مع الدولة العثمانية حينما كانت العراق من توابعها ونصت الاتفاقية على تنظيم الرسوم الجمركية بين الدولتين، وضعت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق وتأسس على ضوئها القنصليتان الأمريكيتان في بغداد والبصرة لحماية تلك المصالح التي دخلت في طور النمو^(٣).

شهدت بداية القرن العشرين نشاطاً ملحوظاً في التبادل التجاري من البلدين، إذ كانت المنتجات العراقية الزراعية والحيوانية من تمور وعرق سوس والمصارين (الأمعاء) تجد لها أسواقاً لتصريفها في الولايات المتحدة وشهدت مرحلة ما بين الحربين تطوراً واضحاً في صادرات العراق إلى الولايات المتحدة، إذ كانت حصة صادرات العراق للولايات المتحدة تبلغ ٧% من مجمل صادرات العراق قبل الحرب العالمية الأولى حتى وصلت إلى المرتبة الثانية بعد السوق البريطانية حتى فترة نشوب الحرب العالمية الثانية^(٤).

رافق هذا التطور النسبي في التبادل التجاري بين البلدين ازدهار في أعمال الشركات الأمريكية العاملة في العراق مثل شركة ماك اندرويس وفوربيس Mac Andreas forbes لاستيراد عرق السوس من العراق، شركة اصفر Asfar Co. وهي المصدر الرئيسي للتمور العراقية إلى الولايات المتحدة، وشركة جلز اخوان Jelles Brothers Co. للشحن والتصدير

(١) العكيدي، صراع النفوذ البريطاني الأمريكي، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٢) العكيدي، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣) العكيدي، المرجع نفسه، ص ٥٧.

(٤) حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية ١٨٦٤-١٩٥٨، ج١ بيروت ١٩٦٥ ص ١٣٣، ص ١٣٦.

وبلغ عدد وكلاء الشركات الأمريكية لصناعة السيارات ثلاثة وكلاء في الحرب العالمية الثانية^(١).

سارت عملية الاستيراد والتصدير بين الجانبين بازدياد قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، حتى أن الحكومة الأمريكية اهتمت بعمل دراسة شاملة في سياق تطوير علاقاتها مع العراق في مجال النقل الجوي وتسهيل عملية نقل البضائع من وإلى العراق بطلب من الحكومة العراقية منذ ٨ شباط/١٩٣٣، حتى أنها أعطت تخويلاً لطائرات شركة نفط كاليفورنيا لأن تحلق فوق الأراضي العراقية وتستخدمها كقاعدة لهبوط طائراتها^(٢).

لذا شهد عام ١٩٤٥ حركة دؤوبة لفتح أبواب العراق لاستيراد المنتجات والبضائع الأمريكية لشراء البضائع الكمالية والغذائية كالراديو والثلاجات وآلات الزراعة والري مع استمرار رغبة الأمريكيان في شراء التمور العراقية والجلود والتبغ، وكان ذلك بسبب شمول العراق لمساعدات الإعارة والتأجير الأمريكية منذ ٤ أيار ١٩٤٢، وما قدمته الولايات المتحدة للعراق ساهم في تطوير التبادل التجاري بينهما والتخفيف إلى حد ما من آثار الأزمة الاقتصادية التي مر بها العراق آنذاك. حتى بلغت نسبة الصادرات العراقية للولايات المتحدة ٦١٧٣٨٥ دينار عراقي في حين بلغت نسبة الواردت بـ ١٩٠٠٣٥ دينار عراقي^(٣) وبدأت الصحف العراقية تنشر إعلانات على صفحاتها لبضائع ومنتجات أمريكية خاصة الصناعية منها لترغيب الناس من شراء البضائع الأمريكية^(٤).

من المعوقات التي وجدت في العلاقات التجارية بين البلدين، السيطرة البريطانية على الأوضاع الاقتصادية بالعراق. فقد ربط العراق منذ عام ١٩٢١ بالمنطقة الاسترلينية^(٥) التي من خلالها تحمل العراق خسائر مالية ضخمة. لذا اتجهت الحكومة العراقية في نيسان ١٩٤٥ نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت بعد الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة رأسمالية صناعية، ومع زيارة الوصي عبد الإله في ٢٢ أيار ١٩٤٥ لواشنطن دفع أصحاب الشركات

(١) سلمان، المرجع نفسه، ص ١٣٨.

(٢) العكيدي، صراع النفوذ البريطاني- الأمريكي، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣) المبارك، صفاء عبد الوهاب، العلاقا العراقية- الأمريكية ١٩٣٠-١٩٦٢، مجلة كلية التربية البصرة، العدد ٧، السنة ٤، ١٩٨٤، ص ١٥٥.

(٤) ينظر على سبيل المثال: جريدة (الأخبار) بغداد، ٢٣ كانون الثاني، ١٩٤٥. نقلا عن رسالة الدكتوراه العلاقات العراقية- الأمريكية، ص ٢٦.

(٥) منطقة الاسترليني وكتلة الاسترليني اصطلاح اقتصادي يعنى ضم منطقة عدداً من الدول اتفقت على اعتبار الجنيه الاسترليني البريطاني أساساً للعمليات المتداولة في داخل ضده المنطقة للمزيد من المعلومات انظر: عطية الله، احمد، القاموس السياسي ط ٣، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٢٣٣.

الكبرى وبعض الشخصيات الاقتصادية لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين^(١). وأن يتركوا في ذهن عبد الإله انطباعاً مؤداه ان بريطانيا هي المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق وهي التي يجب ان تلام إلى درجة كبيرة عن النقص الحاصل في كمية الدولار ليس في العراق فحسب بل في أقطار الشرق الأوسط بصفة عامة^(٢).

وبالتالي فالإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية للنهوض باقتصادها المتردي لم تكن بالمستوى المطلوب حيث كان يسير الوضع الاقتصادي في العراق من سيء إلى أسوأ، بحكم ارتباط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي، وبحكم أن للعراق علاقات تجارية مع الدول الأخرى غير بريطانيا لذلك من الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الخارجي حيث تذبذبت تجارة الاستيراد العراقية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ عانى العراق من أزمة اقتصادية حتى عام ١٩٤٩ خصوصاً بعد توقف الصادرات النفطية العراقية نتيجة توقف خط كركوك حيفا في نيسان عام ١٩٤٨ فضلاً عن تعمد الشركات النفطية عدم تنمية صادراتها النفطية في الجنوب^(٣). والتي أثرت على الاقتصاد العراقي ودفعته إلى الاستعانة بالأموال الخارجية لغرض تمويل وإنشاء مشاريعه، ولكن كان لنقص النقد المتداول بالعراق دور كبير وخطير في تأجيل الكثير من المشاريع التي لو نفذت لكان الاقتصاد العراقي في حالة غير الحالة التي هي عليها آنذاك.

ولكن في فترة بداية الخمسينات كانت سياسة العراق تهدف إلى استثمار عوائد النفط لتمويل المشاريع الكبرى في البلاد. حتى عام ١٩٥٠ أنشأت الحكومة العراقية مجلس الأعمار^(٤). لكي يقوم بالإشراف على استغلال عوائد النفط المتصاعدة في تنمية اقتصاديات البلد وتقديمها.

(١) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) هاري سندرسن، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة في العراق ١٩١٨-١٩٤٦ ترجمه عن اللغة الإنجليزية سليم طه التكريتي، ط١، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٨٠.

(٣) حسن، التطور الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٤) تأسس مجلس الأعمار في فترة وزارة توفيق السويدي، الثالثة من (٥ شباط ١٩٥٠-١٢ أيلول ١٩٥٠) وفقاً للفقرة الثالثة من مادة شؤون المالية والاقتصادية من منهاج الوزارة على ما يلي:

الاهتمام بتأسيس مجلس إعمار الجمارك خاص مهمته التعمير والإنشاء وتمويله بموارد النفط يتألف من ٨ أعضاء من بينهم رئيس الوزراء ووزير المالية وستة أعضاء من غير الموظفين متفرغين. يتكون في الوظيفة خمس سنوات ويضم في عضويته خبر بريطاني وخبر أمريكي، للمزيد، ينظر: الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ١٨٢.

قام المجلس في بداية أعماله بعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٠ سميت بمعاهدة التطوير، وهي تعد معاهدة مهمة في المجال الاقتصادي؛ لأنها قامت بجلب خبراء أمريكيان إلى العراق، وشجعت الشركات الأمريكية بتقديم عروضها للحكومة العراقية، لكن العائق للوجود الأمريكي هو الوجود البريطاني إذ أراد البريطانيون أن يبقوا هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في العراق بغض النظر عن متطلبات العراق واحتياجاته ورغبته في التعامل مع الدول الأخرى، حيث عملت بريطانيا على زيادة النشاط التجاري في العراق في محاولة منها لعدم رمي العراق بتقله الاقتصادي إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

رغم ذلك، ولكي تخرج العراق من بوتقة النفوذ البريطاني، أسرع في عقد اتفاقية اقتصادية في ١٥ آذار ١٩٥٤ مع الولايات المتحدة الأمريكية، نصت على إعفاء الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى العراق من الرسوم الجمركية، فارتفعت استيرادات العراق من الولايات المتحدة بعد سنة ١٩٥٥، في حين بقي حجم الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة ذاتها دون حجم استيرادات العراق منها مما يدل أن حجم الميزان التجاري بين البلدين كان يميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى ذلك فإن العراق كان يحصل على ضريبة الترانزيت على البضائع التجارية الأمريكية التي كانت تمر عبر العراق، والجدول المبين أدناه يشير إلى الواقع التجاري بين الطرفين للفترة ١٩٥٦-١٩٥٨ وبالدينار العراقي^(١).

السنة	الاستيراد	الصادرات	الترانزيت
١٩٥٦	١,٤١٥,٤٣٢	٤١٨,٨٥٣	٤٦٠,٨٢٦
١٩٥٧	١٥,٨٥٦,٤٥٦	٥٠٧,٦٠١	١٦٠,٣٨٦
١٩٥٨	١٥٢,١٤٢,٥٤	٧٠١,٣٥٩	٤٨٨,٠٥٠

في الوقت نفسه اشتهر العراق بتصدير التمور والأصواف والجلود والمصارين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما ذكرنا سابقاً وحصلت الولايات المتحدة في الفترة ١٩٥٦-١٩٥٨ على نسبة ١٥% من مجموع البضائع المصدرة للسوق العراقية، وتتألف البضائع من السيارات والثلاجات والمنسوجات القطنية والأجهزة الكهربائية وأجهزة الراديو والمكائن وزيت التشحيم والحديد والفولاذ والتي كان لها رواج كبير في العراق، حيث لم يستطع صناع الأجهزة

(١) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، ملخص لمجاميع الإحصائية للتجارة الخارجية ١٩٢٧-١٩٦٠، بغداد،

الكهربائية في بريطانيا منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في سوق الأدوات الكهربائية المنزلية في داخل السوق العراقية^(١).

مما تقدم، نجد أن الولايات المتحدة لم يكن هدفها فقط إيجاد موطنٍ قدم لها في العراق والحصول على امتيازات واتفاقيات اقتصادية معه، وأن تجعل العراق بلداً متقدماً صناعياً على غرار الدول الكبرى. بل كان هدفها مثل هدف بريطانيا ألا وهو الاستحواذ على مقدرات هذا البلد الاقتصادية، لكون العراق يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة تستهوي الطامعين فيه مع عدم وجود حكومة قوية قادرة على التصدي لمطامع الدول الأجنبية، مما أدى إلى النيل من مقدرات العراق.

لهذا لم تكن الولايات المتحدة مثلها مثل سائر الدول الكبرى المسيطرة، تتوي تقوية العراق اقتصادياً لأنه بالضرورة سيؤدي إلى تقويته عسكرياً، وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة حتى تحافظ على التوازن في قوى المنطقة خاصة بعد قيام دولة إسرائيل، بل أرادت أن تجعل العراق ضمن دائرة نفوذها الاقتصادي وبالتالي تسيطر على القرار السياسي داخل العراق، وهذا ما حصل عندما نجحت الولايات المتحدة في طرح مشروعها المعروف بحلف دول الحزام الشمالي والذي أسس عليه فيما بعد حلف بغداد عام ١٩٥٥.

وحيثما نلقي نظرة شاملة على الاقتصاد العراقي نجده أصبح مندمجاً ضمن نظام الاقتصاد العالمي، فقد كان اقتصاداً متنوعاً فهو في البداية بلد زراعي كان انتاجه هائلاً، حيث احتلت السلع الزراعية من الحبوب والشعير والتمور صادرات العراق الأولى^(٢). أما في فترة الخمسينات فقد شكلت صادرات النفط فيه المرتبة الأولى حيث بلغ ٩٤,٣% من الناتج العام القومي عام ١٩٥٥.^(٣)

ولقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على موقع أفضل في استثمار نفط العراق، من خلال الحكومة العراقية للضغط على شركة نفط العراق، من أجل إبعاد المنافسين وجعل الاستثمارات للشركات الأمريكية (شركة اتلانتيك Atlantic، ستاندردا ويل نيوجرسي

(1) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، مرجع سابق، ص ١٣٠، ص ١٣٢.

(2) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، مرجع سابق، ص ١١٦.

(3) المبارك، العلاقات العراقية الأمريكية، ١٩٣-١٩٤٢م، المرجع السابق، ص ١٥٣.

واشنطن لزيادة المصالح التجارية الأمريكية مع العراق، وهذا ما ظهر جلياً عندما أعدت السفارة الأمريكية في بغداد ٣١ كانون الأول ١٩٥٠ تقريراً تضمن تحليلاً عاماً لواقع القوى السياسية في العراق^(٢) والذي يمكن اعتماده من الحكومة الأمريكية كأساس لوضع سياسة أمريكية تجاه العراق، تهدف إلى رفع المستوى المعاشي للشعب العراقي من خلال العمل على زيادة الإنتاج والتوزيع العادل للدخل القومي مما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية في العراق.

في الإطار نفسه حث السفير الأمريكي ببغداد كروكر (Kruker) حكومته بتقديم المساعدات الاقتصادية للعراق مع الأخذ بعين الاعتبار الوجود البريطاني هنالك. وأوضح المسيد كروكر ان سياسة واشنطن تجاه العراق لا تهدف بالأساس إلى تقويض مكانه بريطانية بل ستكون مساعدة لها. وأن ألا يتخلى الأمريكيون عن القضايا التي تهتم حكومتهم مثل برامج المساعدات الفنية للعراق، ويؤكد السفير مجدداً بأن كل ذلك سيتم عن طريق التعاون الودي والصريح بين السفارة البريطانية والأمريكية^(٣).

٣- التعاون الفني بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية

كان الاهتمام الأمريكي بالعراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، قد جاء نتيجة إدراك الولايات المتحدة لأهمية موقع العراق الاستراتيجي ولكثرة وجود النفط فيه، واعتقادها بأن عليها الاهتمام بتقوية مركزها من خلال مساعدته على التغلب على المشاكل الاقتصادية التي سببتها الحرب^(٤). وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد قامت الولايات المتحدة في ١/مايو ١٩٤٣ ان بشمول العراق بمساعدات ما يسمى بـ (الإعارة والتأجير) (Lend-Lease. Act 1941)، وقد حصل العراق بموجب ذلك البرنامج على ما قيمته ٧٧,٥٢١,٠٤٧,٦٨٥ دولار للمنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية عام ١٩٤٣، وما قيمته ١٢,٩٤٧,٦٨٥ دولار في عام ١٩٤٤.

(١) المبارك، المرجع نفسه، ص ١٥٣.

(2).R.U.S. 1950, Vol.V, Confidential, Secret, Memorandum from the U.S Embassy in Iraq to the Department of state, Baghdad January 31, 1950, P. 641-642.

(3) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، المرجع السابق، ص ١١٦.

(4) الأمين، مصطفى عبدالله، الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج العربي، البصرة، العدد ١، مجلد ١٥،

ص ٧٨٣.

و حينما شرع الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Truman بإعلان مبدئه في آذار ١٩٤٧ الذي كان فحواه تقديم المساعدات المالية والعسكرية للدول الحليفة ضمن سياسية الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة السوفيت. فقد قام المسؤولون الأمريكيون بالترويج لبرنامج المساعدات الفنية الذي تضمنته النقطة الرابعة من برنامج السلام والحرية، والذي يشتمل على نقاط أربع كان قد عرضه الرئيس ترومان على الكونغرس الأمريكي من ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩ والنقطة الرابعة (Point Four Program) هي لبرنامج المساعدات الفنية الأمريكية^(١).

لذا أعدت السفارة الأمريكية في بغداد ٣١ كانون الثاني ١٩٥٠ تقريراً^(٢) تضمن تحليلاً عاماً لواقع القوى السياسية في العراق، والذي يمكن اعتماده من الحكومة الأمريكية كأساس لوضع سياسة أمريكية تجاه العراق، تهدف إلى رفع المستوى المعاشي للشعب العراقي من خلال العمل على زيادة الإنتاج والتوزيع العادل للدخل القومي، مما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية في العراق. وبغية ضمان نجاح ذلك فقد حدد التقرير المذكور أسلوب العمل الذي يمكن أن تعتمد عليه واشنطن مع القوى السياسية المحافظة التي تسيطر على إدارة شؤون العراق، ومحاولة إقناع هذه القوى بأن تتولى بنفسها مسؤولية تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية، في السياق نفسه كانت السفارة الأمريكية ترى أن بالإمكان الاستفادة من المكانة الخاصة التي تتمتع بها بريطانيا في علاقاتها مع البلاط الملكي وبعض الشخصيات السياسية أو رؤساء القبائل والعشائر لتنفيذ السياسة الأمريكية إزاء العراق، وهنا أبدت الحكومة الأمريكية تعاوناً وثيقاً وتشاوراً مع الحكومة البريطانية بخصوص تنسيق سياستها تجاه العراق^(٣).

كانت الولايات المتحدة تسعى من وراء ذلك لتحقيق أمرين هما:

أولاً: أنها تعتقد أن انتعاش العراق اقتصادياً واجتماعياً ربما ساعد على منع تغلغل النفوذ الشيوعي بين الأوساط الشعبية.

(1) راشد البراوي، النقطة الرابعة في الميزان، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٣٠، ص ٨١.

(2) F.R.U.S. 1950, Vol. V. Confidential Secret, Memorandum from the U.S Embassy in Iraq – to the Department of State , Baghdad , January 31, 1950, P.643.

(3) Ibid, P.643.

ثانيهما: أنها تهدف إلى تقوية النفوذ الأمريكي في العراق من أجل رعاية المصالح الأمريكية الحيوية التي اتسعت عما كانت عليه من قبل. وفي ضوء هذا اتخذت الحكومة الأمريكية التدابير لإنجاح المشروع وهي تشمل عقد معاهدات مع البلدان الأجنبية من أجل إطلاق يد الشركات الأمريكية الكبيرة من سن تشريعات تضمن أرباح هذه الشركات وأموالها الموظفة وصياغة تشريعات خاصة تخفض الضرائب على الأرباح التي كانت تجنيها الشركات الأمريكية من المشروعات الخارجية^(١).

واصلت الولايات المتحدة مساعيها بشأن عقد اتفاقية ثنائية مع العراق للاستفادة من برنامج النقطة الرابعة في ٢ حزيران ١٩٥١م. جاءت موادها مؤكدة على تبادل المعلومات الفنية والنشاطات التي تعود بالفائدة والنمو المتوازن لموارد العراق الاقتصادية، كما جعل هذا الاتفاق من العراق ممراً لتقديم الخدمات إلى الدول الحليفة.

كما تضمنت تعهد العراق بتقديم المعلومات المتعلقة بالمشاريع والبرامج والإجراءات والأعمال التي تنفذ بموجب الاتفاق مما جعل المؤسسات العراقية تحت الإشراف والرقابة الأمريكية. ووضعت علاقات العراق الدولية تحت رقابتها أيضاً^(٢)، فكانت المساعدات الفنية للعراق قد انحصرت في نقطتين رئيسيتين هما:

(١) تقديم الخبراء من مختلف الاختصاصات.

(٢) تساعد الحكومة الأمريكية العراق على الحصول على قروض مالية من البنوك الأمريكية لإنشاء مشاريع اقتصادية زراعية وتنصب مهام الحكومة الأمريكية هنا بتقديم الضمانات الكافية للبنوك الأمريكية، مع العلم أن هذه القروض لن تسترجع بعد انتهاء المدة التي يتم الاتفاق عليها بين الحكومة العراقية والبنك الذي يقدم العرض.

وصل هانكوك J.D. Hancock مدير دائرة الإصلاح الأمريكي إلى بغداد ١٠ تموز ١٩٥٢م بشأن تطوير مصادر المياه والاطلاع عن كثب على طلبات العراق. وعلى أثر ذلك

(١) البرت، فيكتور بيرلو، أركان أعمدة الاستعمار الأمريكي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ١٩٨٠م ص ٦١، ص ٦٢.

(٢) وزارة الخارجية العراقية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق والدول الأجنبية مطبوعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٧م، ص ٧٣-٧٤. نقلاً عن كتاب: تغريد عبد الزهرة رشيد، البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة ١٩٥٣-١٩٥٨، ط ١، دار صادر، بيروت ٢٠٠٤، ص ٨٩.

سلمت وزارة الخارجية العراقية قائمة للسفارة الأمريكية في بغداد، تضمنت حاجة العراق إلى ٤٣ خبيراً في مختلف الحقول، حقل الزراعة وتنظيم مياه الري والطرق وبناء الجسور، واستكشاف المعادن والتدريب المهني وفي صحة الأمومة والطفولة^(١).

وهكذا فإن التعاون الاقتصادي بين العراق والولايات المتحدة ضمن برنامج النقطة الرابعة، لم يتعدّ التعاون الفني، فقد اقتصر على تزويد العراق بالخبراء والفنيين وتقديم المساعدة المحدودة في تدريب عدد من الفنيين العراقيين وقد أكد ذلك السفير الأمريكي غولمان عندما قال: "إننا لم نساعد العراق كثيراً ضمن برنامج النقطة الرابعة، وكانت المعونة الاقتصادية التي قدمناها على الأكثر من نوع التعاون الفني..."^(٢).

ومع ذلك كانت أبرز استخدامات اتفاق التعاون الفني بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية قد ظهرت في الحصول على خبرة أمريكية لإنجاز أعمال مجلس الإعمار من العراق، فقد ضم المجلس خبيرين هما بريطاني وأمريكي بتأثير من الحكومتين البريطانية والأمريكية على الحكومة العراقية، تهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في العراق^(٣).

وهكذا في الفترة اللاحقة من عام ١٩٥٦-١٩٥٨م، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لتزويد العراق بالخبرة الفنية والخبراء في شتى المجالات بهدف مساعدته على تهيئ وتطوير أوضاعه الاقتصادية. كما قدمت منح دراسية للطلبة العراقيين والزمالات المجانية في الجامعات الأمريكية عن طريق منظمة فولبرايت التي تدفع العراقيين للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية^(٤).

في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٥٦م أبدت الحكومة الأمريكية استعدادها بتجهيز العراق بكميات من المساعدات العينية وقد رحبت الحكومة العراقية لهذا العرض واقترحت عقد اتفاق بين الطرفين يقوم على أساس قبول المساعدات العينية من مؤسسات وجمعيات أمريكية تكون مرسلة إلى مؤسسات وجمعيات من العراق، فتألقت لهذا الغرض لجنة من ممثلي وزارة المالية،

(1) رشيد، البلاط الملكي العراقي، المرجع نفسه، ص ٨٩.

(2) W. Gollman, op.cit, p.330.

(3) الحسن، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، المرجع السابق ص ١٢٨.

(4) الوندواوي، مؤيد، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، المرجع السابق، ص ١٩٤-١٩٥.

والمعارف الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والزراعة والصحة^(١). وقررت قبول هذه المساعدات. كما تألفت لجنة خاصة تعرف باسم لجنة تبادل المساعدات العينية من العراق والولايات المتحدة " للإشراف على استلام وتوزيع المواد التي تصل إلى العراق وتوزيعها وإعفاء هذا النوع من المساعدات الأمريكية من دفع الرسوم الجمركية في الإطار نفسه، أهدت الحكومة الأمريكية مختبراً للطاقة الذرية للعراق في ٢٤ آذار ١٩٥٦م تعبيراً عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة العراق في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية^(٢).

وقد وصل جيمس ريتشارد Richards. مبعوث الرئيس الأمريكي ابزنهور إلى بغداد في السادس من نيسان ١٩٥٧^(٣)، وقدم وجهة نظر الحكومة الأمريكية في مشروع ابزنهور وأعلن استعداد حكومته لمساعدة العراق. وتم التوقيع في العاشر من حزيران ١٩٥٧، بموجب مشروع ابزنهور على اتفاقيتين لتطوير المواصلات والاتصالات بين العراق ودول ميثاق بغداد، كما أجرت الحكومة الأمريكية المسوحات والتحريرات الفنية اللازمة لإنشاء شبكة اتصالات سلكية بين العراق وتركيا وإيران وباكستان، ومشروع الثرثار ومد سكة الحديد والطرق^(٤).

من ناحية أخرى أصبح النشاط الاقتصادي الأمريكي في مجال الاستثمار في العراق قوياً. ففي بداية عام ١٩٥٧ أصبحت مساهمة رأس المال الأمريكي في العراق تزيد عن ٦٠ مليون دولار منها ٤٨ مليون دولار استثمر في العمليات النفطية، والباقي استثمر في معامل وتجهيزات يملكها بعض المقاولين في العراق^(٥).

كما طلب العراق من المساهمين الأمريكيين في شركة نفط العراق المحدودة، الموافقة على إقراض العراق مبلغاً قدره ٥٠٠ ألف دولار لإنشاء مجمعات صيفية في مختلف أنحاء العراق للقيام بفعاليات اجتماعية واقتصادية، وقد حصل العراق على الأموال المطلوبة كما حصل على

(1) للإطلاع راجع، د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٠٩٢٢، كتاب وزير الزراعة إلى وزارة الخارجية العراقية الرقم ١٧٢٩ من ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦م، نقلاً عن رسالة دكتوراه، العلاقات الأمريكية، العراقية، ١٩٤٥-١٩٥٨، حسين طعمة شذر، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص ٣٥٣.

(2) W.Gollman.op.cit, p.196.

(3) مقلد، الصراع الأمريكي، السوفييتي حول الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٥٢-١٥٣.

(4) العاني، فاطمة حمدي عبد الرحمن، العلاقات العراقية الأمريكية، ١٩٦٧-١٩٨٧م، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ١٩٨٢م، ص ٢.

(5) المبارك، العلاقات العراقية الأمريكية، ١٩٣٠-١٩٦٢، مرجع سابق، ص ١٧٧.

خبير أمريكي للإشراف على تنفيذ المشروع المذكور، إلا أن قيام انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ أدى إلى إلغاء هذه الصفقة^(١).

٤ - المساعدات الأمريكية العسكرية للعراق:

كانت الولايات المتحدة تدرك أن إمداد الأقطار التالية تركيا ، إيران ، إسرائيل، والسعودية بالمعونات العسكرية وفقاً لقانون مساعدات الأمن المتبادل، له أهمية في دعم إقامة منظمة الدفاع عن دول المنطقة، هذا ما اعتمدته وزارة الدفاع الأمريكية في سنة ١٩٥٢ في خطتها بشأن إستراتيجية الدفاع الأمريكية ووضعت منطقة الوطن العربي من ضمن أولوياتها^(٢).

وحيثما استجابت الحكومة العراقية لخطة الدفاع (مشروع الحزام الشمالي) الأمريكي، أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في تقوية الوضع الدفاعي للعراق، كما أثار اهتمامها من أجل أن يبقى العراق مهيناً للتعاون مع الغرب، وأبدت استعدادها لدعم جهود العراق العسكرية ودراسة احتياجاته في هذا المجال باهتمام بالغ^(٣).

خلال هذه الفترة تنامي التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وكانت المبيعات تخضع لشروط الولايات المتحدة ، خصوصاً وأن كل من لندن وواشنطن كانتا قد اتفقتا سراً بتحديد حجم ونوع التسليح المطلوب عراقياً إذ تولت بريطانيا دعم حاجة العراق من الطائرات الحربية والدروع على أن تقدم واشنطن العجلات ووسائل الاتصال^(٤).

مع كل ما تقدم، يتضح أن الولايات المتحدة حاولت دوماً إقناع الحكومة العراقية الانضمام إلى الميثاق التركي - الباكستاني كشرط لتقديم المساعدات العسكرية، إذ وصلت لجنة استشارية عسكرية أمريكية برئاسة العميد الكولونيل (هنري فان ورمير Henry Van Ormer) إلى بغداد في أيلول ١٩٥٤، وأسست اللجنة مقرأً لها للإشراف على تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية

(1) W.Gollman,op.cit, p195, 196.

(2) مصطفى، ، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، المرجع السابق، ص ٨٨-٩٠.

(3) F.R.U.S.1952-1954,Vol.IX,Airgram from the Secretary of State to the Embassy in Iraq , Washington, Jun 10 1953,pp.2349- 2350.

(4) العكيدي، ، صراع النفوذ البريطاني ، مرجع سابق، ص ١٤٨.

للعراق^(١). وصلت أول شحنة من المساعدات العسكرية الأمريكية إلى ميناء البصرة في ١٩ كانون الأول ١٩٥٤ وأقيم احتفال خاص بهذه المناسبة شارك فيه اللواء الركن غازي الداغستاني ممثلاً عن وزارة الدفاع العراقية، والعميد الكولونيل ورمز رئيس اللجنة الاستشارية الأمريكية في العراق، كانت الشحنة لا تحوي على أسلحة قتالية، بل حملت معدات وعربات نقل عسكرية خفيفة، مما أدى إلى خيبة أمل كبيرة لدى الأوساط الرسمية، من جهة أخرى أعربت الأوساط الشعبية عن استيائها بخصوص تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق، كما أكده السياسي العراقي المعارض أحمد السعدون للسفير الأمريكي كورتادا^(٢).

في المقابل غادر وفد عسكري عراقي برئاسة الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش وعضوية العميد عباس علي غالب قائد الفرقة الأولى إلى واشنطن في ٢٠ حزيران ١٩٥٤ بدعوة من وزير الدفاع الأمريكي من أجل إكمال المباحثات بين الطرفين التي جرت ببغداد، ولإطلاع الوفد العراقي على أبرز التطورات الحديثة في مجال التصنيع العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣).

بالرغم من ذلك استمرت شحنات الأسلحة الأمريكية تأخذ طريقها إلى العراق، تحمل العتاد ووسائل النقل والمعدات الهندسية العسكرية والمدافع والمواد الاحتياطية، فقد وصلت إلى العراق من كانون الأول ١٩٥٤ إلى أيلول ١٩٥٥ ثمان عشرة سفينة أمريكية تحمل مساعدات عسكرية للعراق بلغت قيمتها (٨,٤) مليون دولار أمريكي .

وفي الفترة اللاحقة بعد الإعلان عن حلف بغداد شباط ١٩٥٥م أصبحت المساعدات العسكرية تقدم إلى أعضاء دول الحلف ومنها العراق الذي كان يلح دوماً للحصول على أسلحة متقدمة خصوصاً وأن السوفيت كانوا يباشروا بتسليح مصر بأسلحة كثيرة منها أسلحة متطورة^(٤). فأخذت الحكومة العراقية تطالب المسؤولين الأمريكيين في تلبية طلبات العراق من الأسلحة والمعدات العسكرية، فقدم إلى العراق آرثر رادفورد (Arthur Radford) رئيس هيئة الأركان

(1) F.R.U.S 1952- 1954, VOI .IX, part 2, Secret, Memorandum of Conversation, by the Office in Charge of Arabian Peninsula –Iraq Affairs (Fritzlan), Washington, November 4, 1954, pp.2393-2395.

(2) D.S. Central Files, 787. 00/12- 3154, Confidential, Dispatch from the U.S. Am consulate in Basra to the Department of State, Washington, December 30, 1954.

(3) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، المرجع السابق، ص٩٧

(4) W. Gollman, op. cit, p193.

المشتركة وأجرى مباحثات مع الفريق محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش بخصوص التعاون العسكري بين البلدين، وصرح راد فورد بأنه فور عودته لواشنطن سيعمل على توسيع التعاون العسكري مع العراق^(١).

لقد شهدت الفترة ١٩٥٦-١٩٥٨ تصاعداً واضحاً في تطوير التعاون العسكري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمثل ذلك في تصاعد طلبات المسؤولين العراقيين للحصول على معدات أمريكية حديثة^(٢). أبدت الحكومة الأمريكية في أوائل سنة ١٩٥٦ اهتماماً بزيادة المخصصات المالية لتغطية نفقات المساعدات العسكرية للعراق، وخصصت مبلغ (٢٩,٨) مليون دولار لمدة ثلاث سنوات (١٩٥٥-١٩٥٨) وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ تزايد الضغط داخل البننتاغون لإنهاء مذكرة التفاهم وضرورة أن تتولى واشنطن المسؤولية الرئيسية في تدريب الجيش العراقي وتجهيزه، فاستمرت بتجهيز العراق بالمعدات العسكرية وفقاً لاتفاقية المساعدة الأمريكية في سنة ١٩٥٤، ففي سنة ١٩٥٦ وصلت شحنة من المعدات الأمريكية إلى ميناء البصرة ضمن برنامج المساعدة إلى العراق^(٣).

وتطبيقاً لمبدأ أيزنهاور التي أيدها العراق استغلت الحكومة العراقية فرصة وجود جيمس روزفلت مبعوث الرئيس الأمريكي أيزنهاور في بغداد (٦ نيسان ١٩٥٦م)، فاقترح شمول العراق بالمساعدات العسكري لاستخدامها في القضاء على أية حركة من حركات التخريب ولمكافحة الشيوعية وحاجتهم لما يلي^(٤):

- ١- القوة المدرعة لحماية القوات العراقية على محور منطقة خانقين
- ٢- القوة الجوية بتجهيز العراق بطائرات نفاثة حديثة وتدريب العراقيين عليها
- ٣- تجهيز العراق بمدافع حديثة لمقاومة الطائرات
- ٤- إنشاء قوة بحرية لحماية شط العرب المنفذ البحري الوحيد للعراق
- ٥- توسيع المطارات (مطار بغداد، الحبانية، الشعبية)

(1) Ibid, p318.

(2) W. Gollman, op. cit, p319.

(3) "The New York Times", February 23, 1956.

(4) (تاريخ القوات المسلحة للمدة من ١٩٣٢-١٩٥٨)، ج ٣، منشورات وزارة الدفاع، بغداد، ١٩٩١، ص ٣٠٩، ص ٣١٠.

فوصلت في عام ١٩٥٧ شحنة أخرى إلى ميناء البصرة تتضمن عجلات المدافع ميدان (٨ عقدة) وتعد هذه المدافع في حينه من أضخم المدافع وأقواها^(١) وطلبت وزارة الدفاع العراقية من الحكومة الأمريكية تزويدها ب (٥٠٠) نطاق نسيج للأجهزة اللاسلكية من النوع المستعمل في الجيش الأمريكي^(٢).

ولقد أولت وزارة الدفاع الأمريكية اهتماماً خاصاً في تعزيز التعاون العسكري مع الحكومة العراقية من خلال تبادل الوفود العسكرية بين البلدين، والوقوف على حاجة الجيش العراقي من الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، فقد وصل وفد من الكلية الحربية الأمريكية إلى بغداد في ١٩ أيار ١٩٥٦ في زيارة استغرقت يومين زار فيها الوفد دول حلف بغداد^(٣)، وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٧ زار العراق الجنرال (كلايد ايد لمان) Edelman معاون رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي للعمليات الحربية والتقى مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة آنذاك نوري السعيد، كما التقى بالفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش، وقام بزيارة معسكر الوشاش للاطلاع على تدريب المدفعية خصوصاً التدريب على المدفع (٨ عقدة) التي تسلمها العراق من الولايات المتحدة. ثم وافقت وزارة الدفاع الأمريكية في ١٩ أيار ١٩٥٨ بعد مرور سنتين على طلب العراق لتعزيز القوة الجوية على خطة تهدف إلى تحويل القوة الجوية العراقية على الطراز الأمريكي بحلول ١٩٥٩^(٤).

من الواضح أن كثرة زيارة الوفود العسكرية الأمريكية إلى العراق كان الهدف منها إظهار الدعم الأمريكي للحكومة العراقية . ومن ضمن خطة الدعم كانت السفن الأمريكية نزور ميناء البصرة بين الحين والآخر بموجب موافقات خاصة من الحكومة العراقية، من الطبيعي أن يكون الهدف من ذلك ليس تقديم الدعم للحكومة العراقية كما يبدو، بل أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤكد قدرتها على الدفاع عن منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط وتأمين حماية المنطقة من أي تهديد سوفيتي محتمل. أما عن نشاط البعثة العسكرية الأمريكية العاملة بالعراق، والتي كانت تقوم بإدارة المساعدة العسكرية منذ نيسان ١٩٥٤ كانت تتألف من ١٥ ضابطاً

(1) "الزمان" جريدة، ٦ كانون الثاني ١٩٥٧، نقلاً عن رسالة دكتورة، العلاقات العراقية الأمريكية - حسين طعمة شذر، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص ٣٤٧.

(2) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية ج ١٠، المرجع السابق، ص ٦٥.

(3) الحسيني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ٦٥.

(4) W. Gollman, op. cit, p319.

وضابط صف^(١)، نظراً للتطورات التي جرت في إطار التعاون العسكري بين البلدين في السنوات التالية جعل الحكومة الأمريكية تدرك أهمية زيادة أعضاء البعثة حتى أصبح عددهم بداية شهر تموز ١٩٥٨ (٨٥) عضواً.

أخفقت البعثة الأمريكية في دفع واشنطن إلى تزويد العراق بأنواع معينة من الأسلحة، كان الجيش العراقي محتاجاً إليها مثل الطائرات المقاتلة والدبابات، وهذا يناقض ما ذكره السفير الأمريكي غولمان في بغداد الذي حاول تبرير وإظهار الصورة الإيجابية للبعثة الأمريكية والدفاع عنها بقوله (حاولت بعثتنا في بغداد أن تؤمن حاجات العراق برغبة صادقة وبسرعة، إلا أنها لم تحقق نجاحاً تاماً)^(٢). لم يستمر عمل البعثة طويلاً فإن يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ كان بداية انتهاء اتفاقية المساعدة العسكرية للعراق، إذ في اليوم نفسه تم إغلاق مقر البعثة العسكرية مما دفع الحكومة بعد ذلك سحب البعثة ولم تبلغ حكومة الجمهورية العراقية رسمياً بقرارها القاضي بإنهاء الاتفاق إلا في ٣٠ أيار ١٩٥٩^(٣).

(1) W. Gollman, op. cit, p316.

(2) Ibid, p315.

(3) W. Gollman, op. cit, p317.

الفصل الثاني

انقلاب ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق وتثبيت النظام الجمهوري

المبحث الأول: انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ وإسقاط النظام الملكي:

- ١- تعريف بالانقلاب.
- ٢- أسباب نجاح الانقلاب.
- ٣- قادة الانقلاب.
- ٤- انقلاب ١٤ تموز والسيطرة على قصر الرحاب.
- ٥- مجريات الأحداث بعد الانقلاب.
- ٦- ردود الفعل الاقليمية والدولية للانقلاب

المبحث الثاني: موقف الولايات المتحدة من الانقلاب:

- ١- الانزال الأمريكي في لبنان.
 - ٢- مباحثات واشنطن مع بريطانيا حول العراق.
 - ٣- الاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري.
- المبحث الثالث: عهد عبد الكريم قاسم والصراعات الداخلية والخارجية وموقف الإدارة الامريكية منها (١٩٥٨-١٩٦٣):

- ١- الصراع بين العسكريين.
- ٢- دور الولايات المتحدة في الصراع بين قاسم والناصرين القوميين.
- ٣- التمردات المسلحة (حركة الشواف ١٩٥٩) ودور الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٤- تباين مواقف الأحزاب السياسية ودور الولايات المتحدة منها.
- ٥- علاقات عبد الكريم قاسم الدولية.
- ٦- موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جون كنيدي من الصراعات الداخلية أبان حكم عبد الكريم قاسم.
- ٧- معركة تحرير النفط العراقي.
- ٨- مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق.
- ٩- المسألة الكردية

المبحث الأول

ظروف انقلاب ١٤ تموز على النظام الملكي وبداية العهد الجمهوري

حينما نتناول أحداث ١٤ تموز ١٩٥٨، فإنه يجدر بنا توضيح مصطلح الانقلاب من أجل إزالة الغشاوة والالتباس في فهم ما حصل يوم ١٤ تموز التاريخي المشهور الفاصل بين مرحلتين مختلفتين كل الاختلاف من تاريخ العراق الحديث.

١- تعريف الانقلاب

الانقلاب هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم.

ويتخذ الانقلاب عدة أشكال، ففي بعض الحالات يتدخل الجيش ليفرض الحكومة التي يريدونها ان تشترك مباشرة في الحكم، وفي حالات أخرى وهي الأكثر رواجاً، يتدخل الجيش بقوة ويستلم الحكم متذرعاً بعجز المدنيين" وسوء استغلال اللعبة الديمقراطية^(١)، ويعني أيضاً بأنه عمل من أعمال العنف خطط له سراً بتنظيم دقيق على نحو خارج على القانون السائد ومناهض للنظام القائم.

في معظم الأحيان يكون التغيير الحادث عن الانقلاب مجرد تغيير في الطبقة الحاكمة دون أي مساس بجوهر النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويكون التنافس في السلطة هو المحرك الوحيد له، إلا أن هذا لا يعني دائماً وفي كل الأحوال، أن الانقلاب لا يحدث تغييرات في تركيب المجتمع والسلطة، مع أن النتائج السلبية لهذه التغييرات تكاد تكون أعمق وأبعد مدى من نتائجها الإيجابية. وكثيراً ما تكون الانقلابات بمثابة ضربات إجهاضية للثورات الحقيقية^(٢).

لذا فإن يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام الملكي الهاشمي بالعراق ما هو إلا عبارة عن انقلاب عسكري قامت به فئة من الجيش، أسلمت قيادتها إلى عدد قليل من الضباط الصغار الذين وقعوا تحت تأثير أفكار الفئات السياسية المتناحرة على الحكم، والتي تكون نسبة قليلة جداً من عدد سكان البلاد، يعيش معظمها في بغداد وقد تكونت هذه الفئة منذ أول عهد استقلال

(١) الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: ج ١، ١٩٧٩، ص ٣٧٢.

(٢) البيطار فراس، موسوعة السياسة العسكرية، دار أسامة للنشر، عمان: ٢٠٠٣، ص ١٥٦.

الدولة العراقية^(١)، على أية حال فإن أحداث يوم ١٤ تموز لم تأت بشكل تلقائي بل كانت هنالك أسباب قد ساعدت على إنجاح الانقلاب منها أسباب خارجية وداخلية.

٢ - أسباب نجاح الانقلاب:

الأسباب الداخلية:

١ - أسباب سياسية:

من الإنصاف القول إن الملك الراحل فيصل الأول قد بذل جهداً استثنائياً لقيام مملكة دستورية ديمقراطية، وحقق نجاحاً ملحوظاً في هذا المجال رغم مصاعب ظروف التأسيس، إذ كان الملك فيصل الأول سياسياً محنكاً بالفطرة والتجربة وذو ثقافة سياسية واجتماعية جيدة^(٢) نسبياً حسب ظروف ذلك الزمان، فكان يلتقي باستمرار بقوى المعارضة والشخصيات الوطنية ورجال الدين ورؤساء العشائر، يستمع إلى آرائهم وطلباتهم، ويشرح لهم الصعوبات التي تواجه الدولة في تلك المرحلة وكان يطمئنهم إلى تحقيق مطالبهم شرط ألا يحاولوا فرضها على السلطة بالعنف وأن هذه الطلبات ستتحقق مع الزمن إذا ما تجنبوا العنف. لذلك سارت الأمور في عهد فيصل بهدوء، وكان التطور يجري بسلاسة في نمو الدولة الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني^(٣) ولكن بعد وفاة الملك فيصل الأول يوم ١٩٣٣/٩/٨ تغيرت الأمور إذ شهدت البلاد ثورات عشائرية وتدخل الجيش في السلطة كل ذلك سبب صراع السياسيين على السلطة وامتنتت السلطة وخاصة بعد مصرع الملك غازي ٤ نيسان ١٩٣٩ ومجيء الأمير عبد الإله كوصي عن الملك فيصل الثاني عن أي حوار أو تفاهم مع المعارضة الوطنية. فكان رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد غير ملم بفن التواصل مع الآخرين، إذ لم يكن خطيباً ولا كاتباً ولم يهتم بالدعاية والإعلام من أجل شرح سياساته وإقناع الجماهير بجدواها، إذ كان ينظر إلى الجماهير نظرة استخفاف مستهيناً بالمعارضة معتمداً كلياً على الجيش في حمايته وشيوخ الإقطاع في إدارة الحكم واستمراره في السلطة وفق مقولته المعروفة "دار السيد مأمونة"^(٤).

(1) بنيروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ج ١، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

(2) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، المرجع السابق، ص ١٦٥.

(3) مردان جمال مصطفى، ملوك العراق فيصل الأول، غازي، فيصل الثاني، اسرار خفايا، المكتبة الشرقية، بغداد، د.ت. ص ٣١.

(4) حسين، عبد الخالق، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية وعبد الكريم قاسم، ط ١، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٣٤.

أما شخصية الوصي عبد الإله^(١) فقد كان في السابعة والعشرون من عمره حينما تولى المنصب، ويتمتع بثقافة محدودة وخبرة قليلة وآمال مجهولة ولم يسبق له تسلم اي منصب سوى إشغاله وظيفه بسيطة في وزارة الخارجية لفترة قصيرة.

١. كان الأمير عبد الإله خال الملك ونوري السعيد رئيس الوزراء العراقي موضع السخط والنقمة بصورة خاصة، إذ كان الاعتقاد أن الأمير هو السلطة الحقيقية الرابضة وراء العرش المانعة لكل إصلاح اجتماعي مطلوب، أما سبب السخط على نوري السعيد كما ذكرت سابقاً سياسية القمع والتكيل للمعارضين السياسيين، وحل الأحزاب السياسية وقضى على كل سبل المعارضة السياسية في البلاد. وإضافة إلى هذا وذاك فكان يؤخذ على الاثنين معاً دورهما في الحرب العراقية البريطانية والتي اندلعت في مايس عام ١٩٤١ إثر قيام الثورة التي قادها رشيد عالي الكيلاني، وتصميمها على السير بالعراق في مجرى السياسيتين البريطانية والأمريكية^(٢).

وقد ازداد القمع السياسي من قبل السلطة الحاكمة بشكل واضح بعد عودة نوري السعيد إلى الوزارة مرة أخرى ٣ آب ١٩٥٤، وقد اعتمد الاثنان معاً سياسة السجن والتكيل والتعذيب حتى والإعدام وإسقاط الجنسية العراقية^(٣) عن كل من يبدي معارضة لسياستهما، وبحجة مكافحة الشيوعية.

٢. بالإضافة لما سبق ساد نوع من الاستياء الشديد الذي اخذ يتردد بين النشئ الجديد من سياسة الحكم وزيف الديمقراطية المتبعة والأسلوب الأوتوقراطي بالحكم.

٣. ظهور أحزاب وقوى سياسية معارضة للحكومة مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي واختراق الأحزاب السياسية للمؤسسة العسكرية والأمنية وكان تأثير ذلك على الجيش بزيادة الوعي^(٤).

(1) الوصي عبد الإله بن علي ابن الشريف حسين بن علي، ولد الأمير في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٣ في مدينة الطائف في بيت جده لوالدته الشريفة نفيسة بنت عبد الإله باشا أمير مكة، هاجر للعراق مع والده الملك علي بن الشريف حسين، لم يكن الأمير عبد الإله قد تلقن الكثير من التعليم، سوى التعليم المبكر بمدرسة أسرته بمكة، وقد انتسب لسنوات طويلة في كلية فكتوريا في الاسكندرية لكنه لم يتمكن من إكمال دراسته، عرف عنه حبه لرياضة الفروسية وسباق الخيل والصيد، لقي حتفه في أنقلاب ١٤ تموز : المرجع: بطاطو، العراق، الكتاب الأول، المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(2) بيزوز، العراق، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ٣٢٤.

(3) الحسيني، تاريخ الوزاري، ج ٨، المرجع السابق، ص ١٧٣.

(4) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، المرجع السابق، ص ٣٩.

- وتحفظت الأحزاب للمطالبة بالإصلاح الجذري الشامل لنظام الحكم ففي ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢ قدم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الجبهة الشعبية المتحدة مذكرات إلى الوصي عبد الإله شاجبة الأوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجذري^(١).
٤. اهتمام الساسة بمصالحهم الخاصة وكثرة المناورات السياسية بين رجال الحكم وعدم الاستقرار السياسي المتمثل بكثرة تبديل الوزارات وقصورها عن تأدية واجبها.
٥. نفوذ بريطانيا المتزايد في العراق وربطه بمعاهدات وأحلاف عسكرية (حلف بغداد) وسيطرة بريطانيا على الاقتصاد الوطني^(٢).

كما ان السياسة الخارجية في العهد الملكي فترة الوصاية زمن عبد الإله لم تكن في صالح الشعب العراقي، حيث تبنت موقفاً معادياً لتطلعات الشعوب العربية أيام كان الجو العام في المنطقة العربية في حالة غليان، وبلغ أوجه في موقف السلطة الحاكمة المؤيدة للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م^(٣).

هذا الموقف دفع عدداً كبيراً من الضباط العسكريين من مختلف الاتجاهات السياسية في الانضمام إلى تنظيمات الضباط الأحرار، وقيام الأحزاب الوطنية والقومية المعارضة بتشكيل جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧، وتبنى التنظيمات فكرة إسقاط السلطة الحاكمة بالقوة لغياب الوسائل السلمية في تحقيق التغيير المطلوب وخاصة بعد تجربة سوريا والانقلابات العسكرية كإنتقال حسني الزعيم في ٢٠ آذار ١٩٤٩ وانقلاب سامي الحناوي ١٤ آب ١٩٤٩ والأخير ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ بقيادة اديب الشيشكلي^(٤). ان الانقلابات السالفة الذكر أحدثت شعوراً داخل الجيش العراقي للغرض ذاته، إلا أن حركة ٢٣ يوليو في مصر عام ١٩٥٢ غيرت أفكارهم وأججت مشاعر الضباط الشباب الوطنيين بالقيام بعمل عسكري ضد النظام الملكي العراقي على غرار حركة الضباط المصريين، ولذلك تطور هذا التنظيم بشكل أوسع وأكبر من حيث عدد المشاركين فيه من الضباط، مع العلم إنه كان قد تأسس في بداية ١٩٤٩ عندما كانت وحدات من الجيش العراقي تقاتل في فلسطين.

(1) حسين، فاضل، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣، ص ٢٩٣.

(2) علي، محمد كاظم، العراق في عهد عبدالكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الأيديولوجي ١٩٥٨-١٩٦٣، مكتبة اليقظة، بغداد ١٩٨٩-ص ٨٨.

(3) الحسيني، تاريخ الوزارات، ج، ١ ص ١١١، كذلك انظر: هيكل، محمد حسين، ملفات قناة السويس حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للنشر. القاهرة ١٩٨٦، ص ٤٧.

(4) فاضل، سقوط النظام الملكي، المرجع السابق، ص ٢٩-٣٠.

٢- الوضع الاقتصادي والاجتماعي

نظراً لكون النظام الملكي كان قائماً على الإقطاع ومعتمداً عليه وهو المسيطر على القطاع الزراعي، فالإقطاعي يفرض على الفلاح عشرات الأشكال من الضرائب والرسوم ويستتهر بعائلاتهم، فضلاً عن ظلم التجار ونهبها بالربا الفاحش^(١). فالجماهير المسحوقة وخاصة سكان الأرياف الذين كانوا يشكلون ٦٠% من الشعب يعيشون حياة بائسة ضحية الفقر والجهل والمرض، بسبب ظلم واضطهاد رجال الإقطاع لهم مما أرغم الملايين منهم على ترك الفلاحة والهجرة إلى بغداد والمدن العراقية الأخرى والعيش في حالة من الفقر والبطالة .

وبما أن الفقر والجهل يولد التطرف ، والتطرف يولد الطائفية والمذهبية والتحزب الأعمى ، فكل ما ينتج عن التطرف هو خراب وبعيد عن التماسك والوحدة الوطنية، واللجوء إلى العمل الدموي هو نوع من أنواع السخط الشديد من الأوضاع السيئة ، للانتقال إلى وضع قد يكون أحسن من السابق، فانتشرت البطالة على أثر ذلك في المدينة والريف بين صفوف القادرين على العمل والراغبين فيه. كما أن الأجور التي كانت تعطى للعاملين في جميع فروع الاقتصاد الوطني^(٢) كانت متدنية جداً، ومعدلات نموها كانت بطيئة، ولاسيما إذا علمنا أن الانحدار الطبقي لأغلب هؤلاء الضباط يعود للطبقات المتوسطة وهذا الانحدار جعلهم يفكرون بضرورة إصلاح الأوضاع في البلاد^(٣) فضلاً عما كان يعانيه الجيش نفسه من أوضاع متردية بسبب سيطرة البريطانيين عليه.

عوامل خارجية:

١- شكلت قضية فلسطين عاملاً آخر من عوامل حقد الضباط الأحرار على النظام الملكي، إذ شعر الضباط الشباب أن فشلهم في حرب فلسطين سببه سياسي أكثر ما هو عسكري، وبات الضباط ينجرفون شوقاً لتنظيم أنفسهم والعمل على تقويض النظام وإنهاء الخضوع لأوامر الدول الاستعمارية^(٤).

٢- حركة الدكتور محمد مصدق في إيران : أعلن رئيس وزراء إيران الدكتور محمد مصدق

في ١٥ آذار ١٩٥١ تأميم شركة النفط الإيرانية التي تملكها المصالح البريطانية، قد احدث

(1) حسين، ، نورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم، المرجع السابق ص ٤٧.

(2) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ، المرجع السابق، ص ١٠٦.

(3) كاظم، ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم المرجع السابق ص ٨٩.

(4) غالب ، صبيح علي، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، دار الحافظ للطباعة ، بغداد، ١٩٧٦، ص ٣٧.

ردود فعل عنيفة بين صفوف الشعب العراقي، فأخذت بعض الأحزاب السياسية العراقية تضغط على الحكومة العراقية باتخاذ خطوات حاسمة في مسألة تأمين النفط، كما فعلت إيران وقد تبني حزب الاستقلال فكرة تأمين النفط فتقدم أمين سره محمد صديق شنشل من رئيس الوزراء نوري السعيد حول تبني فكرة تأمين مشاريع النفط بالعراق^(١).

٣- **حلف بغداد ١٩٥٥**: كان الارتباط بحلف بغداد ١٩٥٥ كان من أهم نتائجه أنها قسمت الوطن العربي إلى جبهتين، جبهة متحررة من الاستعمار ونفوذه وجبهة ارتبطت مع القوى الأجنبية الاستعمارية اعتقاداً منها أنه قادر على حمايتها من الموجة التحررية الشعبية^(٢) كما كان حلف بغداد هو صلة الوصل بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوبي شرق آسيا. وكان متمماً للطوق الذي ضربته الدول الغربية حول الاتحاد السوفيتي.

وزج العراق في عداء لا مصلحة له فيه مع دول كبرى، ووضع في موقف حرج في حالة الحرب الباردة والساخنة لهذا لم يعرف العراق في تاريخه حكماً استبدادياً وإرهابياً كالحكم الذي ارتبط بسياسة حلف بغداد، لذلك أدركت الأحزاب السياسية والتنظيمات العسكرية للضباط الأحرار بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة أخطار هذا الحلف على القومية العربية لذلك قررت مقاومة هذا الحلف منذ اليوم الأول للتوقيع عليه، فرفعت المذكرات الاحتجاجية وسادت المظاهرات في الشوارع استنكاراً لهذا الحلف وازداد عمل التنظيمات العسكرية للتعبيل بقيام الانقلاب تخلصاً من الحلف ومن النظام الذي ارتبط به^(٣).

٤- **التنافس بين الدول الاستعمارية على المنطقة، وتضارب المصالح بين الولايات المتحدة وبريطانيا**: كتب السفير البريطاني في بغداد تقريراً، بين فيه الضعف والمرارة من الأفعال التي يقوم بها الأمريكان، التي تساعد على إخراج البريطانيين من العراق، وفي نفس الوقت يؤكد بان بريطانيا لا تستطيع إدارة العراق أو غيره من بلدان الشرق الأوسط دون التعاون مع الولايات المتحدة، لضمان ديمومة المصالح الغربية، بعيداً عن الاتحاد السوفيتي والخطر الشيوعي^(٤)، إن التدخل الأمريكي عن طريق الدعم

(١) الزبيدي، المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢) عبد الحميد، محمد كمال، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط ٤، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٧٢، ص ٣٨٠-٣٨٤.

(٣) الزبيدي، المرجع السابق، ص ٤٧، مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي امير سر القطر العراقي لحزب البعث العربي الاشتراكي سابقاً.

(٤) الوندواوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، المرجع السابق، ص ١٨٢.

الاقتصادي والعسكري والتعاون الثقافي، دون مشورة بريطانيا تسبب بظهور حساسية بين البلدين ، حيث ترى بريطانيا بعدم مشورتها هو ضرر على بقائهم في العراق، ولن تجلب صداقة للعراقيين كون الولايات المتحدة لا تملك شعبية كبيرة في البلاد العربية لدعمها المفرط لإسرائيل. فإذا ما خرج البريطانيون لن تستطيع البقاء فيه ، وسيكون صيداً سهلاً للاتحاد السوفييتي خاصة وأن الشيوعية بدأت تزداد في مدن العراق^(١)، وأعربت السفارة في تقرير لها عن اعتقادها بأن إبعاد النفوذ البريطاني من العراق على يد الولايات المتحدة ، سيولد فراغاً للعالم الحر^(٢) ، مما يؤدي إلى سيطرة الشيوعيين وملء الفراغ بسرعة^(٣).

لذا أخذ هذا التنافس الأمريكي-البريطاني مساراً آخر بعد ظهور الخطر السوفييتي والمد الشيوعي والقومي العربي في المنطقة، حيث تمت مباحثات بين الطرفين لتنسيق الجهود لمنع هذا الخطر، ودارت المحادثات بين لوي هندرسن Loy Henderson رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية ولويس دوكلاس Louis Docklass السفير الأمريكي في لندن من جهة ووزير الخارجية البريطاني ارنست بينف Earnest Bevin جهة أخرى ، خلال الفترة من ١٠/١٦ إلى ١٩٤٧/١١/٧، وبصورة سرية للغاية في مقر وزارة الدفاع الأمريكية لذا سميت باسم "مباحثات البنتاغون" واتفق الطرفان حول عدة قضايا من ضمنها العراق وهو البلد الأساسي المفتاح في المنطقة^(٤)، وعلى الرغم من التوافق في الأفكار بمحاربة الشيوعية واحتوائها ، ولكنهما اختلفا في أسلوب هذه المعالجة ، حيث أرادت بريطانيا الحفاظ على مصالحها القديمة بتشكيل منظمة أمن جماعية تضمن عدد من الدول العربية موالية للغرب، أما

(١) الوندواوي، المرجع السابق ص ١٩٢-١٩٥.

(٢) الحربي، علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية - البريطانية (١٩٤٥-١٩٥٨)، بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٤٧.

P.R.O., F.O., 371/116986/84237(1016/1/1954), Confidential, British Embassy, Baghdad, No.11, 1954.

(٣) الحربي ، المرجع نفسه، ص ٢٤٧.

F.O., 371/110991/84314(1016/1/1954), Confidential, British Embassy, Baghdad, No.11, January, 11, 1954.

(٤) مراد ، خليل علي، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧ / مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٨٠، ص ٢٩٨.

الولايات المتحدة التي تريد أن تكون لديها مصالح أكبر في المنطقة ، لذا أرادت تشكيل سد من دول عربية وغير عربية تطوق الاتحاد السوفييتي^(١).

كانت زيارة وزير الخارجية الأمريكي دالس Dulles إلى بغداد ، وزيادة عدد موظفي مشروع النقطة الرابعة ، ومكانة العضو الأمريكي في مجلس الإعمار، كل هذا التعاون الاقتصادي لم يقلق البريطانيين بقدر بقاء التعاون السياسي ، واستمرار سريان معاهدة ١٩٣٠ ، وبقاء الامتيازات التي يتمتعون بها ، ورغبتهم في إيجاد الحماية دون إعطاء تنازلات جديدة عسكرية^(٢)، وفي تقرير أعده القائم بالأعمال البريطاني في بغداد ، أعرب فيه عن استيائه من الموظفين الأمريكيين في مجلس الإعمار^(٣)، الذين يهدمون ما بنوه البريطانيين وعملهم على انتزاع العراق منهم ، بينما الأخير شكك من قدرة الأمريكيين على ذلك^(٤)، ورغم كل ذلك بقي مركز بريطانيا جيداً في العراق في تلك الفترة ، ونتيجة إدراك البريطانيين للاهتمام الأمريكي ، قامت بتزويد العراق ببعض طلبات الأسلحة لكي لا تعتمد على التسليح الأمريكي^(٥).

ولم يكن التخوف البريطاني خافياً على الأمريكيين حيث أوضحت عن غايتها من مساعدة العراق هو لدعم مركز بريطانيا ، والتخفيف عن كاهلها الاقتصادي^(٦) ، وكذلك وافقوا على طلب تقدمت به بريطانيا بمناقشة طلبات المساعدات العسكرية ، حيث أكدوا لمسؤول في السفارة البريطانية في واشنطن بعدم إرسال معدات لا تلائم المعدات البريطانية التي يستخدمها الجيش

(١) شكاره، احمد عبد الرزاق الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات ، مطبعة كاظم ، دبي، ١٩٨٥، ص٦٤.

(٢) الوندواي، العراق، المرجع السابق، ص١٧٥ .

F.O., 371,1016/1/1954, British Embassy, Baghdad, No.11, January.11.1954.

(٣) الحربي ،العلاقات العراقية البريطانية ، المرجع السابق، ص٢٤٨-٢٤٩.

P.R.O., F.O., 371/110980/84237(1016/1/1954), Confidential, British Embassy, Baghdad, No.11, January, 11,1954.

(٤) المرجع نفسه ، ص٢٤٨-٢٤٩.

P.R.O., F.O., 371/116991, Confidential, British Embassy, Baghdad, No.245, Hooper to Mr. Eden, December, 9,1954.

(٥) المرجع نفسه ، ص٢٤٤.

P.R.O., F.O.371/61558/61554, Supply of arms and equipment to Middle East Countries.

(٦) المرجع نفسه، ص٢٤٤-٢٤٦.

العراقي^(١)، ولكن مع هذا بقيت المخاوف وخاصة في مراسلاتهم وتقاريرهم السرية حيث شككوا بمساعدات النقطة الرابعة^(٢).

كل هذه الأفعال جعلت الاستياء والتذمر يدخل في نفوس الضباط العراقيين وخاصة أصحاب الرتب الصغيرة، وجعلهم ينتقدون الوضع السيء في أحاديثهم، ثم تحول إلى تنظيمات متعددة وحسب الخلفية الثقافية لكل واحد منهم، وبعد ذلك انتقلت هذه الجماعات إلى تنظيم رئيس ويجمعهم هدف رئيسي هو تغيير النظام الملكي، والتخلص من الهيمنة الاستعمارية.

وهناك عوامل أخرى ساعدت على إنجاح الانقلاب منها:

١- اهتمام السفارة البريطانية واستخباراتها بقيادات أصحاب الرتب العليا في الجيش الذين لم يكن لديهم الطموح والشجاعة للقيام بانقلاب ضد النظام بالرغم من استيائهم من الوضع السيء، وهذا فسح المجال أمام الضباط الشباب الذين تحركوا بسهولة وقاموا بتنظيم صفوفهم.

٢- كذلك زيادة العجز البريطاني لمعالجة المشاكل في العراق بسبب الضغط الدولي بالإضافة إلى مشاكلها الداخلية، أو عدم معالجة هذه المشاكل بموضوعية، وتركيزها على محاربة الشيوعية أكثر من معالجة القومية التي كانت أكثر خطراً عليها، والتي زادت بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر قرار التأميم ١٩٥٦، التي كانت عاملاً مشجعاً للقوميين وغيرهم والضباط الأحرار للقيام بالانقلاب.

وأخيراً استقر رأي الولايات المتحدة وبريطانيا في آخر المطاف المحافظة على النظام الملكي. ومن أجل كسب ثقة الشعب قامت باقتراح حول إدخال بعض الزعماء الوطنيين إلى الحكومة الجديدة، وعلى أن يتولى رئاسة الحكومة في العراق، عسكري ذو سمعة جيدة، فاستقر رأيهم على العميد غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش، وبدأ جس النبض داخل الجيش لمعرفة نواياه حول فكرة قيام انقلاب، فمنهم من رفض الفكرة ومنهم من رحب بها، فكان لكل منهم حججه. ومن المفارقات أن عبد الكريم قاسم كان قد قاد حملة ضد فكرة الانقلاب التي

(١) P.R.O., F.O.371/110998/84237, (103/153/3), Secret, the North American in Flounce in Iraq.

(٢) العقاد، صلاح، الشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠-٢٩٩.

تضعف من فرصة نجاح الانقلاب في حالة قيامه ضد النظام الملكي وذلك لاحترامه داخل الجيش^(١).

في مذكرة لسام فول Sam Foal المستشار الشرقي للسفارة البريطانية رفعها إلى سفير بلاده ، تنبأ فيها بثورة دموية إذا لم تُتخذ بعض الإجراءات الداخلية والتغيير في السياسة الخارجية على ضوء ذلك، ووضع خيارين لتجنب الثورة وفقدان بلد استراتيجي^(٢).

- ١- تحذير نوري السعيد وعبد الإله من انقلاب عسكري ، ونصحهم بوجود القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية ، وتقليص سلطة شيوخ العشائر، وتحسين العلاقات مع مصر .
- ٢- يعتقد بضرورة تقاعد نوري ومغادرة عبد الإله البلاد كسفير في الولايات المتحدة أو كمنفي ، كونهم أصبحوا مكروهين من قبل الشعب العراقي، ويفضل أن يكون رئيس الحكومة مثالي في هذه الظروف ويرشح العميد الركن (الفريق) نور الدين محمود^(٣).

ولكن هذه الرؤيا لم تُؤخذ بعين الاعتبار ، ومن هنا نجد أن هذه النظرة هي أقرب إلى الصواب ، ونوه أيضا بأن الشعب العراقي ذو طبيعة يصعب حكمهم ، وفي مناقشات المستشار مع السفير البريطاني مايكل رايت Michael Wright حول هذا الموضوع ، ونتيجة تخوف المستشار ، طرح فكرة ضرورة التدخل في الشؤون الداخلية للعراق إذا ما تدهورت ، وكذلك يجب التنسيق مع الولايات المتحدة عند حدوث أزمة واستشارتهم ، وكانت هذه الأفكار تدور في أذهان بعض العراقيين الوطنيين^(٤).

وفي هذا السياق قام الملك حسين بتحذير رئيس أركان الجيش العراقي ، حول قيام ضباط في الجيش بمحاولة انقلابية في الأردن والعراق خلال النصف الأول من تموز ، وطلب منه الحذر من هذه الأخبار ، وكذلك طلب منه نقل هذه المعلومات إلى الملك فيصل الثاني والوصي ونوري السعيد^(٥).

(١) الزوبعي، خليل إبراهيم حسين ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين البريطانيين، ط ١ بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٣، ص ١٨٥-١٩٠.

(٢) الزوبعي ، ، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٦٣-١٦٦.

(٤) الزوبعي،العراق في مذكرات الدبلوماسيين البريطانيين، المرجع السابق ص ١٦٦-١٦٧.

(٥) حسين ، خليل إبراهيم ، موسوعة ١٤ تموز، ج٦، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٧ ، ص ٢٢٧.

كان الاستياء والملل لدى القيادات العراقية الحاكمة من الوضع وكثرة الإشاعات بمحاولات الجيش للقيام بثورة ضد الحكومة ، حتى وصل الأمر إلى أن ولي العهد عبد الإله حاول تكليف المعارضة بتشكيل الوزارة والتضحية بنوري السعيد ، ولكثرة التحذيرات وإبداء المخاوف من حدوث الثورة ، سئم ولي العهد الخوض في هذا الموضوع وبدأ عليه الملل والتعب واستمر يردد " إذا كانوا لا يريدوننا ليدعوننا نخرج ، لقد تعبنا " ، وأنهم مستعدون لمغادرة البلاد^(١).

والرسالة قبل الأخيرة التي بعث بها السفير مايكل رايت إلى وزارة الخارجية البريطانية قبل الانقلاب ، تحدث فيها عن العناصر الكامنة في انفجار الوضع في العراق ، نتيجة الإحباط السياسي تحت نفوذ نوري السعيد وعبد الإله وهيمنة بريطانيا والتي لا تخدم مصالحها ، ولكن الاستنتاجات والحلول كانت غير صائبة لأنه أبعد الجيش بأن يكون له دور في العمل السياسي ، ولم تقتنع وزارة الخارجية بهذه الفقرة وأن البريطانيين والأمريكان لم تكن لديهم أي معلومات عن نشاط الضباط الأحرار^(٢) .

وحين تم تحذير نوري السعيد من قاسم استغرب من التحذير وأكد انه صديق له ، وقد استبعد رايت بعض المعلومات التي تم إخباره فيها عن وجود تحرك لضباط في الجيش للإطاحة بالحكومة ، فبعد الافتراض الذي وضعه في الرسالة عن شخصية شابة من الجيش ليكون القائد المحتمل للثورة المحتملة التي تنطبق على قاسم ، وضع جملة بالأخير ، وهي غريبة جداً وثبتت الخطأ الذي وقع فيه السفير والعبارة هي: " إلا أنه من المؤكد جداً اليوم إن موقفاً ثورياً لا وجود له "^(٣) .

٣ - قادة الانقلاب

لا يمكن تعقب التركيب الأصلي لتنظيم الضباط الأحرار بدقة قبل ١٩٥٦ ، بالرغم من أن بعض الضباط الساخطين كانوا يلتقون سراً منذ عام ١٩٥٢^(٤) ، فقد أخذ الضباط الشباب بتشكيل

(١) حسين ، المرجع السابق ، ص ٢١١-٢١٥ .

(٢) الزويبي ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين البريطانيين، المرجع السابق، ص ١٥٣-١٥٦ .

(٣) المرجع نفسه، ص ١٥٤ .

(٤) للمزيد من التفاصيل انظر: حنا بطاطو، " دراسة في الصفحات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الثالث والشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الفصل السادس، سيشار إليه لاحقاً : بطاطو ، العراق ، الكتاب الثالث ، ص ٧٤-٧٥ .

خلايا وتنظيمات على غرار تنظيم الضباط الأحرار المصري، فبدأ الرائد رفعت الحاج سري^(١)، والمقدم المهندس رجب عبد الحميد^(٢) في أيلول ١٩٥٢ لمفاتيح الضباط الذين يتقن بهم ويدعونهم إلى الانضمام إلى الخلايا التي قررا تشكيلهما لتأخذ على عاتقها عملية التغيير التي يصبو إليها الشعب عن طريق الثورة التي يقوم بها الجيش، وذلك لعجز الأحزاب السياسية عن القيام بثورة للإطاحة بالنظام الملكي المدعوم من قبل الاستعمار البريطاني^(٣). وتم تشكيل عدة خلايا للضباط الأحرار داخل صفوف الجيش وبين وحداته المنتشرة في العراق شمالاً وجنوباً^(٤).

فتشكلت في كانون الأول ١٩٥٦م أول لجنة عليا للضباط الأحرار وتتكون من محي الدين عبد الحميد^(٥)، وناجي طالب^(٦)، وعبد الوهاب أمين^(٧)، ورجب عبد الحميد وعبد

-
- (١) رفعت الحاج سري أصله من الحديثة، عربي سني ولد في بغداد ١٩١٧ ابن ضابط في الجيش العثماني، كان سري رجلاً متواضعاً، سمعته بأنه أكثر ضباط الجيش العراقي شجاعة، هادئاً، قيل الكلام، صادقاً كان يطلق عليه (الشيخ رفعت) دلالة على تدينه وهدوئه وصدقه، انتمائه قومي عروبي، أعدم بعد إحدث الموصل ١٩٥٩، كان سري يتمتع بميزة اجتماعية أعلى من مثزلة رفاقه الضباط بفضل علاقته مع رئيس الوزراء جميل المدفعي، شغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية من ١٤ تموز حتى ٨ آذار ١٩٥٩ حتى اعتقل وأعدم فيما بعد.
- (٢) رجب عبد الحميد، ولد في عام ١٩٢١، أصله من منطقة عانة من محافظة الرمادي، تخرج من كلية الهندسة (١٩٣٦ - ١٩٤٩) إنكلترا كانت رتبته عقيد مهندس أمر المدرسة الصناعية الجوية، مدير عام وزارة التنمية تقاعد عام ١٩٥٩، ثم أصبح سفيراً من عام ١٩٦٣ - ١٩٦٦م ثم نائب رئيس وزراء وزير الداخلي ١٩٦٦ - ١٩٦٧. المرجع: بطاطو، حنا، الكتاب الثالث، ص ٨٨-٨٩.
- (٣) خدوري، مجيد، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤م، ط ١، ص ٣٤. سيشار إليه لاحقاً: خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق.
- (٤) مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا وخاصة سكرتيرها العقيد المهندس رجب عبد الحميد، المرجع، صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، دار الحافظ للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٣٧.
- (٥) محي الدين عبد الحميد، عربي سني من مواليد بغداد ١٩١٤ ابن للطبقة العسكرية الوسطى، والده ضابط في الجيش، فهو من الطبقة العسكرية الوسطى، تخرج من الكلية العسكرية (١٩٣٥-١٩٣٦) ثم كلية الأركان ١٩٤١-١٩٤٣، بعدها التحق بكلية الحقوق من عام ١٩٤٥ - ١٩٥٠، كان أمر الفرقة المدرعة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ٧ شباط ١٩٥٩ في معسكر الوشاش، أصبح وزير التعليم ١٩٥٩-١٩٦٠ ثم وزير الصناعة ١٩٦٠-١٩٦٣، سجن من ٩ شباط إلى أيلول ١٩٦٣م، ثم تقاعد.
- (٦) ناجي طالب، سياسي عسكري ولد في الناصرية عام ١٩١٧ أحد الضباط الذين عملوا من أجل انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، تخرج من الكلية العسكرية (١٩٣٦ - ١٩٣٨) البريطانية في كامبرلي وتخرج من كلية الأركان عام ١٩٣٩، كان زعيم ركن، أمر لواء المشان من الفرقة الأولى، البصرة، تقلد مناصب عديدة في العهد الجمهوري وزير شؤون اجتماعية، وزير صناعة، خارجية ثم رئيس وزراء من ١٩٦٦-١٩٦٧. هو لا ينتمي إلى فئة أو تكتل سياسي لكنه يحظى بتأييد غالبية القوى السياسية، يعتبر قريب من الرئيس عبد الناصر وجميع القوى الثورية والقومية داخل القطر العراقي. الوندواوي مؤيد ابراهيم، وثائق ثورة ١٤ تموز ط ١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٣٥.
- (٧) عبد الوهاب أمين: من مواليد بغداد عام ١٩١٨م، كان عقيد ركن، أمر لواء المشاة ١٤ من الفرقة الأولى عشية الانقلاب في الناصرية، والده من طبقة الملاك الأراضي الدنيا، تخرج من الكلية العسكرية وكلية الأركان بغداد عام ١٩٥٠، أصبح مدير العمليات العسكرية ١٤ - ١٨ تموز ١٩٥٨، ثم ملحق عسكري من القاهرة من عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩م، أصبح وزير الشؤون الاجتماعية من ١٩٥٩-١٩٦٠م.

الكريم فرحان^(١) ، ومحمد سبع^(٢) ، وكلهم كانوا ضباطاً في الجيش أو في القوة الجوية برتبة نقيب فما فوق. في هذه المرحلة لم تضم اللجنة العليا في عضويتها أيًا من الرجلين اللذين سيبرزان في النهاية، وهما عبد الكريم قاسم^(٣) ، وعبد السلام عارف^(٤).

وفي أحد الاجتماعات طرح وصفي طاهر اسم عبد الكريم قاسم نظراً لعلاقة الصداقة التي تربطهما، وضم بعد ذلك إلى التنظيم عام ١٩٥٦. بعد طرح موضوع القيادة كان هناك رأيان الأول القيادة الجماعية والثانية القيادة الرئيسية، فأخذ بالرأي الثاني فتألفت من عبد الكريم قاسم حيث كان أعلاه رتبة عسكرية ومحي الدين عبد الحميد وناجي طالب.

اقترح عبد الكريم قاسم ضم عبد السلام عارف إلى اللجنة، إلا أن هذا الطلب رفض وقرروا وضعه تحت التجربة لمدة ستة أشهر لأن عبد السلام عارف كانت له علاقة وطيدة مع رئيس أركان الجيش وبعض الضباط الموالين للسلطة وربما كان هذا سبباً في عدم ضمه إلى اللجنة^(٥).

(1) عبد الكريم فرحان: ولد في الصويرة عام ١٩١٩، والده من طبقة ملاك الاراضي، التحق بالكلية العسكرية ١٩٣٩-١٩٤٢م، ثم كلية الأركان وكلية الحقوق، أخذ رتبة مقدم ركن، أمر وحده مدرعة في المفرق عشية الانقلاب، وأصبح آمر الفرقة الأولى من ٩ شباط ١٩٦٣م حتى اعتفاله في ١٦ مايو ثم أصبح وزير الإرشاد في تموز ١٩٦٣، شارك في الانقلاب قد فشل في ٣ حزيران ١٩٦٦ اعتقل وأطلق سراحه في ١٩٦٦م، كان مؤيداً لحركة القوميين العرب أصبح وزير الإصلاح الزراعي من ١٩٦٧-١٩٦٨.

(2) محمد سبع: ولد في بغداد ١٩١٦، والده ضابط في الجيش من الطبقة العسكرية الوسطى، تخرج من كلية الطيران تولى مدير جمعية الطيران ١٩٥٨، رئيس أول جوي متقاعد، تقاعد عام ١٩٥٩. المرجع: بطاطو، العراق، المرجع نفسه، ص ٩٣.

(3) عبد الكريم قاسم: ولد في بغداد عام ١٩١٤ قضاء الصويرة، من أب عربي سني، وام عربية شيعية، والده كان يعمل نجاراً من الطبقة الوسطى. نشأ في بيئة شعبية خشنة عاش في طفولته جامعا بين الدراسة والعمل، اشتغل معلماً في إحدى المحافظات (بلواء الديوانية قضاء الشامية) لمدة سنة واحدة ١٩٣١ - ١٩٣٢ في منتصف ١٩٣٢، عندما أعلن الجيش عن حاجته إلى ضباط جدد وفتح القبول بالكلية العسكرية دخل الكلية العسكرية في ١٥ أيلول ١٩٣٢ ثم تخرج منها برتبة ملازم ثاني ١٩٣٤. تدرج عبد الكريم قاسم بالرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة زعيم ركن بتاريخ ٢ مايو ١٩٥٥، وحصل على عدد من الأوسمة، سافر إلى بريطانيا وتركيا في بعثات عسكرية. في عشية الانقلاب، كان زعيم ركن وأمر لواء المشاة ١٩ من الفرقة الثالثة معسكر المنصور أصبح رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقائد أعلى القوات المسلحة من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، أعدم في ٩ شباط ١٩٦٣.

(4) عبد السلام عارف: ولد في محلة سوق حماده/ الكرخ بغداد ١٩٢١، والده محمد عارف الجميلي، اصله من عشيرة (الجميله) الرمادي من طبقة التجارة / تاجر قماش، تلقى تعليمه في الكلية العسكرية من عام ١٩٣٨-١٩٤١ في كلية الأركان أصبح نائب رئيس الوزراء ووزير داخلية ونائب القائد العام للقوات المسلحة، أعفى من منصبه في ١٢ ايلول ١٩٥٨ ومناصبه الأخرى وحوكم بتهمة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، حكم عليه بالإعدام ثم اغفي عنه وأطلق سراحه عام ١٩٦٢، أصبح رئيس للجمهورية يوم ٨ شباط ١٩٦٣ حتى مقتله بطائرة عامودية، في ١٣ نيسان ١٩٦٦م.

المرجع، بطاطو، المرجع نفسه، ص ٩٠.

(5) الزبيدي، ليث، المرجع السابق، ص ٣٤٣.

وفي سنة ١٩٥٧ انضم عبد السلام عارف، عبد الرحمن عارف^(١)، طاهر يحيى^(٢)، عبد الوهاب الشواف^(٣) وناظم الطبقجلي^(٤) إلى التنظيم، وقبل قيام الانقلاب ١٤ تموز أصبح عدد أعضاء اللجنة العليا خمسة عشر ضابطاً ولم يكن من بينهم من ينتمي إلى أي تنظيم سياسي ولكن أغلبهم يحملون أفكار قومية.

قرر أعضاء اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار بعد قيامهم بالانقلاب، تشكيل مجلس لقيادة الثورة عند نجاح الانقلاب من أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، على أن تكون السلطات التشريعية والتنفيذية لفترة انتقالية تحدد مدتها، وأن تشكل حكومة مدنية من الأحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني^(٥) أما أهداف ومبادئ التنظيم الأساسية فكانت.

١- إزالة النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري الذي يقوم على تمثيل نيابي ديمقراطي، وكانت فكرة الضباط الأحرار ابتداءً هي الاحتفاظ بالنظام الملكي، وإقصاء كل من نوري السعيد وعبد الإله، إلا أن هذه الفكرة تغيرت بعد ذلك لوجوب القيام بانقلاب مرة واحدة

(١) عبد الرحمن عارف، ولد في بغداد ١٩١٦، أصله من منطقة الرمادي من عشيرة (الجميلة) ابن تاجر قماش، شقيق عبد السلام عارف تخرج من الكلية العسكرية (١٩٣٦-١٩٣٧م)، كان عقيداً في فوج فيصل المدرع من اللواء السادس، الفرقة المدرعة الرابعة، معسكر الوشاش، تقاعد في ٢١ آب ١٩٦٢ أصبح قائد الفرقة الخامسة من ٨ شباط ١٩٦٢ حتى ١٩ ديسمبر ١٩٦٣، أصبح رئيس الجمهورية من ١٧ نيسان ١٩٦٦ ورئيس وزراء أيضاً من ٩ مايو حتى ١٠ يوليو ١٩٦٧ على أثر وفاة شقيقه عبد السلام عارف، استمر كرئيس للجمهورية فقط من ١٠ تموز ١٩٦٧ حتى ١٧ تموز ١٩٦٨.

المرجع، ابطاطو، المرجع السابق، ص ٩١.

(٢) طاهر يحيى: ولد في بغداد ١٩١٤، أصله من تكريت، والده تاجر حبوب تخرج من الكلية العسكرية، كان عشية الانقلاب عقيد متقاعد، أصبح مدير شرطة من ١٤ تموز إلى ٧ كانون الأول ١٩٥٨، ثم أصبح رئيس أركان من ٨ شباط إلى ١٨ كانون الأول ١٩٦٣ أصبح بعدها عضواً في حزب البعث عام ١٩٦٥ تم إرجاعه إلى الخدمة العسكرية في رتبة لواء ورئيساً للوزراء ثم تقاعد. للمزيد ينظر: الدوري، سيف الدين، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، ط ١، الدار العربية للعلوم، عمان ٢٠٠٨.

(٣) عبد الوهاب الشواف: ولد في بغداد ١٩١٦، تلقى تعليمه في الكلية العسكرية، كلية الأركان ثم تخرج من مدرسة كبار الضباط (ديفانتريس/ إنجلترا) ابن طبقة من الملاكين الدينية والده رئيس محكمة النقض الشرعية، عند قيام الثورة كانت رتبته مقدم ركن، مدير فرقة التدريب في مديرية التدريب العسكري، وزارة الدفاع، أصبح أمر لواء خاصة الموصل في ١٤ تموز ١٩٥٨ - حتى آذار ١٩٥٩ حتى آذار ١٩٥٩ عندما قاد ثورة في تلك المدينة فقتل خلالها.

(٤) ناظم الطبقجلي: عسكري وسياسي، ولد في بغداد ١٩١٣. ابن طبقة الملاكين الدينية الوسطى (ابن صاحب جريدة بين النهرين) التي ظهرت أيام الأتراك، كان عضواً في جماعة قاسم داخل حركة الضباط الأحرار، له ميول قومية عروبية وملتزم بالقيم الإسلامية، أعفى من أمرته في ١٤ آذار ١٩٥٩، وأعدم في ٢٠ أيلول ١٩٥٩ لاشترائه في ثورة الموصل. المرجع: بطاطو، المرجع نفسه ص ٩٢-٩٣

(٥) الزبيدي، المرجع السابق، ص ١٤٠، نقلاً عن غالب، صبيح علي، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، ط ٢، دار الجاحظ للطباعة والنشر بيروت ١٩٧١ ص ٦٧.

- وليس مرتين. أما مصير العائلة المالكة فكان مختلفاً عليه بين أعضاء اللجنة العليا للتنظيم^(١).
- ٢- القضاء على الإقطاع وتشريع قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين^(٢).
- ٣- تحقيق الإصلاحات الجذرية من جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وإزالة التخلف.
- ٤- الخروج من نطاق الاسترليني وتحرير اقتصاد ومالية العراق من سيطرة الاستعمار.
- ٥- استرداد حقوق الشعب العراقي لجميع ثرواته بما فيها النفط، والتصرف بها كما تقتضي مصلحة الشعب آخذين بنظر الاعتبار تبادل المنافع المشتركة والطرف الذي تمر به البلاد في الفترة اللاحقة^(٣).
- ٦- تحقيق العدالة الاجتماعية وتضييق الفوارق الطبقيّة بين أبناء الشعب العراقي وفسح المجال لجميع الكفاءات والمواهب^(٤).
- ٧- تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب ، وأن العراق هو ملك للعرب والأكراد والأقليات المتأخية^(٥).

كان عدد الضباط الأحرار الكلي حوالي ٢٠٠ ضابطاً أي أقل من ٥% من إجمالي ضباط الجيش^(٦). وهذا يعطى فكرة عن غياب أية مقاومة أو معارضة للانقلاب عند قيامها، علاوة على ذلك كانت الحركة سرية تعمل في ظل نظام سري جداً، وكان جميع المشاركين فيها يعيشون في ظل الخوف الدائم من أن ينكشفوا.

في صيف ١٩٥٦م على سبيل المثال ورد إلى سمع الحكومة العراقية أن هنالك شكل من أشكال التنظيم للضباط وتم إثر ذلك نقل عدد من الضباط الذين كانت تشك السلطات في أنهم منخرطون في تنظيمات سرية إلى مواقع أقل حساسية في الداخل، أو عينوا ملحقين عسكريين

(1) الزبيدي، المرجع نفسه، نقلاً عن مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد، وكذلك مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني، ص ١٤٠.

(2) الزبيدي، المرجع نفسه، ينظر أيضاً غالب، قصة ثورة ١٤ تموز ص ٦٨.

(3) غالب ، ، المرجع السابق ، ص ٥١-٥٢.

(4) الزبيدي ، ليث عبد الحسين، المرجع نفسه، ص ١٦٠.

(5) المرجع نفسه، ص ١٤١.

(6) بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، المرجع السابق، ص ٨٧.

في السفارات العراقية في الخارج، ونتيجة لحركة التنقلات تلك تم تعليق الاتصالات بين مجموعة عبد الكريم قاسم والهيئة العليا إلى ربيع ١٩٥٧ عندما توحدت المجموعتان.

كانت المشكلة الرئيسية التي تواجه الانقلابيين في الأشهر القليلة التي سبقت يوم ١٤ تموز مباشرة، تكمن في أن وحدات قليلة كان يجري تجهيزها بالذخيرة الحية لأسباب أمنية^(١).

وقد تم تقدير التوقيت الفعلي للانقلاب من قبل قاسم وعارف وحدهما وبدون أي تنسيق أو تعاون سياسي مع زعماء المعارضة، بالرغم من أنه تم إبلاغ كل من كامل الجادرجي^(٢)، من الحزب الوطني الديمقراطي، وكمال عمر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وفؤاد الركابي^(٣) من الحزب البعث العربي بالموعد قبل أيام قليلة فقط من التنفيذ^(٤).

تحرك لواء المشاة (٢٠) من جلولاء إلى الحدود الأردنية والتمركز هناك لحماية النظام الأردني، وكان هذا اللواء تحت إمرة الزعيم أحمد حقي وكان العقيد عبد السلام عارف معاون أمر اللواء، التابع للفرقة الثالثة التي يقودها اللواء غازي الداغستاني، أما الزعيم عبد الكريم قاسم فكان أمر اللواء (١٩) المتمركز في معسكر المنصور ليكون الخط الخلفي لعملية الدخول إلى بغداد والقيام بالانقلاب^(٥).

٤- انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ والسيطرة على قصر الرحاب:

بقى عبد الكريم قاسم في معسكر المنصور مع اللواء التاسع عشر وتمكن عبد السلام عارف من السيطرة على اللواء العشرين بأكمله الذي كان هو أمر لأحد أفواجه وكان ذلك اللواء مقرراً له الحركة نحو الأردن في وقت متأخر من ليلة ٣ تموز، ووجه اللواء للزحف على بغداد، ففي الساعة الرابعة والنصف من صباح ١٤ تموز دخل عبد السلام عارف بغداد على

(١) سلوغت، ماريون، فاروق من الثورة إلى الديكتاتورية العراقية منذ ١٩٥٨م، ترجمة ملك النبراس، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص ٨٢.

(٢) كامل الجادرجي: سياسي عراقي ولد عام ١٨٩٧ في بغداد من عائلة سنية ارستقراطية، كان والده رئيس بلدية بغداد العثمانية تخرج من كلية الحقوق ببغداد وعمل محامياً وأسس جريدة بعنوان "جماعة الأهالي" يعتبر سياسي مستقل، سار رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كما كان خصماً قوياً لنوري السعيد، وأحد المثقفين العاملين من أجل ثورة ١٩٥٨.

المرجع، خدوري، مجيد، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٣) فؤاد الركابي: ولد في الناصرية عام ١٩٣١، دخل كلية الهندسة في بغداد ١٩٤٣، وهنالك انضم إلى تنظيم حزب البعث عام ١٩٥٠، حتى أصبح أمين حزب البعث في العراق ١٩٥٢، بعد الثورة عين وزيراً للدولة في عام ١٩٥٨، ووزير التنمية (الإعمار)، استقال في

٧ شباط ١٩٥٩. المرجع: بطاطو، حنا، المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٤) بطاطو، المرجع نفسه، ص ٨٨-٨٩.

(٥) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٧٩.

رأس لوئه، وفي الساعة الخامسة عبر نهر دجلة إلى الجانب الغربي من بغداد، واستولى على دار الإذاعة اللاسلكية^(١). أفاق المواطنون العراقيون في الصباح الباكر من يوم ١٤ تموز على أنغام الموسيقى العسكرية من الراديو، وفي الساعة السادسة والنصف صباحاً أذاع عبد السلام البيان الأول للحكم الجديد مفيداً أن الجيش حرر الشعب من النظام الملكي وإقامة الجمهورية وطلب المساندة من الشعب، فكانت البيانات فيها الكثير من التحريض والإثارة. مما أدى إلى خروج الجماهير إلى الشوارع وكان الكثير منهم مدفوعاً بآرائه السياسية وحقه على رجالات الحكومة، وكان بينهم الكثيرون من الغوغاء ممن يتصيدون هذه المناسبات للسلب والنهب، وفي هذه الأثناء أرسلت وحدات من الجيش لمحاصرة واحتلال قصر الرحاب^(٢).

في تمام الساعة السادسة من صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، كانت العائلة الهاشمية في موعد مع القدر، فقبل ساعات صدرت الأوامر العسكرية بالتقدم لاحتلال قصر الرحاب^(٣). فتقدمت سرية مشاة من اللواء العشرين تقدر بحوالي ٤٠ جندياً نحو قصر الرحاب بقيادة الرائد منذر سليم وكانت الأوامر صريحة باحتلال قصر الرحاب حيث يقيم الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله وعدم السماح لأحد بالفرار^(٤).

وتم فتح النيران على القصر بعد أن أخذ كل جندي موقعه مما دفع الحرس الملكي الرد عليها بالمثل وهنا استدعى عبد الإله العقيد (طه البامرني) أمر الحرس الملكي مستفهماً الوضع فقال له أن الجيش قام بالانقلاب وأن الضباط القائمين بها أعلنوا الجمهورية وأنهم يطلبون من العائلة الملكية تسليم نفسها وأن الجيش كله مع الانقلابيين فلا جدوى من المقاومة^(٥).

(1) المرجع نفسه ، ص ٧٦-٧٧.

(2) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ، المرجع السابق، ص ١٧٩، مقابلة شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، وخاصة العقيد المهندس رجب عبد المجيد.

(3) قصر الرحاب، قصر بناه الأمير عبد الإله في جانب الكوخ في منطقة الوشاش، عام ١٩٣٩. المرجع السابق، الزبيدي، ، ثورة ١٤ تموز، ص ١٨٠.

(4) غالب، قصة ثورة ١٤ تموز ، المرجع السابق، ص ٧٠١.

(5) الجعفري، محمد حمدي، عبد الكريم قاسم، الضباط الأحرار المرجع السابق، ص ١٥٠.

وهنا تقدم الجنود والضباط إلى القصر من جهة المطبخ الذي تجمع فيه أفراد العائلة الهاشمية وخرجوا وهم يرفعون المناديل البيضاء، خرج أولاً عبد الإله والملك وبصحبتهما الملكة نفيسة والدة عبد الإله وهي سيدة عجوز والأميرة عابدية شقيقة عبد الإله والتي تولت تربية الملك فيصل الثاني والخادمة رازقية والطباخ التركي ومرافق الملك ثابت يونس^(١).

في أثناء خروجهم كان النقيب (مصطفى عبد الله) يرفع سلاحه ويقوم بالصراخ والشتم عليهم وخرج الجمع كله ليواجهوا نصف حلقة من الضباط، وهم النقيب مصطفى عبد الله، النقيب سامي مجيد، النقيب عبد الله الحديشي، النقيب منذر سالم، النقيب حميد السراج، الملازم أول عبد الكريم رفعت، في هذه الأثناء قام الضباط بإطلاق النار في الهواء فصاح به المرافق ثابت يونس أن يوقف إطلاق النار وعلى أثر ذلك سحب المرافق النقيب ثابت مسدسه وأطلق النار باتجاه النقيب مصطفى وأصابه بطلق ناري وطلقة أخرى أصابت النقيب حميد السراج وعلى أثر ذلك تخرج الموقف وتقدم النقيب عبد الستار سبع العبوسي خطوة إلى الأمام فأطلق رصاصه على العائلة المالكة، فسقط الملك وعبد الإله والملكة نفيسة والأميرة عابدية أما الأميرة هيام زوجة عبد الإله فقد جرحت هي والخادمة رازقية وقتل الطباخ التركي في نفس المكان وما هي إلا لحظات وانتهى كل شيء^(٢).

وقد أخبر نوري السعيد بالحركة، في وقت مناسب استطاع خلاله أن يترك داره ويعبر النهر، كان قد عهد إلى الرائد بهجت سعيد والمقدم وصفي طاهر بالتوجه بسريته إلى بيت نوري السعيد واعتقاله غير أن المهمة باءت بالفشل^(٣)، لأنها لم تجده، فقد هرب نوري السعيد إلى جهة مجهولة وهو في ملابس النوم وحمل مسدسه معه، ظل مختبئاً يومين قبل أن يغدر به ويُقتل وتُسحل جثته في شوارع بغداد ثم نقلت جثته إلى وزارة الدفاع إذ اطلع عليها عبد الكريم قاسم وعدد من الوزراء وكبار ضباط الفرقة وبقيت هنالك إلى أن حل الظلام وختل الشوارع فتم نقلها إلى مقبرة باب المعظم إذ دفن هناك^(٤). لقد قتل جميع أفراد العائلة وتابعيهم دون نظر ومراعاة للعمر والجنس.

(1) الزبيدي، ليث، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(2) دي غوري، العقيد جيرالد، التكريتي، طه سليم، ثلاثة ملوك في بغداد، الأهلية للنشر، عمان، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٢٨٩.

(3) غولمان، ولدمار، عراق نوري السعيد، المرجع نفسه، ص ٩٠.

(4) دي غوري، العقيد جيرالد، التكريتي، طه سليم، ثلاثة ملوك في بغداد، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

مجريات الأحداث بعد انقلاب ١٤ تموز:

استمرت لهجة التحريض على العنف والإثارة لبعض الوقت، وكانت البيانات المتباينة يعقب بعضها بعضاً في الإذاعة، رغم أنه كان يذاع نداء مسؤول يدعو في أوله إلى الهدوء والنظام ثم سرعان ما تبدأ لهجة الثورة وقيام الجمهورية العراقية كحكومة تتبع من الشعب، فقامت الجماهير من سكان الأحياء الفقيرة في ضواحي بغداد بالاندفاع إلى مبنى السفارة البريطانية وقتل أحد مساعدي السفير برصاصة طائشة ونهب السفارة وحطموا تمثال الملك فيصل الأول، ثم اندفعوا إلى شارع الرشيد حيث حي السعدون حيث يسكن الأجانب واستولوا على سيارة يستقلها بعض الزوار الأجانب كانت تريد أن تتجه بهم إلى وزارة الدفاع لحمايتهم هناك، لكن أنزلوا الركاب من السيارة وذبحوهم وسط الشارع على مرأى من الناس، قيل أنه جرى الاعتقاد بأن ركاب السيارة هم بعض من وزراء نوري السعيد في حين أن ثلاثاً من الضحايا أردنيون، وواحد منهم ألماني، والآخر رجل أعمال أمريكي^(١).

هذه الأعمال الوحشية لم تدم طويلاً، فما أن وصل عبد الكريم قاسم بجيشه إلى بغداد حتى عين أحمد صالح العبدى^(٢)، حاكماً عسكرياً، وتبع ذلك إعلان الأحكام العرفية، ثم نزول الدبابات العسكرية إلى شوارع بغداد، واتخاذها مواقع لها في النقاط الحيوية في المدينة، وانتهت بيانات الإثارة من الإذاعة وحلت محلها التحذيرات الرادعة للسكان المحليين بالالتزام بالنظام، وهكذا عاد الأمن والهدوء.

لم يكن القائمون بالانقلاب العسكري لهم القدرة في أن يدخلوا في نزاع مع الدول الأجنبية قد يكلفهم خسارة انتصارهم الذي حصلوا عليه بسهولة، ولذلك كان من السهل عليهم بما لدى الجيش من معدات عسكرية حديثة، تفريق الناس وإعادة النظام. وساعد على ذلك ما بدأت الإذاعة تذيعه من بيانات تؤكد احترام الحكومة الجديدة للعهد والمواثيق الدولية، وللاستثمارات الأجنبية في البلاد^(٣).

(1) الزوبعي، العراق من مذكرات دبلوماسية بريطانية، ص ١٣، ص ١٥.

(2) أحمد صالح العبدى: عربي سني، ولد في بغداد ١٩١٢، ابن طبقة صغار الملاك، كان عضو في جماعة قاسم داخل حركة ضباط الأحرار، يعتبر محافظ اجتماعي، هو صديق شخصي لقاسم، تولى رتبة زعيم ركن، ورئيس أركان وحاكم عسكري عام، احتفظ بالمنصب حتى ٨ شباط ١٩٦٣ ثم تقاعد. المرجع: بطاطو، الكتاب الثالث، المرجع السابق، ص ٩٠.

(3) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٩٠ - ١٢٠.

على الرغم من أن القائمين جماعة صغيرة من الضباط الصغار، إلا أنه قوبل في بغداد بارتياح عام^(١)، وبدا أنه حصل على تأييد غالبية الجيش^(٢)، وكان مقبولاً من جميع طبقات الشعب تقريباً^(٣) على اختلاف وجهات نظرهم السياسية. لأنهم كانوا يأملون ويطمعون بتغيير جذري للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق، وهذا ما يفسر الاستقبال والترحيب اللذين قوبل بهما الانقلاب.

كانت المسألة السياسية الضاغطة على تفكير عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، تكمن في ضرورة الإسراع في تثبيت أركان الجمهورية ومسألة إضفاء الشرعية على المراسم والبيانات الصادرة، وكان الاتفاق بين الضباط الأحرار قبل الانقلاب على إعطاء صلاحيات رئاسة الجمهورية لمجلس السيادة تحقيقاً لمبدأ القيادة الجماعية ومنعاً لانفراد شخص واحد بالسلطة، لذلك أصدر عبد الكريم البيان الثاني بتوقيع القائد العام للقوات المسلحة بإنشاء مجلس سيادة يتكون من ثلاثة أعضاء هم:

- ١- الفريق: محمد نجيب الربيعي - رئيساً.
- ٢- السيد: محمد مهدي كبة - عضواً.
- ٣- السيد: خالد النقشبندي - عضواً^(٤).

كتب ببغداد في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، وبذلك وجد مجلس السيادة مكوناً من رئيس وعضوين^(٥) كان القصد منه وإن لم يعلن ذلك رسمياً، أن يكون الإدارة الدستورية التي تحل محل الملكية، ثم أعلن عن تشكيل وزارة جديدة احتفظ عبد الكريم قاسم برئاستها وتولى فيها عبد السلام عارف منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة.

كما عين محمد حديد، وهو من التجار التقدميين، وعضو بارز في الحزب الوطني الديمقراطي وزيراً للمالية، وعبد الجبار الجومرد^(٦) وهو من الموصل ومعروف كشخصية

(1) بينروز، العراق دراسة في علاقته الخارجية، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(2) غالب، صبيح علي، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(3) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(4) حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، المرجع السابق ص ٧٢-٨١.

(5) حدوري، مجيد، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨١، ص ١٣٠.

(6) عبد الجبار الجومرد، من الموصل، ابن تاجر من الطبقة التجارية الوسطى بالموصل، تخرج من كلية الحقوق وعمل محامياً ثم نائبا قبل قيام الثورة، تولى منصب وزير الخارجية في بداية الحكم الجمهوري أيام عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ حتى استقال ١٩٥٩.

سياسية محايدة وزيراً للخارجية، وإبراهيم كبة، وهو أستاذ جامعي معروف بميوله الماركسية وزيراً للاقتصاد، والسيد صديق شنشل^(١)، وهو عضو بارز في حزب الاستقلال، وعرف بتعاونه مع حركة رشيد عالي عام ١٩٤١، وزيراً للإعلام^(٢). وفؤاد الركابي وهو من البعثيين الشباب المعروفين وزيراً للأعمار، وهديب الحاج حمود، وهو من ملاك الأراضي المعروفين بأرائهم التقدمية، وزيراً للزراعة، أما الوزارات الأخرى فقد جاءت الترشيح لها من قبل الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا^(٣).

كما اتبع تغييراً في مناصب كبار ضباط الجيش، فقد جهد الحكام الجدد إلى اختيار الضباط ممن يوثق بولائهم لهم، وصار الولاء الشخصي أهم من الكفاءة العسكرية في الترقية إلى المناصب العليا، وقد تضمن التغيير تعيين رئيس جديد للأركان وقادة جدد للفرق الأربع كما تضمن إحالة عدد كبير من الضباط على التقاعد^(٤).

ردود الفعل الإقليمية والدولية للانقلاب:

بالنسبة للتغيرات التي أحدثها الانقلاب في المجالين الإقليمي والدولي؛ مما لا شك أن الانقلاب قد أحدث هزة عميقة في منطقة الوطن العربي، فأصبحت حكومة العراق الجديدة في أجواء معادية لشاه إيران^(٥)، وهددت الحكم الهاشمي في الأردن^(٦) فأعلن عن انسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي وألغى يوم ١٥ يوليو ١٩٥٨ م.

لكن في الوقت نفسه اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالحكومة الجديدة^(٧)، فقد كان الرئيس عبد الناصر في طريق عودته من يوغسلافيا للقاهرة وبلغه أخبارها، فتم التأييد والاعتراف بالحكومة الجديدة. ولكنه كان خائفاً من أن يتدخل الغرب عسكرياً في العراق

(1) صديق شنشل: من الموصل، ولد عام ١٩١٠، كان عمله قبل الثورة محام، ابن تاجر من الطبقة العليا، كان وزير الإرشاد وسكرتير حزب الاستقلال، استقال من منصبه شباط ١٩٥٩. المرجع: ا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، المرجع السابق ص ١٢٥.

(2) بينروز، العراق دراسة علاقاته الخارجية، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(3) حسين، سقوط النظام، المرجع السابق، ص ٨٢.

(4) بينروز، العراق، المرجع نفسه، ص ٣٣٧.

(5) الزبيدي، المرجع السابق، ص ٢١٣، عبد الجبار الجومرد، من حياتي ١٩١٠-١٩٧١ م، مخطوطه غير منشورة الموصل.

(6) الزبيدي، المرجع نفسه، جريدة الوقائع العراقية، التاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٨، ص ١٥.

(7) بينروز، العراق، المرجع السابق، ص ٣٣٧.

للإجهاد على الانقلاب وبتأثير هذا الخوف طار عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي للتشاور مع قاداته حول مدى الدعم الذي كان باستطاعتهم تقديمه للعراق الجديد (١).

ومن موسكو قفل راجعاً إلى دمشق، العاصمة الثانية للجمهورية العربية المتحدة حيث أعلن من هناك قراره بتنفيذ التعبئة الخاصة في صفوف القوات المسلحة لدولة الوحدة كمؤشر لتصميمه على الدفاع عن الثورة العراقية مهما كلفه الأمر (٢).

كما بدأ العهد الجديد أعماله في حقل السياسة الخارجية، فأعلن في الحال عن قيام علاقات دبلوماسية مع الأقطار الشيوعية بما فيها الصين (٣)، أما عن موقف دول حلف بغداد، فكان من المفروض أن ينعقد مجلس حلف بغداد في اسطنبول يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ على مستوى رؤساء حكومات الدول الأعضاء فيها، إلا أن الثورة حالت دون ذلك، وقد أصدرت الدول الأعضاء في الحلف بياناً استنكرت أحداث انقلاب ١٤ تموز ووصفتها بأنها "تأثير هدام قادم من الخارج وأن قادة الانقلاب يستلهمون أفكارهم من دولة أجنبية" (٤). إلا أن الحكومة العراقية الجديدة لم تتسحب من الحلف المذكور إلا في ٢٤ آذار ١٩٥٩.

(1) مقلد، إسماعيل صبري، الصراع الأمريكي - السوفيتي حول الشرق الأوسط، المرجع السابق ص ١٧٣.

(2) هيكل محمد حسنين، حكاية العرب والسوفيت، شركة الخليج للصحافة، الكويت، ١٩٧٩، ص ٦٩.

(3) بينروز، أدبث المرجع السابق، ص ٣٤١.

(4) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، المرجع السابق، ص ٢٥٩.

المبحث الثاني

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانقلاب

جاء الانقلاب في ١٤ تموز ١٩٥٨ من العراق مفاجأة تامة للعالم الخارجي في الأوساط الرسمية وغير الرسمية، وقد أدى أيضا إلى تخوف القوى الغربية الإمبريالية من قيام دولة تنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة، تكون غنية تستطيع ضم دول عربية أخرى إليها، وتهدد مصالح أمريكا والغرب في السعودية ودول الخليج ويقف نداً متكافئاً لإسرائيل وإيران وتركيا.

في بداية الانقلاب تم الاعتداء على السفارة الأمريكية في بغداد من قبل مجموعة من المتظاهرين ، وقتل على أثر هذا الاعتداء أمريكيان أحدهما رئيس شركة بيكتل ، وتم حرق جهاز الإرسال في السفارة ، وبعد ذلك أرسلت قوة أمن لحماية السفارة من أي غضب شعبي قد يُتخذ حجة للتدخل ضد الانقلاب ، وكذلك لمنع لجوء نوري السعيد أو غيره من رجال النظام القديم إليها ^(١).

كان الانقلاب سريعاً ومفاجئاً وبشكل سري وهو من أهم أسباب نجاحه ، حتى أن عبد الناصر تفاجأ بهذا الانقلاب مثل بقية دول العالم ، حيث غير وجهة سفره إلى مصر وعودته إلى يوغسلافيا والسفر جواً إلى موسكو ^(٢)، وكانت أيضا صدمة عنيفة للإدارة الأمريكية ، حيث علق الرئيس أيزنهاور على الثورة مباشرة " إن هذه البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتماداً كلياً في أن تكون الحصن المنيع للاستقرار في تلك المنطقة " ^(٣)، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على العراق لتنفيذ مصالحها في المنطقة من خلال زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية ليكون الواجهة الأمريكية في المنطقة. ولهذا دعا الرئيس أيزنهاور إلى عقد مؤتمر بالبيت الأبيض وعلم من ألين دالاس Allen Dulles ^(٤) المسؤول عن وكالة المخابرات المركزية ^(٥)، بأن الرئيس اللبناني

(١) العزاوي ، جاسم كاظم ، ثورة ١٤ تموز ، أسرارها - أحداثها - رجالها - حتى نهاية عبد الكريم قاسم ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد، ١٩٩٠، ص١٤٣.

(٢) خدوري ، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٧٩.

(٤) العاني، فاطمة حمدي عبد الرحمن، العلاقات العراقية - البريطانية (١٩٦٧-١٩٨٧)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٨ .

(٥) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤-١٩٧٥، المرجع نفسه، ص٥٢١، ص٥٢٣.

كميل شمعون^(١) قد ألح وطلب عن طريق روبرت. م. ماكلينتوك McClintok سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى لبنان لإرسال قوات تدعم الكيان اللبناني في وجه مد متزايد من الحركات الثورية المناهضة له. لكن الولايات المتحدة كانت تتردد في الاستجابة اعتقاداً منها بأن الأحداث في لبنان في ذلك الحين كانت مسألة داخلية لا تعدو كونها صراعاً على تولي الحكم.

فقد كان العراق قبل قيام الانقلاب مهتماً بالوضع الداخلي في لبنان والأردن، وقد أراد نوري السعيد إرسال الجيش العراقي للأردن، وكان الغرض منه هو التوجه إلى لبنان لدعم حكومة الرئيس شمعون^(٢). ومهما يكن من أمر، فإن إرسال اللواء من جلولاء إلى الأردن وقيام الضباط الأحرار بتغيير وجهة مسيرة الجيش وزحفه إلى بغداد، كانت الفرصة السانحة للقيام بالانقلاب يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

ما أن وصلت أخبار الانقلاب إلى القاهرة ودمشق حتى كانت الجماهير تتظاهر في الشوارع، وأرسلت كل من القاهرة ودمشق برقيات تهنئة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم وحكومته. وكما ذكرت سابقاً أول بلد عربي اعترف بالحكومة العراقية الجديدة هي الجمهورية العربية المتحدة، أما خارج العالم العربي فقد اعترف الاتحاد السوفيتي في ١٦ تموز بحكومة عبد الكريم قاسم أي بعد يومين من الانقلاب، وتلا ذلك في وقت قريب إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما^(٣).

ثم اجتمع أيزنهاور مع وزير خارجيته دالاس ونائبه ريتشارد نيكسون لدراسة التقارير التي تلقتها وزارة الخارجية عن الانقلاب، أعقب هذا الاجتماع، اجتماع عاجل لزمع الكونغرس في البيت الأبيض، في هذا الاجتماع ألقى ألن دالاس رئيس دائرة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) معلومات إيضاحية حول ما حدث في العراق أكد فيها أنه قد أطيح

(1) الرئيس اللبناني كميل شمعون الذي كان حليفاً للغرب ورفض قطع علاقات لبنان مع فرنسا وبريطانيا أثناء أزمة السويس ١٩٥٦ وقبوله بمبدأ أيزنهاور، مما أوجد حالة من الغضب الشعبي العربي اتجاهه، ومع تنامي المد القومي في لبنان، شكلوا جبهة معارضة ضد تجديد فترة حكمه مرة أخرى، فطالب بإجراء تعديل لمواد الدستور حتى يتولى الحكم فترة ثانية، أخذت المعارضة شكل حرب أهلية، فأعلنوا عليه العصيان والتمرد، قدم للجامعة العربية اتحاما ضد الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان بتاريخ ٢١ أيار ١٩٥٨، فأرسل فريق من الأمم المتحدة لمراقبة الأوضاع في لبنان، فكان قد ألح وطلب من الأمريكيين التدخل في لبنان لمساعدته. المرجع عبد الحميد، محمد كمال، الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م، ط٤، ص٣٨٩-٣٩٠.

(2) خلدوري، العراق الجمهوري، ص٨٠-٨١.

(3) صحيفة الجمهورية، العدد ٢، ١٨ تموز ١٩٥٨، بغداد. عن كتاب ثورة ١٤ تموز في العراق، ليث الزبيدي، المرجع السابق، ص ٢١٠، مقلد إسماعيل صبري، الصراع الأمريكي - السوفيتي حول الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ١٧٣، ص ١٧٤.

بحكومة نوري السعيد الموالية للغرب بانقلاب عسكري موالي لعبد الناصر^(١)، وبهذا اعتقدت الولايات المتحدة كباقي دول العالم أن الثورة في العراق هو انقلاب ناصري^(٢)، ولم تكن المفاجأة بالانقلاب في داخل الولايات المتحدة فقط ، فقد ذكر السفير الأمريكي غولمان في بغداد أنه فوجئ بقيام الانقلاب ولم يكن يملك أي معلومات عن قادتها^(٣)، وهذا دليل على خطأ المعلومات المتوفرة لدى الإدارة الأمريكية عما حصل في العراق .

ثم اجتمع الرئيس أيزنهاور في البيت الأبيض مع ألين دالاس وقال له: "تشجع لقد اتخذت قراري سنتدخل"^(٤). وقال الرئيس إن إجراءاته تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، وإلى مبدأ أيزنهاور لا سيما أن لبنان والأردن من بين الدول التي وافقت على مبدأ أيزنهاور، وتباحث كذلك مع زعماء مجلس الشيوخ والكونغرس بشأن الموافقة على إرسال القوات إلى لبنان فتمت الموافقة.

الإنزال الأمريكي في لبنان:

تحركت الولايات المتحدة بشكل سريع وفعال للحيلولة دون أن تفقد السيطرة على المنطقة بتكرار الثورات في الأردن ولبنان والسعودية والكويت ، أراد دالاس أيضا أن يبرهن على قوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، ونتيجة لطلب تقدم به الرئيس كميل شمعون للتدخل لحماية لبنان من أي تدخل خارجي ، ومن حدوث حرب أهلية^(٥)، وفي اجتماعات الرئيس الأمريكي مع بعض وزرائه ومع الكونغرس الأمريكي في يوم اندلاع الانقلاب ومع هيئة الأركان والدفاع ، وتوصلوا على ضرورة العمل السريع للسيطرة على الموقف. وفي الساعة الخامسة وخمس دقائق مساءً، دعي مجلس الأمن القومي لإبلاغهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنزال القوات في لبنان ، وخلال ساعات بدأت القطع البحرية تتحرك متجهة إلى السواحل

(١) عبد ، كوثر عباس ، العلاقات العراقية - الأمريكية (١٩٤٥-١٩٥٨) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

(٢) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع نفسه، ص ٨٢ .

(٣) عبد، المرجع السابق ، ٢٠٥ .

(٤) برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، المرجع السابق ص ٥٢٤ .

(٥) الوندواوي ، مؤيد، وثائق ثورة تموز، المرجع السابق، ص ٣٨-٤٠ .

اللبنانية ، أعطيت الأوامر للأسطول الأطلسي بأكمله ليكون على استعداد في حالة الطوارئ وكذلك الأسطول الباسيفيكي لتزويد الأسطول السادس بما يحتاجه من السفن والرجال .^(١)

إن تحرك الأسطول السادس الأمريكي نحو المياه اللبنانية جاء قبل اندلاع الانقلاب في العراق بيوم واحد تقريباً، حيث نجد أن السفير الأمريكي في بيروت ، أخبر الرئيس كميل شمعون بأن القوات ستصل خلال ٤٨ ساعة ولكن بعد ٢٤ ساعة كانت قوات المارينز وقوامها (٤٠ ألف جندي) نزلت على السواحل اللبنانية دون علم أحد^(٢)، وقد قامت بتحضير قوات إضافية أخرى بعد اندلاع الانقلاب تحسباً من تطور الأحداث إلى الأسوأ.^(٣)

وحاولت بريطانيا الاشتراك بالتدخل في لبنان في ١٧ تموز حيث نزلت كتيبتان من جنود المظلات البريطانية في الأردن قادمة من قبرص بناء على طلب الملك حسين ، خشية من قيام الجمهورية العربية المتحدة بمحاولة لقلب نظام الحكم في الأردن^(٤) . قام خمسون مقاتلاً أمريكياً بالتحليق على ارتفاع منخفض حول الأردن كإحدى مظاهر مساعدة الولايات المتحدة للأردن ضد أي تدخل خارجي.

لقد فهمت القيادة العراقية أن الإنزال الأمريكي في لبنان القصد منه التمهيد لغزو العراق وتغيير النظام الجديد ، ولكن كان إنزال الأسطول السادس الأمريكي في لبنان لعدة أسباب، أهمها:

- ١- حماية لبنان من حدوث ثورة شعبية فيها.
- ٢- التدخل الخارجي من قبل الجمهورية العربية المتحدة.
- ٣- التدخل في العراق إذا ما تطورت الأحداث بشكل سلبي.

ولكن التطمينات التي قدمتها الحكومة العراقية للسفير الأمريكي غولمان في بغداد عند مقابلة قادة النظام الجديد في ١٥-١٦ تموز ١٩٥٨ جعل غولمان يطلب من عبد الكريم قاسم إجلاء الرعايا الأمريكيين، على الرغم من حساسية الموقف ، لأن السماح بخروج الرعايا الأمريكيين

(١) ميلر ، ريتشارد ، وأ ج همرشولد ، دبلوماسية الأزمات ترجمة عمر الأسكندراني ، دار الحماني للطباعة بيروت ١٩٦٢ ، ص ٢٨٢-٢٨٥ .

(٢) كوبلان ، ، لعبة الأمم للأخلاقية في السياسة الأمريكية ، المرجع السابق ص ٢٧ .

(٣) خدوري، العراق الجمهوري ، المرجع السابق، ص ٧٩ .

(٤) ميلر ، ، دبلوماسية الأزمات ، المرجع السابق ، ص ٢٩٦-٢٩٧ .

والبريطانيين يعطي احتمال تدخل عسكري وعدوان من قبلهم ضد النظام الجديد ، مما جعله يتعامل مع طلب السفير بحساسية ، لذلك أوضح قاسم بعدم وجود مبرر لذلك بعد أن أعطى للسفير وعداً بحماية الرعايا الأمريكيين، وبعد الضغط وافق قاسم ولكن بشرط، حتى لا تطلب دول أخرى مغادرة رعاياها ، وفي المقابلة الثانية تم وضع خطة الجلاء إذا ما تطلب الأمر. استمرت القيادة الجديدة في إظهار الود والصداقة مع الولايات المتحدة والتصميم على حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم^(١)، وتعدت القيادة العراقية باستمرار تدفق النفط والسير بنفس السياسة الخارجية مع المحافظة على سيادة العراق، وعدم التعرض للمصالح الغربية.

جعل هذا التصرف الولايات المتحدة تنتظر في تغيير موقفها، وتقوم بنصح بريطانيا بعدم التدخل، كما رفضت طلب الأردن للمساعدة العسكرية للتدخل العسكري ضد العراق^(٢)، حيث أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي في عمان ، الحكومة الأردنية (سمير الرفاعي) رفض الولايات المتحدة المساعدة والدعم للأردن للتدخل العسكري في العراق، ونقل أيضاً رؤية الإدارة الأمريكية بان التدخل سوف يجلب نتائج عكسية، كما عارضت التدخل العسكري التركي بالاتفاق مع الجانب البريطاني ، بالإضافة إلى تقديم النصح لهم بعدم التدخل العسكري في العراق أو حتى التدخل في شؤونه الداخلية^(٣).

مباحثات واشنطن مع بريطانيا حول العراق

سافر سلوين لويد Sellwyn Lloyd^(٤) وزير الخارجية البريطاني إلى واشنطن ، ليلة ١٦-١٧ تموز لإجراء المباحثات مع جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي حول أزمة

(١) الزوبعي ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين البريطانيين، المرجع السابق، ص ٧٥-٨٣.

(٢) العاني ، نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج ١ ، المطبعة العربية، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٤٢-١٤٣.

(٣) الاعظمي ، وليد محمد سعيد ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية، بغداد ١٩٨٩، ص ٦٠-٧٤.

F.O., 371/134200, Secret, from Amman to FO, No.957, 22 July 1958.

F.O.,371/134212,Top Secret,from Washington to FO , No.1962 , 19 July1958

(٤) سلوين لويد: سياسي بريطاني من حزب المحافظين ووزير خارجيه ارتبط سيرته بالعنوان الثلاثي على مصر ولد ١٩٠٤ إحدى ضواحي ليفربول، درس الأدب والتاريخ في جامعة أدنبره ثم درس القانون في جامعة كامبردج عمل محامياً.ممسقط رأسه واشترك في الحرب العالمية الثانية، تدرج في الرتب العسكرية إلى رتبة عميد ، في عام ١٩٤٥ انتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني، خلال وزارة تشرشل، عين وزيراً للدولة ثم وزيراً للتموين فالدفاع، ثم خلف ايدين في وزارة الخارجية بعد تولي الأخير رئاسة الوزراء عام ١٩٥٥ في فبراير ١٩٥٦ زار القاهرة وزار اسرائيل في ذلك العام واشترك مع كرستيان بينو الفرنسي وبين غوريون (رئيس وزراء إسرائيل) في تدمير الاعتداء الثلاثي وإشعال حرب السويس عام ١٩٥٧ بعد استقالة الويد احتفظ بوزارة الخارجية في حكومة ماكميلان ثم اخلي من منصبه عام ١٩٦٢، بعد خروج المحافظين من الحكم.

المرجع، عطية الله، أحمد ، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة ، ط٣، ١٩٦٨م، ص ٦٣٣.

الشرق الأوسط وتنسيق الجهود والخطط لمواجهةها ، في الاجتماع الأول أوجدوا مبرراً لتدخل القوات البريطانية إلى الأردن لعدم وجود قوات طوارئ في المنطقة، وتم عقد اجتماع آخر لتحديد نفوذ الجمهورية العربية المتحدة، أعطى الجانب الأمريكي التطمينات بعدم الانسحاب من لبنان على المدى المنظور، وهو الذي تريده بريطانيا حتى لا تكون الأزمة على كاهلهم فقط، أما عن الأردن فقد رفض الجانب الأمريكي المشاركة في التدخل العسكري هناك، كما أسلفنا سابقاً. واتفق الطرفان في مسألة الكويت، وكانوا متشددين في حماية الكويت ومنطقة الإحساء لاستمرار تدفق النفط ، وعدم السماح لأي تدخل أو احتلال من جانب العراق للكويت، وتحضير قوة بحرية للتدخل إذا تطلب الأمر، واتفقا أيضاً على سلوك الجانبين من التهديدات السوفيتية وموضوع ميثاق بغداد ومواقفهم في الأمم المتحدة، واتفقا على صيغة نهائية تخص العراق وهي " لقد اتفقا انه ليس هنالك مجالاً قطعاً للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للقيام بعملية عسكرية للإطاحة بنظام التمرد في العراق، إذا ما تطورت ثورة مضادة فان الوضع بالطبع سوف يكون مختلفاً. ولكن إذا ما عزز النظام نفسه بسيطرة فعلية فإنه علينا حينذاك تقدير حجم وطريقة تعاملنا معه"^(١)، وصرح دالاس خلال إحدى الاجتماعات حيث قال: "جميع القادة الموالين للغرب في العراق قد انهوا وليس هناك في الوقت الحاضر أية معارضة منظمة للحكومة الجديدة، وعليه فان التدخل الغربي سيكون مغامرة كريهة جداً، وفي حالة تمسكنا الشديد بتجهيزات النفط في الخليج ينبغي علينا مساومة العراقيين الذين سيرغبون ببيع نفطهم للغرب، وقد نجد، على شرط أن نبقي صبورين، أن الوضع في العراق قد يبرز مع الزمن ممثلاً لما حصل في إيران تحت حكم مصدق"^(٢).

إن قرارات اجتماعات واشنطن بين لويدي - دالاس ، أقرت نجاح الانقلاب وفتحت الطريق أمام حصول النظام الجديد على الاعتراف، وجاء ذلك نتيجة عدم إعلان القادة الجدد الانسحاب من ميثاق بغداد ، ووجود رغبة باستمرار العلاقات الطيبة السياسية والاقتصادية والثقافية مع الغرب ، أعطى أملاً أكبر لبريطانيا بإبقاء العراق في الميثاق مستقبلاً^(٣).

(١) مؤيد الوندائي، وثائق ثورة تموز، المرجع السابق، ص ٨٦-٨٩.

(٢) حسين ، خليل إبراهيم ، موسوعة ١٤ تموز، ج ٦ ، ص ١٠٣.

(٣) مؤيد الوندائي ، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، المرجع السابق ، ص ١٩٢.

كما أكد الجانبان على أن تدخل بلديهما سينحصر في الشرق الأوسط على لبنان والأردن ، كما اتفقا على أن لا يمتد هذا التدخل إلى العراق ، ما دامت الحكومة الجديدة تحترم المصالح الغربية وخاصة استمرار تدفق النفط .^(١)

وعلى ضوء ذلك لم تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء العلاقات السابقة مع العراق قبل أن يتأكدوا من سياسته حيث كان الاطمئنان على ملف النفط وقضية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة مراقبة العناصر الموالية للشيوعية وبالرغم من تجميد عضوية العراق في ميثاق بغداد وإلغاء المساعدات الأمريكية للعراق.^(٢)

شنت الوسائل الإعلامية الأمريكية حملة شرسة ضد الانقلابيين في العراق ووصفتهم بالدمويين، بعد انتشار خبر مقتل رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري السعيد ، ولكن بعد إعلان مقتله رسمياً من الحكومة العراقية ، أخذت الحملة بالفتور ، وكان ذلك تغطية على التجاء وزير المالية في الاتحاد العربي عبد الكريم الأزري إلى السفارة الأمريكية في بغداد ، وتم تدبير عملية تهريبه ، ويذكر السفير الأمريكي غولمان عملية تهريبه حيث كانت السفارة مطوقة بالدبابات العراقية لمنع لجوء نوري السعيد إليها ، وذكر أيضا في تقرير خارجية بلاده أنه ساعدهم في ترجمة البيانات والتصريحات الأولى للثورة.^(٣)

الاعتراف الأمريكي - بالنظام الجمهوري العراقي

كانت الإدارة الأمريكية تعمل على خطوات في الاتجاه الدبلوماسي، على الرغم من إنزال قواتها المشاة البحرية المارينز في بيروت. فأوفد الرئيس أيزنهاور روبرت مورفي^(٤) Robert Murphy معاون نائب وزير الخارجية الأمريكي في مهمة إلى لبنان وباقي دول الشرق الأوسط، كالأردن، العراق، مصر.

(١) نورس، علاء كاظم، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية ، الدار الوطنية للنشر ، بغداد ١٩٩٠ ، ص

F.O., 371/2362.2 No.1948 (July 18) from Washington to Foreign Office.

(٢). برايسون ، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ، المرجع السابق ، ص ٣٦٠.

(٣) صفوت، نجدت فتحي ، العراق في مذكرات البلوماسيين الأجانب ، ط٢ ، مكتبة التحرير ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦٣.

(4) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، المرجع نفسه، ص ٥٢٨-٥٢٩.

في الأول من آب ١٩٥٨ اعترفت بريطانيا بالنظام الجديد^(١)، كما أعلنت الولايات المتحدة اعترافها في اليوم التالي. ويذكر ولدنمار غولمان الذي كان سفيراً للولايات المتحدة. في بغداد يومذاك في مذكراته: "أنه بعد إنزال جنود البحرية في لبنان، شعرت بوجود خوف لدى أركان العهد الجديد من احتلالهم للعراق، في الواقع، أثناء زيارتي الأولى لوزير الخارجية الجديد عبد الجبار الجومرد وبحضور شنشل وزير الأتباء والإرشاد، لمست هذا القلق عبر أسئلتها ولاحظت عدم ارتياحهما إلى مستقبل التحرك لمشاة البحرية"^(٢).

وصل روبرت مورفي وكيل وزارة الخارجية الأمريكي إلى بغداد في ٢ آب ١٩٥٨ ، في البداية قابل السيد مورفي السيد صديق شنشل وعرض عليه عند مقابلته بفتح مكتب استعلامات أمريكي ، كفرع من مكاتب أخرى تفتح في الشرق الأوسط لغرض التعاون مع دول المنطقة ، ومسح الفكرة المأخوذة عن بلاده كقوة إمبريالية ، أبدى شنشل اهتمامه بهذا العرض ، ثم قام السفير الأمريكي غولمان في بغداد بترتيب لقاء مع الزعيم قاسم بوزارة الدفاع يوم ٤ آب ١٩٥٨. ثم قابل كل من رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية ورئيس مجلس السيادة ، وطمان المجتمعون من القادة بعدم وجود أي نية للتوسع الخارجي ، واستقرار النظام الاقتصادي، وسيكون العراق صديقاً لكل صديق له ، أعربوا عن قلقهم من الإنزال الأمريكي في لبنان ، ورد مورفي على ذلك بقوله " إن الإنزال الأمريكي في لبنان قد جاء استناداً إلى الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة "^(٣). وأكد لهم أيضاً إن الولايات المتحدة لا تنوي مهاجمة العراق.^(٤)

كما تناقش مورفي مع القيادة العراقية الجديدة حول دور الحزب الشيوعي العراقي ، ومدى علاقة القيادة الجديدة مع الاتحاد السوفييتي، حيث بحث مع رئيس الوزراء حول قبول المساعدة السوفييتية قد تؤدي إلى فقدان الاستقلال ، فأكد قاسم للمبعوث الأمريكي بأنهم لم يجازفوا بأرواحهم للقيام بالانقلاب بقصد تسليمه إلى الاتحاد السوفييتي ولا إلى مصر، أكد أيضاً على استمرار تدفق النفط ومحاولة مضاعفة الإنتاج إلى ٥١% على الأقل.^(٥)

وبعد ذلك أجرى مقابلة مع عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي وتطرق بهذا الاجتماع حول ميثاق بغداد ، أبدى الجومرد بأن القضية معلقة في الوقت الحاضر، لأن القرار

(1) F.O. 371/2368: No. 221 (July 30, 1958) from Foreign Office to Stockholm.

(2) Gallman, op. cit, p.210.

(٣) F.O., 371/134213, British Embassy, Washington, No.432, August 1958.

(٤) ميلر، ريتشارد، و أج هر شولد، دبلوماسية الأزمات ، المرجع السابق، بيروت، ١٩٦٢ ، ص ٣١٦.

(٥) صفوت ، نجات فتحي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠.

اتخذ من قلة لا يمثلون الشعب العراقي ، وأخذ مورفي فكرة بأن القادة الجدد يريدون حل مشاكل البلد بإخلاص ويودون التعامل الجيد مع كافة دول العالم^(١).

إجمالاً إن الانطباع الذي خرج به مورفي هو أن النظام الجديد حريص على ما يظهر على الصداقة مع الغرب وأكثر جدية في حل مشكلاته^(٢).

(١) الوندواي ، مؤيد ، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

F.O., 371/134213, From British Embassy, to Washington, No.432, August 1958.

(2) الوندواي ، مؤيد ، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

المبحث الثالث

العهد الجمهوري، عهد عبد الكريم قاسم والصراعات الداخلية والخارجية وموقف الإدارة الأمريكية منها

١ - الصراع بين العسكريين:

أيدت الأحزاب والقوى السياسية الوطنية الثورة ، فقد صدرت بيانات التأييد من أول يوم للثورة من قبل الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال و الحزب الديمقراطي الموحد لكرديستان ، حيث اعتبرتها ثورة وطنية تحررية ، وأرسلت التهاني لنجاح الثورة ودعمهم وإسنادهم لها وللجمهورية .

كان الهدف المشترك الذي جمع مختلف الفئات التي عملت من أجل الانقلاب وباركت قيامه بحماس شديد هو الرغبة في الإطاحة بالنظام الملكي. لذلك ما إن تحقق هذا الهدف حتى تفككت عرى التآلف والاتفاق بينهم ودبّ إليهم الشقاق والخلاف.

كانت الخلافات مبدئية حادة عميقة الجذور، تتبع من أفكار وتصورات متباينة. فمعظم التيارات السياسية سواء اليمين المعتدل، جماعات الوسط وحتى من الجناح اليساري يرغبون في عودة الحياة البرلمانية للبلاد دون تدخل الحكومة في سير الانتخاب ودون قيود على الأحزاب السياسية. مثل الشيوعيين، والقوميين، حزب البعث.

كان منطلق الصراع بين العسكريين هو عدم تنفيذ قرار اللجنة العليا للضباط الأحرار، القاضي بتشكيل مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة العليا فور القيام بالحركة وأن يعهد إليه ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد ، وأن يمارس اختصاصاته خلال فترة انتقالية تحدد مسبقاً^(١). في نفس الوقت تتشكل حكومة مدنية مؤلفة من زعماء الحركة الوطنية وإرساء قواعد النظام الديمقراطي في البلاد، ثم حل مجلس قيادة الثورة ورجوع

(١) خدوري ، العراق الجمهوري، المرجع السابق ص٦٩-٧٠.

العسكريين إلى ثكناتهم أو اعتزال الخدمة العسكرية والانصراف إلى المشاركة في الحياة السياسية^(١).

كان العراقيون ينظرون إلى الدولة الأمة نظرة مختلفة ، فمنهم من ينظر إلى الكيان العراقي على أنه أمة منفصلة لها خصوصياتها وحضارتها وتاريخها المنفصل ، وأن طبيعة المجتمع العراقي تختلف عن طبيعة المجتمعات الأخرى، وقد قاد قاسم هذا التيار، أما القسم الثاني فينظر إلى الكيان العراقي كجزء من أمة عربية كبرى لها تاريخها ودينها وحضارتها المستقلة ، وأن الاستعمار أوجد هذه التجزئة لتكون لديه اليد الطولى في السيطرة على هذا الجزء الهام من العالم ، وكل واحد منهم يعتبر نفسه قومي وحسب مفهومه الخاص، وقد قاد هذا التوجه عبد السلام عارف، ولكن أصبح المصطلح الشائع لهم أن الأول بالوطنية والثاني بالقومية .^(٢)

ما لبثت الصداقة الحميمة بينهما تحولت إلى عداوة وصل حدّ التصفية الجسدية ، حين قاموا بالثورة ولم يكن لديهم أي انتماء حزبي ، ولكن كان عبد الكريم قاسم يميل إلى الحزب الوطني الديمقراطي، وعبد السلام محمد عارف يميل إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ، إن الأول ذو اتجاهات قطرية بعيداً عن الأفكار القومية ، أما الثاني ذو اتجاهات قومية وحدوية على حساب القطرية .^(٣)

فهما شخصيتان متناقضتان وليس بينهما أي رابطة فكرية أو عقائدية ، وكل ما يجمع بينهما هو الثورة ، وتولي السلطة بعد إزالة النظام الملكي وهو الهدف الأساسي لكل واحد منهم.^(٤)

كانت هناك أسباب كثيرة أثارت الخلافات بينهما ، ومنها الادعاءات والتصريحات الكثيرة لعبد السلام عارف كونه العنصر الرئيسي في نجاح الثورة ، وأنه الوحيد الذي تحمل أعباء ومخاطر اندلاع الثورة ، والخلاف حول الوحدة

(١) حسين ، سقوط النظام الملكي، المرجع نفسه، ص٦٩.

(٢) خدوري، العراق الجمهوري ، المرجع السابق ، ص١٠-١٣ .

(٣) علي، محمد كاظم، القوى السياسية والصراع الأيديولوجي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص١٤٦ .

(٤) حسين، خليل إبراهيم، موسوعة ١٤ تموز ، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩ ، ج ١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٦ .

مع الجمهورية العربية المتحدة وهو المطلب الأساسي عند عارف منذ اليوم الأول للثورة.^(١)

لذلك كانت دهشة واستغراب الضباط الأحرار عندما صدرت قرارات بتولي عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة، وأصبح العقيد الركن عبد السلام عارف نائباً لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة ولم يذكر شيئاً عن تشكيل مجلس قيادة الثورة. فعقدت اللجنة العليا للضباط الأحرار اجتماعاً في وزارة الدفاع مساء ١٤ تموز ١٩٥٨، وبحثت موضوع تشكيل مجلس قيادة الثورة فعارض عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ذلك، وشرعاً من مركز القوة، يوزعان المناصب الهامة على الضباط الأحرار.^(٢)

يعين الزعيم الركن أحمد صالح العبدى رئيساً لأركان الجيش والزعيم الركن عبد العزيز العقيلي^(٣) قائداً للفرقة الأولى والزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائداً للفرقة الثانية والزعيم الركن خليل سعيد قائداً للفرقة الثالثة والزعيم الركن محي الدين عبد الحميد قائداً للفرقة الرابعة.

كما عين المقدم رفعت الحاج سري مديراً للاستخبارات العسكرية وجاسم العزاوي سكرتيراً لوزير الدفاع^(٤)، كما عين العقيد الركن عبد الوهاب الشواف حاكماً عسكرياً وطلب منه بتنصيب رئيس لمحكمة العرفية العسكرية فنسب العقيد شمس الدين عبد الله، لكن في صباح اليوم التالي الموافق ١٥ تموز ١٩٥٨ ألغى تعيين العقيد الشواف وأصبح أمر حامية لواء الموصل وحل مكانه الزعيم الركن أحمد صالح العبدى حاكماً عسكرياً عاماً. ترك ذلك أثراً بالغاً

١ المرجع نفسه، ص ٦١-٦٢.

(2) النشاشيبي، ناصر الدين، حفنة رمال، دار الموعد للطباعة، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(3) عبد العزيز العقيلي: عربي سني من الموصل، ولد في عام ١٩٢٠، ابن لأحد إقرار الطبعة العاملة له ميول قومية عروبية، تولى زعيم ركن، أمر الفرقة الأولى. أعفى من أمرته في ١٨ شباط ١٩٥٩ وحوكم في أيلول بتهم الاشتراك بثورة الموصل لكنه برئ لعدم كفاية الأدلة. تقاعد عام ١٩٦٧.

(4) جاسم العزاوي: عربي سني من الموصل، ولد في عام ١٩٢٤، والده من الطبقة التجارية قومي مستقل، كان رئيس أول أركان عشية يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، أصبح سكرتيراً الخاص لوزير الدفاع ورئيس الجمهورية عبد الكريم قاسم، من تموز ١٩٥٨ حتى شباط ١٩٦٣، تقاعد فيما بعد، وأصبح وزيراً للإصلاح الزراعي من تموز ١٩٦٨ حتى ١٩٦٩. المرجع، حنا، بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، المرجع السابق ص ١٠٠.

في نفس العقيد الشواف، واعتبر تعيينه لهذا المنصب هو إيعاد له، وأن قاسم وعارف يحاولان إيعاد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وعدم تشكيل مجلس قيادة الثورة^(١).

إلا أنه أصر على عدم الالتحاق بمنصبه في الموصل، كما أخذ الضباط الأحرار من خليته وبعض الخلايا الأخرى للقيام بحركة انقلابية ضد قاسم وعارف للاستيلاء على السلطة وتشكيل مجلس قيادة الثورة إلا أن جهوده هذه باءت بالفشل بسبب الإنزال الأمريكي في لبنان^(٢). وسعى الضباط المواليون لقاسم بإقناع العقيد الشواف بالالتحاق بمنصبه في الموصل.

كان لتدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وظهور بوادر الزحف على العراق وإسقاط ثورته من قبل الجيوش التركية المحتشدة على طول خط الحدود التركية - العراقية والقوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن، تأجلت حركة الانقلاب التي كان الشواف يخطط للقيام بها^(٣).

بنفس الوقت كان الضباط الأحرار من أعضاء اللجنة العليا متذمرين من تصرف قاسم والعقيد عارف بسبب عدم إخبارهم بموعد الثورة. فالعقيد رفعت الحاج سري رفض الالتحاق بوزارة الدفاع عند سماعه نبأ الانقلاب من إذاعة بغداد غير أن قاسم وعارف بعثا المقدم نعمان ماهر الكنعاني إلى دار رفعت الحاج سري ليأتي به إلى وزارة الدفاع وقد رفض العقيد رفعت أول الأمر، إلا أن إلحاح المقدم نعمان جعله يلتحق بوزارة الدفاع على مضض كما أن العقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد المهندس رجب عبد المجيد. وباقي أعضاء اللجنة العليا لم يقرؤا تصرف قاسم وعارف للاستحواذ على السلطة، وقد بدا ذلك من الساعات الأولى للثورة ما دام لم يخبرا أعضاء اللجنة العليا بساعة الصفر، بالرغم من أن أغلبهم كان مع قاسم والعقيد عارف قبل قيام الثورة بأيام.

أن تصرف قاسم وعارف السابق الذكر قد ولد الشكوك لدى أعضاء اللجنة العليا بأنهما تأمرا عليهم من أجل الانفرد بالسلطة وإبعادهم عنها في مناصب ثانوية وعدم تطبيق مبادئ تنظيم الضباط الأحرار التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات اللجنة العليا، إضافة إلى تشكيل

(1) عبد الحميد، صبحي، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، البداية، التنظيم، الإشراف، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٤م، ص ١٢٩.

(2) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، المرجع السابق، ص ٣٢١.

(3) الزبيدي، المرجع نفسه، مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبد الله والزعيم محمد علي سعيد، ص ٣٢١.

مجلس السيادة بدلاً من مجلس قيادة الثورة الذي كان مزماً بالإعلان عنه في صباح يوم الثورة^(١).

لقد قاد هذا إلى استياء الضباط الأحرار، كما ساهم في نمو الخلافات والتوترات بين قادة النظام الجديد. حيث بدأ الصراع على السلطة بين رأسي السلطة ليس أكثر من خمس أيام على نجاح حركتهما المذهلة التي وضعت مقدرات البلاد في أيديهما^(٢).

بعد نجاح الانقلاب يوم ١٤ تموز حتى بدأ الخلاف يدب بين قاسم وعبد السلام عارف منذ اليوم الأول للانقلاب. كان سبب الخلاف هو طموح كل من قاسم وعارف نحو السلطة الفردية. ومحاولة إيجاد مبررات لإزاحة كل منهما الآخر.

حدث الخلاف الأول حول تصفية العائلة المالكة بالشكل الذي تمت فيه، إذ كان قاسم غير مقتنع بقتلهم جميعاً كما تذكر بعض المصادر^(٣)، وبسبب تدمير أغلبية الضباط الأحرار استغل قاسم الحادثة وبدأ يهاجم عارف ويلقي عليه اللوم لأنه هو الذي أمر بتصفيتهم، وذلك لكي يكسب الضباط الأحرار إلى جانبه ويعزل عبد السلام عارف^(٤).

أما الخلاف الثاني فقد حدث بسبب إجراء تعيينات للمراكز الهامة، فأخذ كل منهما يعين الأشخاص الذين يعتمد عليهم فالتعقد عبد السلام أراد تعيين الرائد صالح مهدي عمّاش^(٥) بمنصب مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة. أما قاسم فأراد تعيين الزعيم الركن إسماعيل العارف لذلك المنصب، فتعالى الصياح بينهما وترك عارف الاجتماع حتى قرر مجلس الوزراء في جلسة ١٥ تموز ١٩٥٨ اختيار شخص آخر. وجرى خلاف آخر حينما أراد عارف تعيين أحمد حسن البكر لمنصب أمر اللواء العشرين، ولكن قاسم لم يوافق على تعيينه بل عين العقيد هاشم عبد الجبار باعتباره أقدم رتبة ويحمل رتبة أركان^(٦).

(1) غالب، صبيح علي، المرجع السابق، ص ٥١-٥٢.

(2) رشيد، عبد الوهاب، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق ٢٠٠٢، ص ١٣٩، ص ١٤٢.

(3) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(4) المرجع نفسه، ص ٣٥٠.

(5) صالح مهدي عمّاش: الفريق الركن صالح مهدي عمّاش، عربي سني ولد في بغداد ١٩٢٥، هو ابن فلاح من طبقة الضمانين الزراعيين، تخرج من الكلية العسكرية وكلية الأركان، عضو في حزب البعث منذ عام ١٩٦٣ تولى منصب وزير الدفاع ١٩٦٣، نائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية ١٩٦٨ - ١٩٧٠، وعضو في مجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ - ١٩٧١.

(6) العارف، إسماعيل، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، لندن، ١٩٨٦، ص ٣٦٨.

على أن الخلاف الذي كثيراً ما أرق الزعيم عبد الكريم قاسم وجعله يشكك في تصرفات عبد السلام عارف هو إبحاره بموضوع العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة وتشبث بموضوع الوحدة مع مصر، أثر زيارة عبد السلام عارف إلى دمشق ٩ تموز ١٩٥٨ واجتماعه بالرئيس عبد الناصر، حيث عرض عارف علي عبد الناصر موضوع الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، لكن عبد الناصر طلب منه ونصحه بتثبيت الجمهورية أولاً، بالإضافة إلى إلقاء الخطب وعقد اجتماعات وإدلاء تصريحات عن نجاح الانقلاب ودوره الشخصي في الانقلاب وعدم إعطاء مساحة كبيرة للحديث عن عبد الكريم قاسم^(١).

الصراع بين قاسم والقوميين الناصريين ودور الولايات المتحدة

إن المد القومي كان من اهتمامات الولايات المتحدة للدخول إلى الشرق الأوسط لتحل محل بريطانيا، وهنا نجد بريطانيا تقوم بعملية مقاومة ومكافحة المد القومي بالقدر الذي تكافح فيه المد الشيوعي كونه خطراً لا يقل أهمية بالنسبة لهم، كونه خطراً يهدد مصالحهم الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية^(٢).

كانت الجمهورية العربية المتحدة هي أول الدول التي اعترفت بالنظام الجديد، وعلى لسان جمال عبد الناصر أعلنت أنها مستعدة لتقديم كافة المساعدات المادية والمعنوية المطلوبة، وعقدت اتفاقية بين العربية المتحدة والعراق في ١٩ تموز ١٩٥٨ بين عبد الناصر وعارف في دمشق، وكانت هذه الاتفاقية ذات فائدة كبيرة على العراق، وفي إيقاف تركيا من مهاجمة العراق وكذلك الأردن، أصبحت تفكر ألف مرة قبل العزم إلى هذا الأمر، والتي قد تؤدي إلى مواجهة بين العملاقين، لانه لا يمكن مهاجمة العراق الذي ارتبط مصيره بالعربية المتحدة، كما أن الثورة لم تتعرض إلى سريان النفط، وهو من المصالح الإستراتيجية المهمة للغرب^(٣).

فقد عقد اجتماع شعبي في دمشق بتاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨، حضره عبد الناصر وشكري القوتلي وعبد السلام عارف ومحمد حديد وعبد الجبار الجومرد، وألقيت الخطابات في هذا الاجتماع^(٤)، حاول عبد الناصر سحب العراق إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، لكن الوفد فضل تأجيل هذا الموضوع إلى وقت آخر حتى تنجلي الأزمة، وصدر بيان في ختام

(١) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص١٢٦.

(٢) العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، المرجع السابق، ص١٥٨.

(٣) حسين، موسوعة ١٤ تموز، ج١، المرجع السابق، ص٧٥-٧٧.

(٤) عبد الحميد، صبحي، أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مطبعة الأديب البغدادي، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٧٦.

المباحثات ، أكد على ضمان واستمرار ضخ النفط زيادة القدرة الإنتاجية ، وعدم التعرض للمصالح الغربية الاقتصادية الحيوية .^(١)

ولكن الإنزال الأمريكي والبريطاني في لبنان والأردن ، جعل القيادة العراقية تحسب ألف حساب لقراراتها خوفاً من إسقاط الثورة التي عمل الضباط الأحرار سنيين طويلة على إنجاحها ، وتحرير العراق من التبعية للغرب، ومن هذه الخطوات أو القرارات هي الوحدة مع العربية المتحدة ، ولكن الضغط الذي كان يقوم به ناصر من خلال الضباط القوميين في العراق، وميل قاسم نحو الوطنية بعيداً عن الوحدة المباشرة ، جعل الخلافات بينهما تتطور مع مرور الزمن .

إلا أن المقابلة بين المبعوث الأمريكي روبرت مورفي مع قاسم بعد قيام الانقلاب، له تأثير على توجهات القيادة الجديدة ، حيث إن أول سؤال وجهه المبعوث كان عن الوحدة مع العربية المتحدة ، وحذر من اتخاذ هذه الخطوة ، فقد أكد عبد الكريم قاسم على عدم الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة رغم التعاون الوثيق بينهما، مع استمرار تدفق النقد وعدم تأميمه، مع إبقاء الحصص على ما هي عليه للغرب.

وكان المدنيون في الحكومة العراقية غير راغبين في الوحدة ، وكذلك كراهيتهم للحكم المباشر أو الحكم العسكري المتشدد في مصر ، ويقبلون بفكرة الاتحاد دون الوحدة ، وإن الاتصالات الثقافية والعسكرية والاقتصادية القائمة بعد الثورة بين العراق والعربية المتحدة ، هي خطوة للوصول إلى الوحدة وتستخدمها الحكومة للضغط بها على القوى الدولية الأخرى .^(٢)

لذا وجدت الولايات المتحدة أن من مصلحتها وقف المد القومي، حتى لا تعطي مبرراً للوجود السوفيتي الشيوعي بالمنطقة. هذا ما كانت تراه أيضاً الخارجية البريطانية وهو الخوف الخطر من مجيء حكومة مواليه لناصر على المدى القريب، بالرغم من خطر الشيوعيين على المدى البعيد^(٣).

(١) العاني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، المرجع نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) ديب ، ، زلزال في أرض الشقاق ، المرجع السابق، ص ٧٨ . و

F.O., 371/134205, Secret, from Baghdad to FO, No.72, 12 August 1958.

(٣) الاعظمي ، ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المرجع السابق ، ص ١٧٨-١٧٩ .

F.O., 371/133574, Secrete, from FO to Washington, No.8516, 30 November 1958.

وعلى ضوء ذلك عملت شركات النفط الأمريكية والبريطانية والتركية ، وسفارات تلك الدول، بدعم قاسم ضد عبد الناصر والقوميين الذين يدعون إلى الوحدة، وفي نفس الوقت كانت هذه الشركات تطبع مناشير توزع بالألوية الشمالية الأربعة تطالب بأن تكون هذه الألوية تابعة لتركيا والتي تمثل ولاية الموصل العثمانية ، لإثارة الفتنة والبلبللة في الداخل.^(١)

أيقن عبد الكريم قاسم أن عبد السلام هو الخطر الأكبر عليه، فأخذ يحاول إبعاد الضباط الأحرار عن عبد السلام عارف ليعزله عنهم ثم يسهل القضاء عليهم^(٢). لهذا فإن تيار عارف القومي المدعوم من القوميين والبعثيين دعا إلى التعجيل بالوحدة مع مصر بينما قاسم الذي وجد تأييده لدى اليسار بزعامة الحزب الشيوعي كان أكثر رفضاً من اقترابه من فكرة الوحدة العربية وبالأخص مع الجمهورية العربية المتحدة.

حتى أن عبد الناصر حينما كان في زيارة لموسكو لمناقشة أوضاع المنطقة العربية بعد قيام الثورة في العراق مع الرئيس السوفييتي خورتشيف في ١٦ تموز ١٩٥٨، قصد الرئيس عبد الناصر العراق في طريق العودة لبحث الوضع الإقليمي والدولي مع قاسم. لكن هذا الأخير رفض ومنعت طائرة عبد الناصر من الهبوط في مطار بغداد، لأنه تخوف هو وزملاؤه الشيوعيون من نزول عبد الناصر إلى الشارع في بغداد ولقائه بعدها بالقيادة العراقية سيؤدي إلى توقيع ميثاق انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة كما كان يرغب الشعب العراقي^(٣).

ويكون بذلك قد نفذ قاسم وعده للغرب بأنه لا ينوي الانضمام إلى معسكر عبد الناصر، لم تكن هذه الإشارة الوحيدة ضد عبد الناصر، إذ استمر قاسم معارضا لعبد الناصر فكسب رضى الولايات المتحدة الأمريكية النسبي ولكنه كسب عداوة القوميين العرب في العراق ومنهم البعثيون والناصريون^(٤).

(١) حسين ، خليل إبراهيم ، موسوعة ١٤ تموز ، ثورة الشواف في الموصل / الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم و

ناظم الطبقجلي والقوميين ، ج٣ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٢-١٣.

(٢) الزبيدي ، المرجع السابق، ص٣٥٠.

(٣) ديب ، زلزال في أرض الشقاق، المرجع نفسه، ص٧٨.

(٤) ديب ، المرجع نفسه، ص٧٩.

لم تعلم القوى القومية في العراق بنوايا قاسم فوراً، فقد عين في البداية قوميين ناصريين (التيار الناصري) وبعثيين في حكومته ومنهم فؤاد الركابي أمين حزب البعث العربي الاشتراكي/ قيادة قطر العراق ، ثم ما لبث أن اكتشف القوميون والبعثيون، بأن قاسم لم يكن اتجاهه نحو الوحدة، إنما كان شاخصاً إلى الداخل على مبدأ العراق أولاً. وبسبب عدم بدء حوار وطني حول الوحدة كما يرى قاسم^(١)، بدأت التناقضات تظهر في الأشهر التي تلت الانقلاب مباشرة فاتجه إلى الاتكال على الحزب الشيوعي العراقي، وبعض الضباط المستقلين وقاوم الوحدة مع مصر ولم يعر انتباهاً للبعثيين أو الناصريين، وبدأ يظهر التصادم والخلاف على الملأ بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. فقد سمع الناس في الإذاعة في وقت متأخر من ١١ أيلول ١٩٥٨ نبأ تضمن إعفاء عبد السلام من منصبه كنائب القائد العام للقوات المسلحة ثم جرد من مناصبه الباقية في ٣٠ أيلول ١٩٥٨.

وتم تعيين عارف سفيراً للعراق في بون ، الذي عارض الالتحاق بالمهمة الجديدة ولكن بعد وساطات بين الطرفين قبل بالسفر على أن تكون لفترة وجيزة ، ولم يمكث طويلاً في أوروبا ، فعاد دون علم الحكومة بذلك ، واتهم مباشرة القيام بمحاولة انقلابية ضد قاسم بمساعدة رشيد علي الكيلاني، وتمت محاكمته في محكمة الشعب^(٢)، وحكم عليه بالاعدام مع تجريده من رتبته، ولم ينفذ الحكم لعدم صدور الموافقة من قبل رئيس الوزراء ، وتم الإفراج عنه بعد ثلاث سنوات في خريف ١٩٦١ ، أي بعد انفصال سوريا عن مصر ، وبقي بعيداً عن العمل السياسي حتى ثورة ٨ شباط ١٩٦٣.^(٣)

يتضح مما سبق أن الخلاف الذي قام بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف قد تم في اتجاهات عديدة منها، خلاف عقائدي، امتاز تكوين العقيد عبد السلام بكونه يميل إلى الفكر

(١) تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة، زينة جابر إدريس ، المرجع السابق، ص ٢١٢.
 (٢) محكمة الشعب من الوسائل التي استخدمها عبد الكريم قاسم لترسيخ نظام حكمه المعلق أنشأ المحكمة العسكرية العليا الخاصة في شهر آب/ ١٩٥٨ وكانت برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي ابن خالة الزعيم عبد الكريم قاسم. كان لشخصية المهداوي وأسلوبه الساخر أو الهزلي في إدارة جلسات المحكمة هي التي سيطرت على أجواء المحاكمات واكتسبتها شهرة داخل وخارج العراق، كانت المحكمة تعالج ثلاث أصناف من الجرائم، الأولى أفراد وزعماء العهد السابق، الثانية محاكمة أعداء الزعيم قاسم من مدنيين وعسكريين مما كانوا تعاونوا مع قاسم، ولأن قاسم كان يريد مقارعة جمال عبد الناصر فأثر أن يوكل هذه المهمة إلى المهداوي، فقام بشن هجومه على عبد الناصر، كما كانت المجموعة الثالثة التي قدمت للمحاكمة تضم الشبان الذين حاولوا اغتيال قاسم، أعدم العقيد المهداوي في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ مع عبد الكريم قاسم. المرجع: بيزور، العراق دراسة في علاقاته الخارجية، المرجع السابق ص ٣٥٤.

(٣) خدوري، المرجع السابق، ص ١٣٧.

العربي الإسلامي القومي في حين امتاز عبد الكريم قاسم بتوجه وطني عراقي خالص^(١).

وهكذا أخذ كل منهما يسير باتجاه مخالف للآخر ولم يكن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف غير مدركين لخطورة هذا الاختلاف عليهما شخصياً وعلى النظام الجمهوري عموماً^(٢). ربما كانت هذه الأحداث هي الطريقة التي جعلت كل من الاثنتين يحفظ للآخر عثراته وتعمقت الخلافات بينهما والوصول إلى حافة التشكيك والتخوف وإصاق تهمة التآمر لكل منهما على الآخر^(٣).

التمردات المسلحة (حركة الشواف) وموقف الولايات المتحدة الأمريكية:

رافقت فترة الحكم على عبد السلام عارف، اعتقالات شملت عدداً كبيراً من الضباط البعثيين والقوميين كما ألقى القبض على رشيد عالي الكيلاني أحد المشاركين في حركة أيار ١٩٤١ التحررية بعد عودته إلى العراق بعد سبع عشرة سنة في المنفى خارج العراق وقد اتهموا جميعاً بمحاولة التآمر لقلب نظام الحكم لمصلحة الجمهورية العربية المتحدة بالتعاون مع عبد السلام عارف.

حركة الشواف ١٩٥٩:

منذ اليوم الثاني لانقلاب تموز أخذ العقيد الركن عبد الوهاب الشواف يفكر في التمرد والإطاحة بكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، فشرع بالاتصال بالضباط الأحرار الذين كانوا ناقمين لعدم تشكيل مجلس قيادة الثورة، ولكنه لم ينفذ الانقلاب بسبب التحركات الأمريكية والبريطانية، فتم تأجيل فكرة الانقلاب إلى حين آخر.

وهكذا تأثر الشواف شخصياً عندما تم إبعاده إلى الموصل في اليوم الأول للانقلاب بعد إلغاء تعيينه حاكماً عسكرياً عاماً، عرف عنه بطموحه الواسع^(٤).

(1) للمزيد ينظر: بطاطو، ، الكتاب الثالث ، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(2) العلوي، حسن، عبد الكريم قاسم، رؤية بعد العشرين، دار الكتاب العربي، بغداد، د.ت، ص ١٣٨.

(3) فوزي، أحمد، عبد السلام عارف، سيرته، محاكمته ، مطبعة الدار العربية ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ٢٩.

(4) بطاطو، الكتاب الثالث ، المرجع السابق ص ١٩٣-١٩٤.

لذا عندما اشتد الصراع بين عبد لكريم قاسم وعبد السلام عارف وبين القوى المؤيدة لكل منهما والتي حسم للاتجاه الأول، وبدا أن عبد الكريم قاسم أخذ ينفرد بالسلطة ويحيد عن مبادئ وأهداف حركة الضباط الأحرار بل وينحرف عن الاتجاه القومي - فأخذ الكثير من الضباط بالتكتل ضد السلطة القائمة. وقد بادر إلى ذلك العقيد رفعت الحاج سري والزعيم الركن ناظم الطبقجلي، والعقيد الركن عبد العزيز العقيلي ثم انضم إليهم المقدم الطيار محمد سبع، والعقيد الركن عبد الوهاب الشواف والرئيس الطيار عارف عبد الرزاق والعقيد نعمان ماهر الكنعاني، وفريق من الضباط ذوي الميول القومية.

استقر الرأي لدى هؤلاء، بأن يعلن الزعيم الركن ناظم الطبقجلي العصيان والتمرد في المنطقة الشمالية، ويسانده العقيد عبد الوهاب الشواف من الموصل، ثم تتحرك العناصر العسكرية المؤيدة للحركة في بغداد، وتقوم بالاستيلاء على معسكرات الجيش واعتقال عبد الكريم قاسم وأنصاره ومطالبته بتقديم استقالته ومغادرة العراق^(١).

بدأ التحرك في ١٨ آذار ١٩٥٩ حينما أقيم (أنصار السلام) وهو تنظيم شيوعي مؤتمر شعبياً في الموصل حضره مئات الشيوعيين وأنصارهم من كل أنحاء العراق، فاستغل أمر حامية لواء الموصل العقيد عبد الوهاب الشواف الفرصة للانقضاض على النظام، وأخرجوا المسؤول الشيوعي من الموصل، فدخلت قوات مقاومة للنظام فحدثت الفوضى والمذابح، وبدون تنسيق للتمرد مع الأطراف الأخرى، حيث لم يجد الشواف الدعم من خارج منطقته، فقامت طائرات القوة الجوية من بغداد بقصف مقره، غادر مقره بعد إصابته بشظية وذهب إلى المستشفى لتضميد جرحه فشاهده الجنود وتجمعوا حوله للفتك به، وسحب مسدسه وانتحر ففضي على حياته بالحال^(٢).

استمرت حالات الفوضى والنهب والقتل بالموصل لمدة ١٢ يوماً، كانت محصلة أحداث الموصل تقديم ٧٥ شخصاً بالاشتراك في حركة الشواف من ضباط الجيش والمدنيين إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة صدرت أحكام الإعدام بحق ثلاثين من المتهمين شملت منهم (ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري)^(٣). تركت أحداث الموصل بركة من الدماء بين التيارين

(1) فرحان، عبد الكريم، (مذكرات) حصاد ثورة، تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، دار البراق، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص ٢١-٢٢.

(2) عبد الحميد، صبحي، أسرار ثورة ١٤ تموز، المرجع السابق، ص ١٨٦.

(3) بطاطو، الكتاب الثالث، المرجع السابق، ص ٢٤٤.

الرئيسيين، القومي (البعث) واليسار الشيوعي، وخلقت عراقاً منقسماً جريحا، وأعطت فرصة لقوى خارجية للتدخل.

موقف الولايات المتحدة من حركة الشواف

حينما حصل تقارب بين الحكومة الأمريكية والجمهورية العربية المتحدة منذ عام ١٩٥٨ وتمثل في ذلك التقارب في هيئة تقديم بعض المعونات الاقتصادية الأمريكية إلى الجمهورية العربية المتحدة والإفراج عن جانب من الأرصدة المصرية التي كانت الحكومة الأمريكية قد جمدها في عام ١٩٥٦ كرداً على قرار الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس^(١).

من وجهة النظر الأمريكية فإن تلك المعونات كانت ضرورية لعرقلة انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة، لا سيما وأن نظام عبد الناصر أكثر النظم الحكم العربية استقراراً، كما أنه كان أقواه نفوذاً وأقدره على التأثير في مجريات الأحداث، ليس في المنطقة العربية فقط وإنما في الشرق الأوسط بأسره. لذا كان الأمريكان يرحبون بحركة الشواف لضرب الشيوعيين وإحداث تقارب بين العراق والعربية المتحدة وبذلك يكون تعزيز الموقف الأمريكي على حساب بريطانيا داخل العراق.

وفي تقرير للسفارة الأمريكية في بغداد عن الوضع في العراق بعد حركة الشواف مباشرة جاء فيه، " أن قوة عبد الناصر وشعبيته قد هبطت ، وأصبح هنالك احتمال لتغيير رموز الحكم في العراق وهي :

١- قد يدرك قاسم الخطر الشيوعي ويحاول معالجته.

٢- قد يجري اغتياله من قبل الجيش ويستولى على السلطة .

ومن ضمن التقرير وحسب قول الملحق العسكري الأمريكي، أن الانقلاب ضد قاسم يجب أن يكون سريعاً وبتنسيق عالٍ بين وحدات الجيش وخاصة المتمركزة في بغداد ، ويجب أن يكون هنالك أمران يستطيعان فعل ذلك ، وهذا غير موجود في الوقت الحالي^(٢).

(١) مقلد، الصراع الأمريكي السوفيتي، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٢) حسين ، خليل إبراهيم ، العراق في الوثائق البريطانية ، ج ٣ ، المرجع السابق ، ص ٣١٥-٣١٧.

وبناءً على ذلك فإن الولايات المتحدة تعمل وتخطط للمستقبل البعيد ، وعلى الأقل إلى بعد من خمس سنوات، وتريد العمل على إيجاد قياديين يعملون لصالحهم في الفترة المقبلة، لإزاحة جميع القوى الدولية، وليس شرطاً أن تكون موالية في كل الجوانب ، ولكن المهم إنها تعمل لتحقيق المصالح الأمريكية، حتى وإن لم تكن هناك علاقات دبلوماسية لهم مع تلك الحكومة، وهذا يعني العمل على توفير مستلزمات الحكومة المستقبلية دون الاهتمام بالأحداث الحاضرة، ولذلك نجدهم في الظاهر غير مكثرين للأوضاع السياسية في ذلك الوقت ، وهو مغاير للتفكير البريطاني الذي يهتم بالأوضاع الآنية دون التفكير إلى بعد من خمس سنوات ، ومحاولة كسب أكثر ما يمكن في الفترة الحاضرة.

لذا كانت بريطانيا ترى في دعم الزعيم عبد الكريم قاسم وتزويده في بالأسلحة التي يطلبها، لكي يقاوم الشيوعيين الذين زادت قوتهم بعد القضاء على حركة الشواف، وبنصح قاسم على إجراء تغييرات في الجيش لأنها القوة الوحيدة القادرة على سحب البساط من تحت أقدامهم . كما ورد في تقرير للسفير البريطاني في واشنطن في وزارة خارجية بلاده.^(١)

وكان هناك رأيان حول الموقف الذي يجب أن تتخذه بريطانيا إزاء العراق في هذه الفترة الحرجة، الرأي الأول الذي يقول: " إن قيام ناصر بالاستيلاء على العراق هو ما ينبغي الخوف من وقوعه أكثر من قيام الشيوعيين بالاستيلاء على العراق "^(٢)، واستند هذا الرأي على ركيزتين، الأولى: إن البريطانيين يعرفون كيف يتعاملون مع الشيوعيين، الثاني أن نجاح الشيوعيين في العراق، تكون له فائدة في تخويف بقية الدول العربية ، وتجعلهم يبتعدون عن الشيوعية لما ستجلبه من معاناة.^(٣)

أما الرأي الثاني والذي كان يؤمن به السفير البريطاني في بغداد في تلك الفترة همفري تريفيليان Humphrey Trevillian وهو " إن التهديد الشيوعي هو الخطر الأكبر لأنه حينما

(١) خليل إبراهيم حسين ، العراق في الوثائق البريطانية ، ج ٣ ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

F.O., 371/140914, Secret, from FO. to British Embassy, Washington, 3 May 1959 .

(٢) الزوبعي ، ، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين ، المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٣) الزوبعي ، المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

يستولي الشيوعيون على السلطة فانهم لن يتخلوا عنها أبدا ، في حين ليس هناك شيء ثابت ودائم في السياسة العربية " (١)

الموقف البريطاني اصبح يأخذ بالرأي الأول واستند عليه في فترة حكم عبد الكريم قاسم، حيث كانت سياسة بريطانيا مبنية على إيجاد حل وسط بين الاتجاهات بما يخدم مصالحهم، وتطورت العلاقة بين السفارة البريطانية والحكومة العراقية بشكل جيد خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٦١) ، وكانت الدوائر الأمنية العراقية متعاطفة مع البريطانيين في العراق وان الموقف يتحسن بشكل متزايد لمصلحتهم ، وكان الدبلوماسيون البريطانيون يتصلون بالحاكم العسكري كلما حدث لهم عارض طارئ . (٢)

كان هناك تقارب في وجهات النظر بين ناصر والبريطانيين ، بأنه أي محاولة انقلابية جديدة ستكون لصالح الشيوعيين ، وأن دعم قاسم خير وسيلة لإضعاف الشيوعيين ، ومتفقين أيضا بان الذي يستطيع القيام بتغيير ناجح هم ضباط الجيش فقط . (٣)

وهنا نجد الاختلاف في سياسة الولايات المتحدة ، التي ترغب في إزاحة قاسم ، وجلب حكومة قومية معتدلة ، تكون لها علاقة جيدة مع العربية المتحدة ، وبعيدة عن بريطانيا ، أصبحت تفتش عن الضباط الذين يجرون التغيير الذي يخدم مصالحهم . أما بريطانيا فكانت تريد إبقاء الوضع على ما هو عليه بإبعاد القوميين ، وإضعاف الشيوعيين ، ليتسنى لهم تحسين علاقاتهم مع العراق ، وكسب أكبر ما يمكن من مكاسب ، بدعمهم لقاسم . كان لتجاهل قاسم للبعثيين والناصرين وتأييده للتيار الشيوعي، بأن استقالة فؤاد الركابي من رئاسة الحكومة احتجاجاً على منهج قاسم في شباط ١٩٥٩ .

وهكذا خلال أشهر من قيام الانقلاب حتى انفرط عقد المتحالفين ضد العهد السابق، وبدأت مرحلة حرب العصابات أو الميليشيات خارج نطاق الشرعية والمؤسسات، فأسس حزب البعث جماعة مسلحة من الشباب المتحمسين للدفاع عن تنظيمهم السياسي، في حين ألف قاسم

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٢) الزوبعي ، العراق في مذكرات دبلوماسيين الأجانب المرجع السابق ، ص ٣٥،٤٢ .

(٣) العاني ، ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠-٢٧٢ .

عدة ميلشيات منها "المقاومة الشعبية" التابعة للحزب الشيوعي وشعار ما "ماكو زعيم إلا كريم" لتكون قوة دعم للنظام خارج الأمن الداخلي والجيش^(١).

وبتصريح من حكومة قاسم بدأت المقاومة الشعبية تأخذ ملامح القوى النظامية، فأقامت الحواجز في بغداد ودققت في بطاقات الناس، وبدأت تفتش السيارات وتضايق المواطنين ثم بدأت تدهم المنازل، وتفتشها بدون إذن من البوليس، وبدون أي حق قانوني.

من ناحيتهم بدأ البعثيون حملات دعائية ضد قاسم. فوزعوا منشورات واعتدوا على عناصر المقاومة الشعبية بالضرب وأحياناً بالطعن بهدف القتل، هذه الأعمال لم تعط أي نتيجة لأن عضوية حزب البعث لم تتجاوز بضع مئات ولم تشكل أي تحد للشيوخيين الذي ازداد نفوذهم وسيطرتهم في داخل العراق^(٢).

وبسبب الفعاليات الشيوعية في العراق وخاصة في الموصل في بداية شهر آذار أدت إلى إشعال الثورة قبل أوانها، لذلك ذهب ضحيتها عبد الوهاب الشواف ومجموعة من الضباط الكبار، وعمت الفوضى الموصل لمدة ثلاثة اشهر، كان القتل والإعدام وتعليق الجثث على أعمدة الكهرباء، وبعد هذه المدة استطاعت الحركة أن تسيطر على الوضع^(٣).

لقد كان من أسباب فشل حركة الشواف هو دعوتها إلى الوحدة مع العربية المتحدة أولاً، والاهم من ذلك هو استخلاص حقوق العراق النفطية من الشركات الاحتكارية والخروج من ميثاق بغداد والانسحاب من اتفاقية الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة، ومن مبدأ ايزنهاور، وفك ارتباط العملة العراقية من المنطقة الاسترلينية^(٤)، وهنا نقف عند نقطة النفط التي تعتبر النقطة المهمة لإسقاط أي ثورة و حركة أو حكومة تتعرض لقضية النفط.

شكلت هذه الأحداث ذريعة لدى عبد الكريم قاسم للجوء إلى عملية تطهير واسعة للقوات المسلحة والإدارة، استهدفت الضباط والموظفين الذين عرفوا بميولهم القومية العروبية فضلاً عن مؤيدي حركة الموصل، وعين مكانهم أتباعاً له وللشيوعيين.

(1) ديب، زلزال في أرض الشقاق، المرجع السابق ص ٧٩-٨٠.

(2) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق ص ١٤٧.

(3) الزوبعي، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، المرجع السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(4) حسين، خليل إبراهيم، موسوعة ١٤ تموز ١٩٥٨، ج ٣، ص ١٢٢-١٢٣.

استفاد الشيوعيون من هذه التطورات بتحالفهم مع العسكر بأنه يمكن أن يكشف عن أي محاولة انقلابية، وبذلك استطاع أن يعزز دوره في إدارة الدولة العراقية. هكذا أصبح الحزب الشيوعي العراقي أكثر ظهوراً في الشارع السياسي العراقي^(١)، وشدد عبد الكريم قاسم على جميع النشاطات الحزبية، ولكنه وعد بالترخيص للأحزاب السياسية في غضون سنة. وكما محاولة منه لإبقاء الحزب الشيوعي تحت الرقابة وربطه بنحو أوثق بالحكومة، عين أحد أعضاء الحزب، وهي نزيهة الدليمي وزيرة للشؤون الاجتماعية^(٢)، هذه الخطوات سرعان ما طغت عليها سلسلة من أحداث العنف التي وقعت خلال الاحتفالات بعيد الانقلاب يوم ١٤ تموز ١٩٥٩، جرت مصادمات دموية في المسيب والديوانية وفي وسط وجنوب العراق، ذهب أعداد كبيرة من المواطنين والقوى المعارضة لهم من القومييين (البعثيين)، كما حدثت اضطرابات دامية أكثر في كركوك. اتخذت أبعداً أوسع مما تقدم وذهب ضحيتها ٧٩ قتيلاً^(٣).

تباين مواقف الأحزاب السياسية ودور الولايات المتحدة الأمريكية منها

جاء انقلاب ١٤ تموز وجبهة الاتحاد الوطني التي سبق أن تألفت من عدد من الأحزاب عام ١٩٥٧، ما زالت قائمة وهي مؤلفة من حزب البعث العربي الاشتراكي^(٤)،

(1) تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، المرجع السابق، ص ٢١٨-٢١٩.

(2) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، المرجع السابق ص ٤٠٨.

(3) تريب، المرجع نفسه، ص ٢١٩-٢٢٠.

(4) هو حزب عربي قومي في واقعه وتنظيمه وأسلوب عمله وجد ليكون له فروعاً في سائر الأقطار العربية، لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا، تأسست بانضمام ميشيل عفلق، وصالح الدين البيطار من أبناء دمشق اللذان أسس أول خلية وحلقت صغيرة عام ١٩٣٩. وعند انضمام وهيب الغانم وفايز إسماعيل عام ١٩٤٤ الرجلين الذين زرعا البذور الأولى للبعث في العراق تم افتتاح المؤتمر الأول للحزب في عام ١٩٤٧ وانتخب عفلق عميداً، والبيطار أميناً، وجمال السيد وهيب الغانم أعضاء. انتقل حزب البعث إلى العراق من خلال مجيء الأساتذة والطلبة العرب من القطر السوري ليدرسوا في كليات ومدارس بغداد مثل أدهم مصطفى وفايز إسماعيل اللذان ساعد على تشكيل أول خلية في العراق، تشكلت أول خلية عبر هذا الطريق في عام ١٩٤٨ في محافظة كربلاء بواسطة سعدون حمادي الذي كان يدرس في بيروت وكان يرسل المنشورات الحزبية من بيروت إلى كربلاء ويتم توزيعها على الأعضاء.

شارك الحزب في انتفاضة ١٩٥٢، وإضراب عمال النفط عام ١٩٥٣، ونظر للأحداث التي مر بها الوطن العربي الذي ساهم في تصعيد نضال وتنظيم الحزب، فقد طالب حزب البعث ودعا إلى القومية والاشتراكية. وانتهج طريقة العمل السري للانتشار بين الجماهير وخاصة داخل المؤسسة العسكرية. ذلك لقناعة الحزب بأن أي تغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية، لابد أن يستند على الطبقات الكادحة والمظلومة، عقد أول مؤتمر قطري لحزب البعث العربي الاشتراكي / فرع العراق عام ١٩٥٥، أما المؤتمر الثاني فقد انعقد في شباط عام ١٩٥٨. فعلى الصعيد القطري كان الحزب قد نجح في دفع الأحزاب الوطنية إلى إقامة جبهة الاتحاد الوطني وتحديد مهامها في النضال لتعرية الحكم الملكي وإسقاطه. المرجع: الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط ٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨١، ص ٧٠-٧٢.

الحزب الشيوعي العراقي^(١)، والوطني الديمقراطي والاستقلال^(٢)، وعناصر وطنية أخرى مستقلة. وقد وضع لها برنامج عمل مشترك لإقامة نظام وطني ديمقراطي متحرر. رغم أنها كانت تعمل في الخفاء، إلا أنها استقطبت حولها جماهير واسعة، وقامت الجبهة باتصال وتنسيق مع حركة الضباط الأحرار.

وعليه ما أن بدأت طلائع حركة الضباط الأحرار، حتى سارعت هذه الأحزاب بجماهيرها الغفيرة إلى الالتفاف حولها منذ الساعات الأولى، سواء بالسيطرة على الشارع أو المراكز الحيوية الحكومية أو بإشغال المناصب الهامة في الدولة، اعتباراً من مجلس السيادة، أكبر هيئة في الدولة إلى الوزارات المختلفة. استطاعت الجبهة خلال الأربعة الأشهر الأولى أن تحافظ على وحدة صفوفها، وأن تثبت أركان الجمهورية وتدفع الأخطار عنها من الداخل والخارج^(٣).

ولكن بعد أحداث الموصل الدموية وما فعله الشيوعيين بالمدينة من تخريب وقتل وأعمال شغب وفوضى والمجازر التي ارتكبوها في كركوك، حيث بدأ بالتوعد والتهديد وقام عبد الكريم قاسم بطرد بعض الضباط الشيوعيين من الجيش، وبناءً على نصيحة تلقوها

(1) الحزب الشيوعي العراقي: يعتبر العقد الثالث من القرن العشرين بداية دخول الأفكار الماركسية إلى العراق، حيث تأثر عدد من المثقفين الذين شغفوا بالأفكار الماركسية التي جاءت من الكتب عن طريق سوريا ولبنان. فظهرت أول خلية ماركسية عراقية ضمت حسين الرجال، عوني بكر صدقي، محمد أحمد المدرس، عبد الله جدوع، وأنشئت مجلة شهرية باسم (الصحيفة) في عام ١٩٢٤. في عام ١٩٣٠ تكونت خلية ماركسية في الناصرية حيث تعقد اجتماعات للمناقشة وتم الاتفاق بين يوسف سلمان الذي اتخذ الاسم الحركي له (فهد) وعبد الكريم حسون، الذين عملوا على إصدار منشورات شيوعية وتم توزيع المنشورات عام ١٩٣٢.

في تموز ١٩٣٥ اتخذت اللجنة المركزية قراراً بإعلان "الحزب الشيوعي العراقي"، وأصدرت صحيفة مركزية باسم كفاح الشعب، بعد ظروف الحزب العالمية الثانية انتشرت أفكارهم واستطاعوا التوغل في صفوف العمال والطلبة وكسب الأعضاء والمؤيدين لهم. ساهم الحزب الشيوعي في الحياة السياسية بالعراق في الوقوف ضد النظام الملكي، حتى أصبح ضمن أركان انبثاق جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ التي هيأت الجماهير لاستقبال الانقلاب واحتضانها. المرجع: الزبيدي، المرجع نفسه، ص ٧٥-٧٦.

(2) الحزب الوطني الديمقراطي: يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي امتداداً لجماعة الأهالي، التي قامت في الثلاثينات وقد كانت جريدة الأهالي هي النواة لتأسيس هذا الحزب الذي مارس نشاطه السياسي بصورة عملية وعلنية عام ١٩٤٦ وقد طلب التأسيس من وزارة الداخلية في ٥ آذار ١٩٤٧ من قبل الأستاذ كامل الجادرجي، محمد حديد، عبد الكريم الأزري وحسين جميل وتمت الموافقة عليه وصف الحزب بأنه يمثل الديمقراطية المعتدلة، رفض الحزب الوطني الديمقراطي إتباع أسلوب العمل السري في معارضته للحكومة الملكية وفضل العمل العلني، وقد رفض الأستاذ كامل الجادرجي التعاون مع العسكريين بحجة أنه خاض تجربة معهم في انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ ولا يريد تكرار المأساة، والأستاذ محمد حديد رفض كذلك التعاون مع العسكريين فقد اتصل به العسكريون هو ومع الأستاذ الجادرجي عن طريق السيد رشيد مطلق الذي كان موافداً من قبل عبد الكريم قاسم في عام ١٩٥٧. إن دور الحزب الوطني الديمقراطي للأعداد للانقلاب يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ كان ضمن نشاطات جبهة الاتحاد الوطني. انتهى الحزب عملياً بعد وفاة رئيس الحزب الأستاذ كامل الجادرجي في شباط عام ١٩٦٨ المرجع: الحسيني، عبد الرزاق، المرجع السابق، ج ٧، ص ٢٩، ص ٣٣.

(3) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال بعث في القطر العراقي ١٩٥٨-١٩٦٣، ج ٧، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧ — ص ٣٩، ص ٤٥.

من الروس بأنه يجب عليهم إعادة النظر في إنشاء قاعدتهم بشكل أفضل ولمدة زمنية أطول ، بدأ الشيوعيين الاعتدال الظاهري^(١)، ونلاحظ أيضاً تراجع شعبية الشيوعيين في تلك الفترة ، أما قوة الشعور القومي في البلاد أصبح يتنامى من جديد.^(٢)

جرت محاولات شيوعية لإسقاط عبد الكريم قاسم ، ومسك زمام الأمور في العراق من قبل الشيوعيين ، ولكن جرى انقسام في صفوف الشيوعيين ، حول تصفية قاسم ، حيث كان بعضهم يعترض على ذلك خوفاً من شعبيته ، وانقلاب الأمور عكس ما يتوقعون ، والأخطر من ذلك محاولة انقلاب عسكري ضد قاسم ، والذي كشفه أحد أفراد الجيش في ١٠ حزيران ١٩٥٩ ، بتحريك بعض القطعات العسكرية واحتلال بغداد ، حيث تم اعتقال المدبرين وسجنهم ، هذه المحاولة أوصلت العلاقة بين الاثنين إلى الأزمة القصوى.^(٣)

ولأن كان منظور حكم عبد الكريم قاسم عسكرياً شمولياً فردياً، ظلت البلاد طيلة فترة حكمه تحت دستور مؤقت، فنظر للسياسة نظرة عسكرية، فأساء في علاقاته مع جميع الأحزاب السياسية، فقد اصطدم بالقوميين والناصرين، من خلال رفض فكرة الوحدة مع مصر وسوريا. قرب الحزب الشيوعي منه كي يضرب القوى الوطنية الأخرى كالبعثيين، أي أنه ضرب الأحزاب بعضها ببعض، وكانت ثورة الشواف دليلاً صريحاً على هيمنة الشيوعيين على الشارع السياسي العراقي، والإساءة حتى لأقرب أنصاره وحلفاءه^(٤). ولم يسمح بحرية الأحزاب ولا بإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية. وهذا ما جعل البعث يقرر تصفية قاسم في ربيع ١٩٥٩. تضمنت الخطة إطلاق النار على قاسم عند مروره في شارع الرشيد بسيارته، تعرضت المجموعة^(٥) لقاسم في يوم ٧ تشرين الأول ١٩٥٩، إلا أن الهجوم أسفر عن جرحه دون التمكن من قتله. هرب عدد من البعثيين إلى سوريا. إلا أن ثمانية وسبعين آخرين تم اعتقالهم ومحاكمتهم

(١) حسين ، فاضل ، سقوط النظام الملكي ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٢) سعيد، علي كريم، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب ، ط ١ ، دار الكنوز الأربعة، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ١١١ .

(٣) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ١٧٤ .

(٤) سعيد، علي كريم، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٥) شارك في عملية الاغتيال شاباً من تكريت وهو صدام حسين، كان يبلغ حينها الثانية والعشرين من عمره وعبد الوهاب الغريري بتخطيط من عبد الخالق السامرائي من حزب البعث العربي الاشتراكي كما جذبت أيضاً الرئيس أول الركن البعثي صالح مهدي عماش وعدد من الضباط الأحرار وفؤاد الركابي الذين تمكنوا من الفرار إلى سوريا.

المرجع ، حنا ، بطاطو، الكتاب الثالث، المرجع السابق، ص ٢٤٤ .

أمام (محكمة الشعب) - أدى فشل محاولة الاغتيال إلى تراجع شديد للتيار القومي خاصة البعث، الذي تفككت معظم خلاياه^(١).

أعلن بعد محاولة الاغتيال، عن قرب صدور الدستور الدائم وترخيص الأحزاب السياسية، مما خلق فترة حزبية قصيرة، فرغم عدم صدور الدستور الدائم، إلا أنه صدر قانون الجمعيات في ١ كانون الثاني ١٩٦٠ بالسماح رسمياً العودة إلى الحياة الحزبية في العراق^(٢).

في التاسع من كانون الثاني ١٩٦٠ أي بعد ثمانية أيام على صدور قانون الجمعيات: تقدمت أربعة أحزاب بطلب الترخيص وهي: الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الكردستاني الديمقراطي، والحزب الشيوعي العراقي والحزب الإسلامي العراقي الذي هو امتداداً لتنظيم الإخوان المسلمين الذي ظهر في مصر، وانتشر في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بعد أن ألغي الحزب في مصر.

لم يكن ينتهي العام الأول على الترخيص للأحزاب حتى شددت الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر من النشاط الحزبي الذي ظهر بعد الانقلاب، فبرهنت تجربة الترخيص للأحزاب على أن عبد الكريم قاسم لم يكن يسعى للفوز بتأييد حزب واحد، حتى لو كان هذا الحزب متعاطفاً مع العهد وحكومته^(٣).

عمد قاسم إلى تعيين ضباط يدينون له بالولاء الشخصي أو بتعيين الفنيين Technocrats تكنوقراطيين^(٤) وموظفي الخدمة المدنية، وأصبحت الوزارة تقوم على عناصر غير مرتبطة بالمؤسسات السياسية.

وعلى أثر التطورات السياسية الداخلية كان الرأي العام العراقي يصر على ضرورة الانسحاب من حلف بغداد لأنه يتنافى مع سياسة الحياد الإيجابي الذي نادى بها العراق الجمهوري كما أعلن عنها في البيان الأول للثورة، كما أن الحلف المذكور يعتبر من مخلفات العهد الملكي ولم يوافق عليه الشعب العراقي في حينه، بل قاومه.

(1) الزبيدي، المرجع السابق، ص ٤١٧.

(2) سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية، المرجع السابق، ص ١١٢.

(3) خلدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ١٩٦-١٩٨.

(4) رشيد، العراق المعاصر، المرجع السابق، ص ١٤٩.

كما كان لهجوم الجمهورية العربية المتحدة بأجهزتها المختلفة على العراق بعد فشل حركة الشواف في الموصل ٨ آذار ١٩٥٩، قد عجل بأن يعلن في ٢٤ آذار ١٩٥٩ العراق انسحابه من حلف بغداد، وإلغاء الاتفاقية العسكرية الثنائية مع بريطانيا، كما تم في نفس العام الانسحاب من المنطقة الأسترلينية (التبعية الاقتصادية البريطانية). والانسحاب من مبدأ أيزنهاور والاتفاقات العسكرية والاقتصادية الأمريكية المعقودة منذ ١٩٥٥^(١).

علاقاته الخارجية:

يتضح مما سبق أن عبد الكريم قاسم قد لعب دوراً كبيراً مع القوى الشيوعية والإقليمية لمنع قيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، فتم عزل وتصفية جميع القوى القومية والوحدوية خلال فترة حكمه التي امتدت حتى قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

فقد كان للعلاقات الجيدة بين الحكومة العراقية والاتحاد السوفييتي، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، والاعتماد المتزايد على المساعدات العسكرية والاقتصادية والثقافية، والمساهمة في بناء المنشأة والمصانع وتشديد السدود والمشاركة في الإصلاح الزراعي، وإرسال الخبراء والفنيين السوفييت إلى العراق^(٢)، قد أثار مخاوف الولايات المتحدة وبريطانيا من انجراف العراق باتجاه الاتحاد السوفييتي، فقاموا بإثارة المشاكل الداخلية والبحث عن البديل المناسب، لإبعاد العراق عن النفوذ السوفييتي.

حتى عام ١٩٦٠ كانت العلاقات السوفييتية - العراقية ما تزال قوية نسبياً حتى أن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم صرح مراراً بأنه على الرغم من أنه لم يكن هو نفسه شيوعياً، إلا أنه كان يسعى نحو إقامة علاقات وثيقة مع الكتلة الشيوعية والحصول على دعمها الكامل - أما فيما يتعلق بصلة قاسم بالشيوعيين بالرغم من نجاحه في القضاء على احتمال استيلائهم على السلطة ببغداد فإنه لم يكن يرى مبرراً يدعو إلى حل الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يحس بأنه ما زال بحاجة إلى تأييده في الصراع الدائر بينه وبين خصومه القوميين الناصريين والبعثيين^(٣).

(١) الزبيدي، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(٢) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٢١٧-٢١٨.

(٣) مقلد إسماعيل صبري، الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ٢١٥-٢١٦.

ولم يسلم الأكراد من التضييق الذي مارسه قاسم ضد الأحزاب بحيث أصدرت الحكومة العراقية قرار إغلاق بعض مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتقال عدد من زعمائه.

كذلك اتخذت إجراءات قمعية ضد الحزب الشيوعي الذي بدأ يفقد ثقة عبد الكريم قاسم فيه، وتحت وطأة الإجراءات المتزايدة وجد الحزب نفسه في حالة من الانحسار والتراجع المستمرين، حتى أن نشاطاته باتت محظورة بموجب قانون التجمعات، بل ذهببت الحكومة بخطوة أبعد من تصعيد خلافها مع الشيوعيين عندما قررت التدخل لإحكام سيطرتها على الاتحادات النقابية وغيرها من المنظمات العمالية والفلاحية. هذه الإجراءات أدت إلى اختفاء نفوذ الشيوعيين من الشارع السياسي العراقي، وقد صدر بيان عن الحزب الشيوعي عام ١٩٦٢ يصف حكومة قاسم بالدكتاتورية العسكرية^(١).

بادرت الحكومة السوفييتية ممثلة في وسائل إعلامها، بالاحتجاج على التدابير الإرهابية وسياسة الاضطهاد والقمع التي نفذها قاسم ضد الحزب الشيوعي وشنت هجوماً دعائياً على النظام العراقي في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفييتي الذي عقد في أكتوبر ١٩٦١ على أية حال، استمر التوتر في العلاقات السوفييتية - العراقية حتى قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣^(٢).

أما عن موقف الولايات المتحدة من الحزب الشيوعي فقد ظهر جلياً حينما زار مورفي بغداد، وكان من ضمن اهتمامات الإدارة الأمريكية بمعرفة وتقدير دور الحزب الشيوعي في النظام الجديد، ومدى علاقة القيادة الجديدة مع الاتحاد السوفييتي، حيث بحث مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وذكر بأن أي مساعدة سوفييتية ستؤدي إلى فقدان استقلالية القرار السياسي، قاسم أكد إلى المبعوث الأمريكي، "بأنهم لم يجازفوا للقيام بالثورة بقصد تسليمه إلى الاتحاد السوفييتي ولا إلى مصر"^(٣).

نظراً لتذبذب قرار عبد الكريم قاسم السياسي كانت الولايات المتحدة تخشى من تنامي دور الشيوعيين في العراق، والذي أوضحه ألان دالاس مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الأسبق أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بقوله: "إن خطر

(1) لمراجعة البيان الشيوعي العراقي وأحوال الحزب، مع قاسم راجع: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثور ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(2) مقلد، اسماعيل صبري، الصراع الأمريكي السوفييتي، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(3) صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأحناب، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

الشيوعية في العراق صار أمراً خطيراً وأن الوضع في العراق من أخطر ما في العالم اليوم"^(١)، لكنهم لم يصلوا إلى الدرجة التي تمكنهم من السيطرة على العراق لعدم وجود قاعدة جيدة لهم ، ولكن نظراً لسوء العلاقات بين ناصر والسوفييت أمكن للإدارة الأمريكية أن تستغل الموقف السياسي بالتعاون مع عبد الناصر بأن يكون له دور في إنقاذ العراق من الشيوعيين.^(٢)

موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جون كيندي من الصراعات الداخلية ابان حكم عبد الكريم قاسم:

في نهاية الخمسينات، انتهت حقبة دالاس في السياسة الخارجية الأصلية بعد موته في عام ١٩٥٩ وبات من الواضح أن الولايات المتحدة لم تحقق نجاحاً كبيراً في تحقيق الأهداف التي سعت إليها من وراء السياسات التي طبقتها في الوطن العربي، وهي السياسات التي ركز بشدة على أداة المحالفات الإقليمية وموائق الدفاع المشترك، وتضخيم أبعاد الخطر السوفييتي على المنطقة. ولم تتمكن هذه الموائق والأحلاف العسكرية وقف التغييرات التي كانت تجري في المنطقة وتحجيم الأذى الشديد للمصالح الأمريكية الحيوية ويلحق الأذى الشديد بالمصالح الأمريكية الحيوية^(٣).

عندما جاءت حكومة الرئيس كيندي John F.Kennedy^(٤) إلى السلطة فإنها لم تقدم تصوراً محدداً عن طبيعة السياسات التي تنوي انتهاجها في الوطن العربي وكان هذا محور

(١) العاني، وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ ، المرجع السابق ، ٢٠٦ .

(٢) العاني ، المرجع نفسه ، ٢٠٦ .

(٣) مقلد، الصراع الأمريكي السوفييتي، المرجع السابق، ص ٢٢٨ .

(٤) جون كيندي: رئيس الولايات المتحدة الخامس والثلاثون، تولى الرئاسة خلفاً للرئيس أيزنهاور، ولد في ٢٩ أيار ١٩١٧ وتوفي مقتولاً في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣، من أصل إيرلندي كاثوليكي، تولى رئاسة الولايات المتحدة منذ ١٩٦١ حتى اغتياله ١٩٦٣، قبلها كان يمثل ولاية ماساتشوستس Massachusetts من ١٩٤٧ حتى ١٩٦٠ كعضو في مجلس النواب لاحقاً في مجلس الشيوخ، انتخب كمرشح عن الحزب الديمقراطي وعمره في ذلك الوقت ٤٣ سنة هو الرئيس الأمريكي الكاثوليكي الوحيد، وهو أصغر رئيس أمريكي منتخب حتى ذلك الوقت . تولى الرئاسة في فترة حرجة من الصراع في الحرب الباردة، وكان صاحب مواقف قوية في مواجهة السوفييت في كافة المجالات سواء العسكرية منها بشكل غير مباشر أو السياسة من خلال مجلس الأمن والإعلام أو القنوات الدبلوماسية وهو الأمر الذي جعله أحد أكثر رؤساء أمريكا شعبية وأكثرهم أهمية، أهم الأحداث في فترة ولايته عملية اقتحام خليج الخنازير وأزمة الصواريخ الكوبية. وبناء جدار برلين والإرهاصات الأولى لحرب فيتنام وحركة الحقوق المدنية الأمريكية وسباق غزو الفضاء. تم اغتياله عندما كان في زيارة لمدينة دالاس وتم إطلاق الرصاص عليه من قبل "لي هارفي أوسولد".

المرجع: The Encyclopedia Americana Vol, 16, New York, 1979, p. 357.

الخلاف الذي دار في أروقة الإدارة الأمريكية الجديدة حول أي السياسات تترك وأيهما تتمسك بها.

فقد كان وزير الخارجية الأمريكي الجديد دين راسك Dean Rusk ينتمي بفكره إلى مدرسة وزير الخارجية السابق دالاس حيث كان يعمل مستشاراً له ويشاركه معظم آرائه ومفاهيمه وقناعاته حول دور الولايات المتحدة في السياسة العالمية ولذلك فإنه فور توليه أعباء منصبه، أعلن أن حكومته ستتابع تنفيذ سياسة الإدارة الجمهورية السابقة في الوطن العربي، وبخاصة موقفها الداعم والمؤيد لحلف السنتو (حلف المعاهدة المركزية).

بخلاف راسك كان هناك بعض كبار المسؤولين في هذه الإدارة الأمريكية الجديدة ممن أبرزوا اعتقادهم بأن حلف السانتو كان مشروعاً تجاوزته الظروف وإن قيمته من الوجهة العملية كانت محدودة تماماً وأنه كان من الخطورة الاستمرار في التركيز على الوسائل العسكرية كحجر أساس في سياسة الولايات المتحدة في الوطن العربي، وهي السياسات التي لم تجذب إليها سوى الحكومات التي لم تظفر بقاعدة واسعة من التأييد الشعبي لها^(١).

لقد ظهر الاختلاف بين أسلوب الإداريتين الأمريكيتين في طريق التعامل لحقيقة مجموعة المصالح والأهداف. فحكومة كيندي تنظر إلى تحقيقها من خلال برنامج عمل يرتكز على الجانب الاقتصادي وليس على الجانب العسكري في برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية المقدمة إلى دول المنطقة، كما أن الإدارة الجديدة عملت جاهدة على تحقيق علاقات أقوى من التقارب والفهم المتبادل مع نظم الحكم الراديكالية في المنطقة العربية وفي طليعتها الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج المساعدات الاقتصادية الذي سوف يتيح للولايات المتحدة أن تظفر بدرجة أكبر من تعاطف حكومات دول تلك المنطقة وشعوبها حتى تلك التي كانت تبدو معادية للسياسة الأمريكية في ظل هذا الجو السياسي الإيجابي مما ساعد ذلك الإدارة الأمريكية في التخطيط لستراتيجية أمريكية بعيدة المدى في الوطن العربي. حيث تتجاوز الاعتبارات العسكرية الضيقة التي استمرت تحميه على خطط السياسة الأمريكية طوال المرحلة السابقة^(٢).

(1) مقلد، الصراع الأمريكي - السوفيتي، المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(2) نبطر إلى الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية للمنطقة العربية وإسرائيل. الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص ٤٨٦-٤٨٧.

لذا كان كيندي على خلاف مع راسك حول حلف السننو وإعطاءه الأولوية الأولى في السياسة الخارجية ولكن الإدارة الأمريكية بشقيها الرئيس كيندي ودين راسك متفقان حول المصالح والأهداف الأمريكية وهي:

- (١) تأمين التسهيلات الإستراتيجية التي تتيح للولايات المتحدة تنفيذ عمليات الاستطلاع والرصد بالقرب من الأراضي السوفييتية.
- (٢) تأمين وصول إمدادات منتظمة من نفط منطقة الوطن العربي إلى حلفائها في أوروبا الغربية واليابان بأسعار معتدلة.
- (٣) الحيلولة دون اختراق السوفيت البحر المتوسط بقوة عسكرية.

وبما أن العراق تعتبر منطقة حيوية وإستراتيجية لموقعها والنفط، وقربها من منطقة الاتحاد السوفييتي ونفوذها فقد سعت الولايات المتحدة بطرق عدة أن تقترب من المنطقة العربية وخصوصاً العراق لكونه يمتلك احتياطاً نفطياً هائلاً يفوق ٣٠٠ مليار برميل^(١). لأن من مزايا النفط العراقي التفاضلية على غيره من الدول المنتجة، هو أن نفطه قريب من السطح، سهل استخراجة ونقله، وكلفة استخراج البرميل هي ٦ سنتات أمريكية بينما نفط السعودية ٨ سنتات. وإذا حسبنا هذه الكلفة بملايين البراميل المستخرجة، لاقتربنا من فهم تعقيدات السوق في العرض والطلب والتسعير^(٢).

ثم جاءت معركة تحرير النفط العراقي التي قادها عبد الكريم قاسم ضد الشركات الأجنبية في حقل النفط ، فكانت الخطوة الأولى في دعوته للدول المصدرة للبترول للاجتماع في بغداد أيلول ١٩٦٠ ، أسفر الاجتماع عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) OPEC. تلتها الخطوة التالية عام ١٩٦١ عندما قرر قاسم القبول بنصيحة خبراء اقتصاديين لكسر الاحتكار فجاءت معركة تحرير النفط العراقي من الهيمنة الأجنبية.

معركة تحرير النفط العراقي:

كان من الطبيعي التعبير بقوة عن مطالب القيام بعمل شيء ما حول صناعة النفط وقت الانقلاب، فقد شعر أغلب العراقيين بأن النظام القديم قد سمح لشركات النفط أن تغش البلاد

(1) ديب، ، زلزال في أرض الشقاق، المرجع السابق، ص ٩٠ - ٩١.

(2) الزبيدي، ، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

بخصوص الأرباح التي يمكن أن تصب بتنمية الاقتصاد الوطني. لذا فقد سعى قاسم منذ البداية ولكنه كان حذراً من قوة شركات النفط وربما كان خائفاً من تكرار تجربة محمد مصدق في إيران عام ١٩٥١ فقام بطمأنة شركات النفط بعد الانقلاب مباشرة بأن الاتفاقيات القائمة التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٥٢ سيتم احترامها^(١). لكن ازداد إنتاج النفط باطراد في الفترة من عام ١٩٥٨ و ١٩٦٣ من ٧٣١,٣ مليون برميل إلى ١١٦١,٩ مليون برميل أي بزيادة حوالي ٦٠%. بالرغم من أن الإيرادات قد ارتفعت بمعدل أقل مما كان متوقفاً من ٢٢٤ مليون في ١٩٥٨ إلى ٣٥٣ مليون دولار في ١٩٦٣ وذلك بسبب هبوط في الأسعار المعلنة في شباط ١٩٥٩ وآب ١٩٦٠.

لذا جرت مفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق IPC حول أسعار النفط والمنافسة في أسهم شركة نفط العراق، وسيطرة العراق على الأراضي غير المستكشفة التي تقع ضمن منطقة الامتياز وذلك في الفترة من آب ١٩٦٠ وتشرين الأول ١٩٦١^(٢).

أدى فشل شركة نفط العراق في الاستجابة لمطالب الحكومة العراقية إلى إصدار قانون رقم (٨٠) بموجبه استردت الحكومة العراقية ٩٩,٥% من مساحة أراضي الامتياز غير المستغلة، فردت الشركة بانتقام على هذا العمل مباشرة بتخفيض معدلات الإنتاج وبالتالي قلة موارد الحكومة بسرعة. ورغم ذلك أن شعبية القانون رقم (٨٠) هو إحدى المكتسبات للدولة العراقية التي حققها عبد الكريم قاسم على المدى البعيد^(٣).

لذلك اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بنفط العراق بعد قرار عبد الكريم قاسم، وتخوفت على مصالحها الاقتصادية هنالك، لذلك ظهر التوجه في السياسة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي كينيدي، وكان ظاهراً إزاء عدد من المواقف، منها المعارضة التي أظهرتها الحكومة الأمريكية لقرار الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في يوليو ١٩٦١م بضم الكويت إلى العراق.

(1) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ١٦١.

(2) ينظر من المزيد في التفاصيل حول المفاوضات والتاريخ السابق للامتياز حول النفط بالتفصيل في كتاب بينروز، أدبث وائي، العراق وسياسته الخارجية، مرجع سابق، ص ١٢٧ و ١٦٥ و ٢٥٧ و ٢٧٣.

(3) سلوغت، من الثورة إلى الديكتاتورية، مرجع سابق، ص ١١٧.

١ - مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق:

منذ قيام انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ واعتراف بريطانيا وأمريكا في غضون شهر من الانقلاب، لحكومة عبد الكريم قاسم، بدأت بريطانيا تدعم حكومة قاسم بسبب عدائه لعبد الناصر وابتعاده عن الوحدة العربية لكن الولايات المتحدة التي اعتبرت دائماً أن الشيوعية هي الخطر الأكبر. وبدأت ترسم سياسة خاصة لها في المنطقة العربية فقد وقفت ضد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذي قادته بريطانيا وتم التفاهم مع الرئيس عبد الناصر حول اختيار رئيس الجمهورية على مصر عام ١٩٥٦ الذي قادته بريطانيا وتم التفاهم مع الرئيس عبد الناصر حول اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية فؤاد شهاب كما أوضحنا سابقاً^(١).

ولذلك وقفت أميركا مع عبد الناصر ضد قاسم^(٢)، ولقد ذكر الين دالاس مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية " إن خطر الشيوعية في العراق صار أمراً خطيراً وان الوضع في العراق من اخطر ما في العالم اليوم " ^(٣)، وبدأت الولايات المتحدة تسعى للتعامل مع أي جهة مستعدة لخلع قاسم^(٤). كما أن رضا بريطانيا لم يستمر طويلاً، رغم أن قاسم كان مناهضاً لعبد الناصر ^(٥)، فقد بدأ الخلاف مع بريطانيا عندما أعلنت في ١٩ حزيران ١٩٦١ إنهاء الحماية البريطانية التي فرضتها على الكويت وفقاً لاتفاقية عام ١٨٩٩^(٦)، والتي لم تعد تتسجم مع سيادة الكويت واستقلالها على حد تعبير وليم لوس William Luce المقيم السياسي البريطاني في

(1) ديب ، كمال زالزال في ارض الشقاق، المرجع نفسه، ص ٨١. و حسين، خليل إبراهيم ، العراق في الوثائق البريطانية ، ج٣، المرجع السابق، ص ٣١٧.

(2) حسين، خليل ابراهيم، المرجع نفسه، ص ٣١٧.

(٣) العالبي ، نوري عبد الحميد وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ٢٠٦ .

(4) بولك، ويليام، لكي نفهم العراق، ترجمة وتقديم د.م. عبد الحي يحيى زلوم، ط١ ، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص١٥٨-١٥٩.

(5) مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا وكذلك مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني والعميد حاسم العزاوي والزعيم الركن أحمد محمد يحيى، والمقدم طه ياسين الدوري، والسادة علي صالح السعدي ومصطفى علي ومحمد صديق شنشل. نقلاً عن كتاب: ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، المرجع نفسه، ص٣٣٨.

(6) عقدت هذه الاتفاقية في ١٨٩٩/١/٢٢ من قبل بريطانيا والكويت ممثلة الحاكم الشيخ مبارك الكبير من آل الصباح كانت اتفاقية سرية لم تنشر إلا بعد عدة أعوام من توقيعها وتضمنت التزام حاكم الكويت وورثته وخلفائه بما يلي: لا تستقبل وكيلاً أو ممثلاً لأي دولة أجنبية في الكويت ولا يتنازل ولا يبيع أو يؤجر أو يرهن بدون سابق موافقة من الحكومة البريطانية.

المرجع: للتفاصيل ينظر: سيد نوفل الخليج العربي، الحدود الشرقية للوطن العربي، ط١، بيروت، ١٩٦٩، ص١٧٨، ص١٨١.

مقلد إسماعيل صبري، الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ٢٣٠

البريطاني في الخليج العربي، في اليوم التالي تقدمت الكويت بطلب انضمام إلى جامعة الدول العربية^(١).

أسرع عبد الكريم قاسم في إرسال برقية إلى شيخ الكويت الأمير عبد الله السالم يبلغه سروره بإلغاء الاتفاقية ١٨٩٩ المزورة وغير الشرعية المعقودة بين قائمقام الكويت الشيخ مبارك الصباح وبين الإنجليز دون علم السلطات الشرعية في العراق. وفي ٢٥ حزيران ١٩٦١ عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة الدفاع، أثار فيه مسألة تبعية الكويت إلى العراق بوصفها قضاء عراقياً تابعا لمحافظة البصرة، وأشار في مؤتمره الصحفي إلى الأسس التاريخية التي يستند إليها في دعوته هذه. كما أظهر بعض الوثائق التاريخية التي تؤكد ذلك^(٢).

وقبل هذا المؤتمر الصحفي، كان مجلس الوزراء قد عقد عدة جلسات بحث فيها مسألة الكويت والطريقة التي يجب اتباعها لاسترجاعها إلى الوطن الأم؛ ويمكن أن نرجح أسباب ادعاء عبد الكريم قاسم بالكويت إلى الأسباب التالية:

- (١) إشغال الرأي العام العراقي بهذه المشكلة باعتبارها مسألة قومية مهمة وإلهائه بها نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي المتردي في الداخل.
- (٢) حاجة العراق للأموال لتغطية المشاريع الكثيرة التي تمت خلال عام ١٩٥٩-١٩٦٠، كما أن موارد النفط في العراق لم تعد تكفي لسد هذه المشاريع وعليه يمكن الاستفادة من موارد نفط الكويت بدلاً أن تجمد في البنوك البريطانية في الوقت الذي طالب فيه بتعديل الاتفاقات مع شركات النفط^(٣).

هكذا حشد عبد الكريم قاسم قواه على الحدود العراقية - الكويتية، إلا أنه أكد في الوقت نفسه على عدم اللجوء إلى استخدام القوة وأنه سيصل إلى هذا الحق بالوسائل السلمية^(٤) وصفت الحكومة الكويتية المطالبة العراقية بضم الكويت على أنها خطيرة للغاية لذلك طلبت الحماية العسكرية من بريطانيا استناداً لأحكام الاتفاقية في ١٩ حزيران.

(1) مقلد، الصراع الأمريكي السوفيتي، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(2) للاطلاع على الوثائق التي تؤكد عراقية الكويت، ينظر صحيفة الثورة الأعداد من (٣٩٠-٣٩١) بتاريخ ٢٧-٢٨/٦/١٩٦١.

(3) خلدوري، العراق الجمهوري، المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

(4) خلدوري، المرجع نفسه، ص ٢٣١.

حول استعداد حكومة صاحبة الجلالة لمساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت هذه الأخيرة المساعدة، على أثر ذلك أنزلت بريطانيا قواتها في الكويت في ١ تموز من العام نفسه. نزل إلى البر الكويتي نحو ٦٠٠ جندي بريطاني ألحقت بهم سبعون طائرة لقيادة النقل البريطاني وسبع عشرة طائرة مدنية لنقل القوات البريطانية من مناطق إفريقيا^(١).

لقد عكست هذه الأزمة العراقية - الكويتية تداخل وتشابك المصالح الغربية في المنطقة، إذ ساهم تدخل القوات البريطانية في تعزيز موقف عبد الكريم قاسم الذي أكد على أن النزاع الحقيقي ليس بين دولتين عريبتين العراق والكويت، إنما هو في جوهره صراع بين القومية العربية بكل تطلعاتها والاستعمار البريطاني وبقايا أطماعه في البلدان العربية حديثة الاستقلال.

من جانب آخر طالب شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح الولايات المتحدة الأمريكية بموقف واضح تجاه الأزمة تصدر عن مسؤول حكومي أمريكي رفيع المستوى يدعم استقلال الكويت، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت متحفظة في موقفها إذ أرسلت برقية إلى قنصلها في الكويت بأنها لا تتوي التدخل في هذا الأمر^(٢). وتعدّه جدالاً عربياً، كما أنها ترى أنه ليس هنا بحاجة إلى التعليق على بيان عبد الكريم قاسم، لأن ذلك من شأنه إثارته وعناده، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم المشكلة، وأكدت أن ما يهم في الأمر هو اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة^(٣).

اتخذت الولايات هذا الموقف في بداية الأزمة خوفاً منها على مصالحها في المنطقة، ونصحت السفارة الأمريكية في بغداد وزارة الخارجية الأمريكية بعدم إصدار بيان في هذا الوقت بالذات لئلا يفسره عبد الكريم قاسم على أنه مؤامرة إمبريالية جديدة^(٤).

على الرغم من إبلاغ الحكومة العراقية في ٢٨/حزيران عن طريق السفارة الأمريكية في بغداد بأنها ستستخدم الوسائل السلمية لمطالبتها بالكويت. لم يحصل أي تعليق من الخارجية الأمريكية على هذا الأمر، وهذا دليل واضح على أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لاتخاذ أي إجراء تجاه الأزمة محاولة منها لإقناع العراق بعدم اللجوء إلى القوة.

(١) العلوي، حسن، عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، ط١، ٢٠٠٥، ص ٥٠.

(2) F.R.U.S. 1961 – 1963, Vol, XVII, NE 1961-1962 , Tel, From the Department of State to the Consulate in Kuwait , Washington m June 27, 1961, OP.Cit, P.10

(3) I bid, op, cit, p.2

(4) F.R.U.S 1961-1963, vol. XVI, NE, 1961-1962, Tel, from embassy in Iraq to the department of state, Baghdad, June 27, 1961, op. cit, p.38.

تحركت في هذه الأثناء القوات السعودية تريد الدفاع عن استقلال الكويت ضد التهديد العراقي، في غضون ذلك اجتمع الرئيس جون كينيدي بالسفير الأمريكي هارت Hart في السعودية وسأله عن حقيقة هذا التحرك، وتساءل عن وجود دولة أخرى تريد الوقوف مع الكويت، وهنا رد السفير بأنها الجمهورية العربية المتحدة، في حين لا توجد دولة عربية واحدة تؤيد العراق، وتساءل من موقف الاتحاد السوفيتي فأجاب السفير الأمريكي هارت، أنه لم يعلن شيئاً حتى ذلك الوقت^(١).

وحين سأله كينيدي عن مدى خطورة التهديد العراقي أجابه، هارت أنه لا يعتقد أن عبد الكريم قاسم سيلجأ للقوة رغم أنه يدعي أن الكويت جزء من العراق، وأشار هارت على كينيدي أنه من الأفضل أن تستعد بريطانيا لإرسال قوات عسكرية للكويت للدفاع عنها.

على أثر ذلك وافق كينيدي على دعم بريطانيا سياسياً ولوجستياً فيما يتعلق بإجراءاتها التي تتخذها لإحباط أي محاولة عراقية لضم الكويت بالقوة: إن منح كينيدي الدعم السياسي والعسكري لبريطانيا معناه أن يرفض المطالبة العراقية بضم الكويت ويؤيد التدخل البريطاني في منطقة المشرق العربي الذي يعمل على حماية مصالحه في المنطقة.

خوفاً من تفاقم الأزمة أشارت السفارة الأمريكية في بغداد، إلى ضرورة إحلال قوات عربية مشتركة في الكويت بدلاً من القوات البريطانية، لأنها ستمثل رادعاً ضد العراق الذي لن يهاجم قوات عربية، وأكدت أن التزام جامعة الدول العربية بحماية استقلال الكويت، مع وجود الاتفاقية الموقعة في ١٩ حزيران ١٩٦١، سيضمن للكويت استقلالاً محمياً، لذلك دعت شيخ الكويت للاطمئنان والسماح للقوات البريطانية بمغادرة الكويت وفي حالة عدم الاقتناع بالانسحاب البريطاني الكامل ضمن الممكن إبقاء سرية بريطانية واحدة بشكل رمزي^(٢).

وتم قبول دولة الكويت في الجامعة العربية في ٢٠ تموز ١٩٦١ بعد انسحاب الوفد العراقي من الاجتماع فأزال بانسحابه عائق قبول الكويت عضواً فيها^(٣). وتم التوقيع في ١٢ آب

(1) F.R.U.S. 1961-1963, Vol, XVII, EN, 1961-1962, Memo of conversation Washington, June 29, op. Cit, p.6.

(2) F.R.U.S. 1961-1963, vol, XVII, NE, 1961-1962, tel, from the department of state to certain consular and diplomatic posts, Washington, June 30, 1967, op. cit, p.9.

(3) صادق، سنان ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٣ رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٣٦.

١٩٦١ اتفاقية بين الحكومة الكويتية مع أمين الجامعة العربية يقضي باستبدال القوات البريطانية بقوات تابعة لجامعة الدول العربية.

وفي هذه الأثناء يذكر أن حكومة قاسم كانت تجري مفاوضات مع شركات النفط بشأن الحد من استغلالها لثروة العراق، وحينما أصرت الشركات الأجنبية على نسبتها من نصيب النفط العراقي، أصدرت الحكومة العراقية في ١١ كانون الأول ١٩٦١ قانون رقم (٨٠) الذي سيطرت بموجبه الحكومة على ٩٩,٥% من الأراضي العراقية^(١).

في ٢٦ كانون الأول ١٩٦١ أبلغ وزير خارجية العراق هاشم جواد وكالة الأنباء العراقية، بأن، الحكومة مرغمة على إعادة النظر في موقفها فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت^(٢). وعلى أثر هذه الخطوة تم طرد السفير الأمريكي من بغداد جون جيرنيكان John Jarnegan^(٣) في الوقت الذي تم فيه استقبال كينيدي للسفير الكويتي عبد الرحمن العتيقي في ١ حزيران عام ١٩٦٢، وقد أراد من هذا الاستقبال أن يؤكد أن الكويت دولة مستقلة وذات سيادة^(٤).

فقامت صحيفة الثورة العراقية باتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالحصول على امتيازات كبيرة من الكويت لقاء إقامتها التمثيل الدبلوماسي، وأشارت إلى أن هذه الامتيازات هي امتيازات تجارية ونفطية^(٥).

أظهرت الدول العربية ارتياحها لردعها طموحات عبد الكريم قاسم، كما عبر عنه الملك سعود بن عبد العزيز عند زيارته كينيدي في واشنطن في ١٥ حزيران ١٩٦٢ أعرب عن ثقته من الدعم التي تمتع به الكويت من كل العرب، فضلاً عن للدعم

(1) للإطلاع على نص القانون رقم (٨٠) ينظر: ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز من العراق، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(2) F.R.U.S. 1961-1963, Vol, XVII, NE, 1961-1962, Memo, from the department of state executive secretary (brubeck) to the presidents special assistant for national security affairs (bundy), Washington, June 4, 1962, op. cit, p.21.

(3) F.R.U.S. 1961-1963, Vol, XVII, NE, 1961-1962, Tel, from the Embassy in Iraq to the Department of state, Baghdad, June 2 1962, op. Cit, p.818

(4) Ibid, p.19.

(5) صحيفة الثورة العدد (٩١٣)، ٦/٥/١٩٦٢.

العسكري البريطاني، الذي سيكون كافياً لردع أي محاولة تقوم بها قوات عراقية للهجوم على الكويت^(١).

وتطمينا لدولة الكويت أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٢ لها إلى سفارتها في الكويت بأنه يوجد هناك رادعان رئيسان في طريق تحرك قاسم تجاه الكويت^(٢):

- (١) وجود القوات العسكرية القادرة على رد أي هجوم عراقي ضد الكويت.
- (٢) قبول الكويت كدولة مستقلة في الجامعة العربية.

فكان لهذه الترتيبات الأمنية، والسياسية بين بريطانيا والكويت، بدأ العراق يتجه نحو الكتلة السوفييتية فيما يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية العراقية فضلا عن حربه الدعائية، فأصبح هنالك شكوك من توجه العراق نحو الشيوعية، في الوقت الذي لم يكن هنالك قضايا أو مشكلات بين العراق والغرب سوى التهديد الشيوعي ولكن هنالك مشكلتان إضافيتان هما^(٣):

- (١) مطالبة العراق بالكويت كما تؤكد الحكومة العراقية.
- (٢) انتهاك أحادي الطرف من قبل العراق للاتفاق القائم بين العراق وشركة نفط العراق التابعة لبريطانيا.

هذا التصرف الذي أقدمت عليه الحكومة العراقية لا يعدو أن تكون مناورة سياسية، أرادت أن تظهر رغبتها في السيطرة على الكويت حتى يقبل الطرف الآخر من الولايات المتحدة وبريطانيا، بإعطائها على الأقل حصة في شركة نفط العراق، وكان تقرب عبد الكريم قاسم من السوفييت هو للاستفادة من الدعم الاقتصادي والعسكري. ولكن في حقيقة الأمر كان عبد الكريم قاسم يعاني من عزلة متزايدة وإشاعات بين الفينة والأخرى تشير إلى وجود محاولات انقلاب قومية ضده، فضلا عن عزلته عن جيرانه وعن الدول الأخرى، كما أن الأوضاع الاقتصادية في

(1) التميمي، أمينه، داخل شلش، "جون كيندي وسياسته تجاه المشرق العربي ١٩٦١-١٩٦٣"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٠.

(2) F.R.U.S 1961-1963, vol, XCII, EN, 1061-1962, Memo, form secretary of state rusk to president, kennedy, Washington, January 20, 1962, op, cit, 0.13.

(3) F.R.U.S. 11961-1963, vol, XCII, Ne, 1961-1962, from the assistant secretary of near eastern and South Asian Affairs (talboot) to the department of state Washington, May 5, 1962, op. cit, p.15.

العراق كانت في حالة متردية وجمود بسبب الخسارة في الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من نصف دخل الحكومة، وهذه الصعوبات الاقتصادية أدت إلى المزيد من فرص التحرك ضد عبد الكريم قاسم وخاصة وأن شعبيته أخذت تتناقص.

لهذا أقدمت وكالة المخابرات الأمريكية بوضع تخمين وتقرير عن موقف عبد الكريم قاسم حول أوضاعه الداخلية والخارجية، لتخرج بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون جاهزة لتقديم المساعدة اللوجستية إذا ما طلب البريطانيون ذلك، كأن يكون شكل المساعدات نقلاً جويًا، أو أسلحة حديثة، وكما ستعمل إلى دعم بريطانيا في حالة وجود دلائل قاطعة على تدخل سوفياتي إلى جانب العراق^(١).

تأسيساً على ما تقدم كان كيندي يرفض مطالبة العراق بضم الكويت، وذلك حفاظاً على المصالح الأمريكية فيها.

المسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٦٣:

دأب الأكراد منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ المطالبة إما بالحصول على حقوقهم القومية في منطقة كردستان شمال العراق داخل عراق موحد، وإما الانفصال لإقامة دولة كردية مستقلة^(٢).

حينما جاء انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ أيده الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولبيان حسن نية عبد الكريم قاسم نحوهم سمح بعودة الملا مصطفى البرزاني^(٣) وأعوانه إلى العراق في

(1) F.R.U.S. 1961-1963, Vol, VII, EN, 1961-1962, Memo, from the assistant secretary of state for near east and south Asian Affairs,(Talbot) to secretary of state rusk, Washington May 25, 1962, p.25.

(2) غريب، آدمون، الحركة القومية الكردية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٨.

(3) الملا مصطفى البرزاني: ولد في قرية بارزان عام ١٩٠٤ تلقى في قريته في السليمانية تعليماً دينياً بالدرجة الأولى حتى حصل على لقب الملا سنة ١٩٤٣، وفي نفس السنة أعلن عن حركته المسلحة من قرية بارزان، تعرض للمطاردات والنفي، انضم إلى جمهورية مهاباد الكردية في إيران، وبعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني من عام ١٩٤٦ أنتخب رئيساً للحزب وبعد سقوط جمهورية مهاباد عام ١٩٤٧ نفي إلى روسيا ومعه ٤٠ من أتباعه، عاد إلى العراق بعد ١٩٥٨ إلا أنه دخل في صراع مستمر ومواجهات عسكرية مع الحكومات المتعاقبة حتى توفي في آذار عام ١٩٧٩ في الولايات المتحدة الأمريكية، دفن في مدينة اشنوية الحدودية مع إيران لتعذر دفنه في قريته. للمزيد ينظر، غريب، آدمون، المرجع نفسه.

١٦/٤/١٩٥٩ بعد قضائه أكثر من عشر سنوات في الاتحاد السوفيتي، فمنحهم قاسم امتيازات خاصة^(١).

كانت العلاقة بين العسكر والحركة الكردية جيدة في بادئ الأمر ومنح عبد الكريم قاسم الأكراد العديد من المنجزات أبرزها: فضلاً عن شراكتهم مع العرب في الوطن معترفاً بحقوق الشعب الكردي ضمن الوحدة الوطنية، أنشأ مديرية المعارف الكردية، وسمح التدريس باللغة الكردية في مدارس كردستان وأجاز الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٩ شباط ١٩٦٠ والصحف الناطقة بهم، كما اعترف بالعيد القومي للشعب الكردي^(٢).

لكن سرعان ما تغيرت العلاقة بين الطرفين للأحداث التي تمت بعد مجازر مدينة كركوك والموصل، ودخول بعض الميلشيات الكردية التي كانت مع الحزب الشيوعي العراقي في أحداث الفوضى والشعب في شمال العراق، كما أن حكومة قاسم قد ماطلت في تحقيقه المادة الثالثة من الدستور المؤمن بمنح الأكراد الحكم الذاتي، فتوترت العلاقة بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني^(٣).

وطالب البارزاني في مذكرة بالحكم الذاتي لمنطقة كردستان، رفض قاسم هذا الطلب وعده تهديداً لوحدة العراق الإقليمية فبدأت الصحف الكردية تهاجم الحكومة وقامت أعمال الشعب من قبل بعض العناصر المسلحة من الإقطاعيين والأغوات الأكراد في الشمال. لم يكن عبد الكريم مستعداً للاستجابة إلى مطالب المتمردين تحت ضغط التمرد المسلح. كانت هذه المطالب سيتحقق بعضها حينما يسن الدستور الدائم وتقام المؤسسات كالبيرلمان لكن أعلن البارزاني الثورة في ١١ أيلول ١٩٦١ ضد عبد الكريم قاسم^(٤).

فاتهم قاسم البريطانيين والأمريكيين بتدبير وتأجيج ثورة البارزاني وكان ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده قاسم في مبنى وزارة الدفاع بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٦١ متهماً

(1) سلوغت، ماريون، فاروق، من الثورة إلى الدكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨، المرجع السابق، ص ١١٨.

(2) للمزيد عن إنجازات وأوضاع الأكراد في العراق أبان حكم عبد الكريم قاسم الموقع على الإنترنت على عنوان ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم.

<http://www.solatiraq.com.htm>

(3) بينروز، اديث وائي، العراق في سياسته الخارجية، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ٤٤٠-٤٤١.

(4) بينروز، المرجع السابق ص ٤٤٢، مكحول، ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راجح آل محمد، دار الفارابي ط١، بيروت،

٢٠٠٤، ص ٤٦٨-٤٧٤.

الشركات الاحتكارية الأجنبية بتحريض الإقطاعيين الأكراد على التمرد ليمارسوا ضغطاً على عبد الكريم قاسم في مجال:

أ- التفاوض حول النفط التي كانت جارية آنذاك.

ب- ومطالبة العراق بالكويت والإنزال البريطاني فيها.

اعتبر ذلك ضغطاً على عبد الكريم قاسم كي ينهي مسألة الكويت التي هي مركز ضخ نفطي مهم جداً والذي تسيطر عليه بريطانيا والولايات المتحدة^(١).

على الرغم من ذلك كانت إيران تمد السلاح للأكراد المتمردين في الشمال بالتنسيق مع الولايات المتحدة. اتهمت الحكومة العراقية إيران بتسليح العشائر في الشمال وفتح الحدود لهم وتقديم كافة التسهيلات إلا أنها عادت مرة أخرى لتغيير سياسيتها، إذ عززت مخافرها ومراكزها الحدودية خشية تسرب الحركة إلى إيران^(٢).

في غضون تلك الأحداث زار المنطقة الصحفي الأمريكي دانا أدامز شميدث Dana Adams Schmidt أجرت خلالها لقاء مع البارزاني في أيلول ١٩٦٢ ونشرت سلسلة مقالات في صحيفة نيويورك تايمز عن مطالب البارزاني ورغبته أن يكون الأكراد حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لقاء دعم مالي وعسكري تقدمه الإدارة الأمريكية للحركة الكردية لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم^(٣).

هذه الأوضاع في عهد عبد الكريم قاسم من صراعات داخلية وعزلة خارجية، وانفصام عرى التحالف مع أصدقاء الانقلاب كلها قد مهدت إلى الانقلاب عليه في ٨ شباط ١٩٦٣.

لقد أحدثت هذه العوامل نوعاً من الاستياء والغضب الجماهيري في الشارع العراقي، فلقد زادت الانتفاضات الشعبية التي حدثت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام الانقلاب يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

(1) الزبيدي، ، ثورة ١٤ تموز، المرجع السابق، ص٢٥٦.

(2) غريب، ، الحركة القومية الكردية، المرجع نفسه، ص٤٤.

(3) F.R.U.S. 1961-1963, Vol, XVII, NE, 1961-1962, Tel, from the Embassy in Iraq to the Department of state, Baghdad, September, 20 , 1962, Op. Cit, p.124.

الفصل الثالث

الانقلابات العسكرية وموقف الإدارة الأمريكية

- ١- المبحث الأول: انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ونهاية حكم عبد الكريم قاسم.
- ٢- المبحث الثاني: فترة حكم عبد السلام عارف لـ (١٩٦٣ ١٩٦٦) وموقف الإدارة الأمريكية.
- ٣- المبحث الثالث: فترة حكم عبد الرحمن عارف ١٩٦٦ حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وموقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جونسون من الأوضاع بالعراق.
- ٤- المبحث الرابع: العلاقات الأمريكية العراقية السياسية الاقتصادية من عام ١٩٦٦-١٩٦٨.

المبحث الأول

انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ونهاية حكم عبد الكريم قاسم

إن المنتبِع للأحداث بعد نجاح انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، سرعان ما يجد أن الخلافات بدأت تظهر بين الانقلابيين العسكريين، حيث تعثرت الأهداف والمبادئ عن خطها القومي.

حينما كان عبد الكريم قاسم على رأس السلطة السياسية، فقد انفرد بالحكم وأبعد عنه خيرة الثوار وأخلصهم، وتخلّى عن أهداف الانقلاب وسار به مساراً متطرفاً، مما حدا بمعظم الضباط أن يفكروا في التخلص منه والعودة إلى مبادئهم ومساره الصحيح^(١).

فقد تبددت كل الآمال في إقامة نظام ديموقراطي دستوري بحلول نهاية ١٩٦١، وأنقسم الحزب الوطني الديمقراطي حول موضوع الاستمرار بدعم قاسم أو التخلي عنه، وانشق إلى قسمين في تشرين الأول ١٩٦١ أما حزب الاستقلال فقد أصبح منذ زمن غير فعال ولم يقد بأي دور سياسي مهم بالرغم من أن قسماً من أعضائه انجذبوا إلى حزب البعث. علاوة على ذلك فإن فشل محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩، وانشقاق البعث وانحياز فؤاد الركابي إلى جمال عبد الناصر في ٢٤ حزيران ١٩٦١^(٢)، ومن ثم انهيار الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك في نفس السنة، لقد أوهمت كل تلك الأحداث قاسماً بأنه لم يعد هناك عدو قوي وخطر في الساحة السياسية أمامه.

فكانت محاولاته التي بذلها لتحويل أنظار الناس عن الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية، كمشكلة ضم الكويت عام ١٩٦١. في سنة ١٩٦٢ بدأت دلائل الانحلال تظهر في حكمه، وراح الجيش والشرطة يغالون في مراقبة العناصر التي يشتبه بعدم ولائها لنظام الحكم خلال سنة ١٩٦١-١٩٦٢.

(١) تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ص٢٣٣، ص٢٣٤. سيشار إليه لاحقاً: تريب، صفحات من تاريخ العراق.

(٢) بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ص٢٨٢. و

نشط حزب البعث بتحالفه مع بقية أطراف الجبهة القومية العربية بالإضافة الى الجبهة القومية الكردية، ممثلة في الحزب الديمقراطي الكردستاني وصدرت صحيفته الرسمية "الاشتراكي" دون ترخيص لتوزع سرّاً بأعداد عالية.

ففي أوائل سنة ١٩٦١ استأنف حزب البعث نشاطه بعد أن عهد الى علي صالح السعدي^(١) الذي كان قد هرب إلى سوريا بعد محاولة الاغتيال للزعيم عبد الكريم قاسم، وعاد الى العراق بأمر من القيادة القومية لحزب البعث في دمشق، في آيار ١٩٦٢ أصبح أميناً لسر القيادة القطرية في العراق، وقد بنى شبكة فعالة من الروابط مع عدد من المجموعات المعارضة للنظام، وأنشئت لجنة عسكرية أوكل إليها تنسيق النشاط العسكري.

كان انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ مثلاً قياسياً في نوعه: كخط تفصيلي وتعاون وثيق مع الضباط المتعاطفين - الذين كان يجب أن يستولوا على المنشآت العسكرية الحساسة وعلى الاتصالات - وكذلك في مسألة التخلص من الحاكم وحاشيته، وترشيح شخصية عسكرية كرئيس صوري جديد^(٢).

إن المخططين الفعليين للانقلاب كانوا مجموعة من الضباط البعثيين والقوميين وكان أبرزهم من البعثيين أحمد حسن البكر، صالح مهدي عمّاش، وعبد الستار عبد اللطيف^(٣) وکردان التكريتي^(٤) ومنذر الوندأوي^(٥)، ومن القوميين مكي الهاشمي وطاهر يحيى ورشيد مصلح، بما ان ثلثي الجيش كان في منطقة كردستان. وضع الانقلابيون الخطط، غير أن بعضها

(1) علي صالح السعدي: قيادي بعثي، ولد ببغداد ١٩٢٨، أصله كردي (شيعي) مستعرب، التحق بكلية التجارة بجامعة بغداد، انضم الى حزب البعث عام ١٩٥٢ ارتقى داخل الحزب عام ١٩٥٨ الى عضوية قيادة الحزب في القطر العراقي، في آيار ١٩٦٢ كان أول أمين قيادة قطرية لحزب البعث بالعراق تقلد مناصب عديدة بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ نائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ووزير الإرشاد ثم اقبل بعدها. المرجع: بطاطو، الكتاب الثالث، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(2) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٢٦١.

(3) عبد الستار عبد اللطيف: ولد في الأعظمية ١٩٢٦، والده موظف مدني في وزارة الدفاع بعثي منذ منتصف الخمسينات ترك الحزب عام ١٩٦٣، كان رئيس اول ركن في القيادة العليا للقوات المسلحة منذ ١٩٥٨ وتقاعد ١٩٥٩ اعتقل وسجن، ١٩٦٠-١٩٦١ كان عضواً في قيادة البعث والمجلس الثوري ووزير الاتصالات العام ١٩٦٣ ووزير الداخلية من ١٠ آيار حتى ١٠ تموز ١٩٦٧ - كان يعد من أقسى الضباط البعثيين وأكثرهم ذكاءاً.

المرجع: بطاطو، المرجع السابق ٢٨٧.

(4) كردان التكريتي: كردان عبد الغفور التكريتي، ولد في تكريت عام ١٩٢٥ والده شرطي تخرج من كلية الطيران كلية الأركان، مهنته كانت ضابط طيران، كان نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٦٨-١٩٧٠، ثم نائب رئيس الجمهورية ١٩٧٠.

(5) منذر الوندأوي، عين في ١٦ شباط ١٩٦٣ على راس قيادة الحرس القومي، ولد في الناصرية عام ١٩٣٥، تخرج من كلية الطيران، ليشارك في انقلاب ٨ شباط ويقصف مقر عبد الكريم قاسم من الجو.

كان يبدو مستحيل التنفيذ وبعضها الآخر عرف به قاسم إما مباشرة؛ أو غير مباشرة، لأن رئيس الاستخبارات العسكرية كان يراقب تحركات العسكريين مراقبة دقيقة.

في الوقت نفسه قام حزب البعث بعملية التحريض من أجل إعداد الناس للثورة المرتقبة لتبرير التمرد العسكري بحجة أنه اثير تجاوباً مع مطالب الشعب. وتفاقم الوضع عند إضراب الطلبة بالمدارس الحكومية العليا في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٦٢ استغل حزب البعث اضراب الطلاب بالمدارس وجامعة بغداد، من أجل خلق ظروف للتمرد العسكري المرتقب^(١). على الرغم من التكتّم الشديد وصلت إلى قاسم اتصالات البعثيين مع العسكريين عن طريق الاستخبارات العسكرية، كما حذره الشيوعيون بأن هناك انقلاباً وشيكاً ضده. كان رد فعل قاسم إصدار أمره في الثالث من شباط/ ١٩٦٣، باعتقال صالح مهدي عمّاش وعلي صالح السعدي. فأصدر أحمد حسن البكر رئيس المجموعة العسكرية تعليمات إلى زملائه الأعضاء لإعلان الانقلاب يوم الثالث من شهر شباط ١٩٦٣ أي قبل أسبوعين من الموعد المحدد لها. وقبل أن يتحرك قاسم لاعتقال زعماء بعثيين آخرين^(٢).

كانت ساعة الصفر في صباح يوم ١٤ رمضان الموافق ٨ شباط، حينما قامت مجموعة في ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم باغتيال جلال الأوقاتي^(٣) قائد سلاح الجوي وهو من الموالين والمؤيد لقاسم، انطلقت طائرتان من قاعدة الحبانية وهاجمت معسكر الرشيد وأبو غريب، ولم تمض غير دقائق حتى كانت الطائرات تقصف وزارة الدفاع، وسقطت الإذاعة في أيدي الانقلابيين، حينها توجه عبد السلام عارف إلى مبنى الإذاعة فور سماعه نبأ الانقلاب^(٤).

استسلم عبد الكريم قاسم ومعاونوه الساعة الثانية عشرة والنصف في ذلك اليوم، وهم المهداوي وأحمد الشيخ طه، في اليوم التالي صدر الحكم ضدهم بالإعدام وتم تنفيذه بعد ساعة واحدة بناء على قرار مجلس قيادة الثورة الجديدة وكانت تلك نهايتهم^(٥).

(١) بطاطو، المرجع نفسه، ص ٢٨٦.

(٢) حدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق ص ٢٦٢.

(٣) جلال الأوقاتي، ولد في بغداد ١٩١٤، أصله من عانة، شيوعي بارز في الحزب الشيوعي العراقي، على علاقة جيدة بقاسم، كان عقيد جوى ركن أمر القوة الجوية، احتفظ بمنصبه حتى ٨ شباط ١٩٦٣ عندما قتل. المرجع، بطاطو، الكتاب الثالث المرجع السابق ص ١٣٣.

(٤) حدوري، المرجع نفسه، ص ٢٦٨.

(٥) عبد الحميد، صحي، مذكرات العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠-١٩٦٨، دار بابل للدراسات والإعلام، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣٠. و رشيد، عبد الوهاب، العراق المعاصر، المرجع السابق، ص ١٥٣.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانقلاب

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة ٨ شباط ١٩٦٣ بقيادة عبد السلام عارف ونقلت إذاعة واشنطن نص الاعتراف في ١١ شباط^(١).

تذكر بعض المصادر أن الانقلاب الذي حدث هو بمساعدة السي.أي.إيه (وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) C.I.A^(٢)، ويذكر بهاء الدين نوري^(٣) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي من ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٢ قائلاً: " بعد ثورة ١٤ تموز في العراق لم تسمح الحكومات الغربية باستقرار الوضع هناك وإفساح المجال لإجراء انتخابات برلمانية، بل عمدت إلى شل الحكومة وتقريق الشعب إلى كتل متخاصمة بقصد التهيئة لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، الذي أظهر تقارباً مع الاتحاد السوفيتي وقاد معركة تحرير النفط العراقي، مما اضر بمصالح الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية. وحينما عم التنافس بين الأحزاب والكتل السياسية العراقية وقف الحزب الشيوعي العراقي أكبر الأحزاب السرية في تلك الأيام مع عبد الكريم قاسم كذلك وقف معه الحزب الديمقراطي الكردي أول الأمر ثم تحول موقفهم ضده فيما بعد، بينما وقف حزب البعث والقوميون مع جمال عبد الناصر مطالبين بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.

استغلت الولايات المتحدة والدول الغربية وشاه إيران هذا الانشقاق لصالحهم، فقد تعاون حزب البعث مع الحركات الدينية ومع القومييين العرب والأكراد بغية الإطاحة بعبد الكريم قاسم، كما كانت الحركة الشيوعية في العراق إبان عهد قاسم قد مرت بظروف حساسة وبالغية الخطورة بسبب تطلعها للسلطة والاستئثار بها، لكن القيادة السوفيتية لم تقدم الدعم للحزب الشيوعي العراقي للمشاركة في السلطة بذريعة أن هذه المطالبة تطرف يساري، وأن القيادة السوفيتية تشجع فقط على دعم نظام قاسم وليس على انتزاع السلطة للشيوعيين.

(1) جريدة الجماهير، العدد ٣، في ٨ شباط ١٩٦٣، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، نوري عبد الحميد العاني، المرجع السابق، ج ٥، ص ١٨٥. والونداوي، مؤيد ابراهيم، "العراق في التقارير السنوية ١٩٥٩-١٩٧٣"، (كتاب قيد الطبع) بغداد ص ١٣٨
(2) ديب، كمال، زلزال في ارض الشقاق العراق ١٩١٥-٢٠١٥، المرجع السابق، ص ٨٧. وبولك، ويليام، لكي نفهم العراق، تقدم د.م. عبد الحي يحيى زلوم، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٦، ص ١٥١.
(3) مجيد، كمال، النفط والأكراد، دراسة في العلاقات العراقية - الإيرانية - الكويتية -، دار الحكمة بغداد. ص ٣٤.

نتيجة لهذا الضغط تخاذل الحزب الشيوعي العراقي واستسلم كلياً للجناح السوفيتي ، مما أحدث بلبلة بين أعضاء الحزب، وبدأ الحزب مسيرته نحو الانهيار، وانتهى فيما بعد بالانضمام إلى المؤتمر " الوطني العراقي " الممول من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية^(١). استغلت الولايات المتحدة والدول الغربية تخاذل الحزب الشيوعي وأخذت بزمام المبادرة لإسقاط قاسم وتحطيم المد الثوري، فقامت بتمويل وتسليح البعثيين لمهاجمة الشيوعيين واغتيالهم واتفقوا مع شاه إيران على تعبئة وتحريك الزعامات الكردية المختلفة^(٢) ضد عبد الكريم قاسم فقام هؤلاء بحمل السلاح واستمروا في محاربة الحكومة حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ ."

حين نجح الانقلاب البعثي - العارفي الذي نال تأييد ومساندة جمال عبد الناصر ومصطفى البارزاني بعد ٣٠ سنة من الانقلاب كشفت الحكومة البريطانية بصورة رسمية عن أسرارها وحقيقة كون الانقلاب قد تم بمساندة C.I.A ومساعدة حكومة مكملان البريطانية^(٣). كما تحسنت علاقات اميركا مع العراق بعد ذلك ،حتى أن المسؤول البعثي علي صالح السعدي الذي اصبح وزيراً للداخلية ونائب رئيس الوزراء فيما بعد كان من صرح بالقول " لم يكن بيدي كل شيء وكنا نعرف ذلك ولكن الذين كانوا وراءه غلبونا. لقد كنا في قطار امريكي^(٤)". ان هذه المعلومات قد وردت في عدد من المصادر التي تذكر^(٥) تعاون وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي، اي، أي) مع البعث من أجل الإطاحة بقاسم. وهذا ما ذكره حنا بطاطو حول تأكيد الملك الأردني حسين بن طلال بعد سبعة أشهر من الانقلاب في حديث شخصي منفرد مع محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير "الأهرام" جرى في فندق كريون في باريس يذكر:

" تقول لي إن الاستخبارات الأمريكية كانت وراء الأحداث التي جرت في الأردن عام ١٩٥٧ أسمح لي أن أقول لك إن ما جرى في العراق في ٨ شباط ١٩٦٣ قد حظى بدعم

(1) محمود، نجم، المفاضة برلين - بغداد - ثورة ١٤ تموز العراقية في السياسة الدولية، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١، نقلاً عن/ مجيد، كمال، النفط والأكراد، المرجع السابق، ص ٣٥.

(2) F.R.U.S. 1961-1963, VO;XVII, NE, 191-1962, Tel. From the Embassy in Iraq to the Department of state. Baghdad, September 20, 1962, Op. Cit, P.24.

(3) راجع: جريدة الغارديان ١/١/١٩٩٤ - نقلاً عن مجيد، النفط والأكراد ، المرجع نفسه، ص ٣٥.
(4) الدوري، سيف الدين، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣، ط ١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٠ - ص ٢٠٠/ مقابلة اجراها المؤلف مع السعدي في مصيف بمحمدون في لبنان حينما كان هارباً من العراق ومطارده من سلطات عبد السلام عارف عام ١٩٦٤.

(5) بيزوز، أدبث وائي، ابن، العراق دراسة في علاقاته الخارجية، الجزء الأول، المرجع السابق ص ٤٥٤، وينظر: بولك، وليام، -لكي نفهم العراق ، المرجع السابق ، ص ١٥٠-١٥١.

الاستخبارات الأمريكية، ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الأمر ولكني أعرف الحقيقة لقد عقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الأمريكية وعقد أهمها في الكويت. اعترف ان محطة اذاعية سرية تبث الى العراق كانت تزود يوم ٨ شباط رجال الانقلاب باسماء وعنوانين الشيوعيين هنالك للتمكن من اعتقالهم وإعدامهم^(١).

ويضيف كذلك ان عضواً في قيادة البعث ١٩٦٣، طلب عدم ذكر اسمه، اكد في حديث له مع حنا بطاطو ان السفارة اليوغسلافية في بيروت حذرت بعض القادة البعثيين من أن بعض البعثيين العراقيين يقيمون اتصالات خفية مع ممثلين للسلطة الأمريكية^(٢). وبما ان الانقلاب جاء مدعوماً من المخابرات الأمريكية لمحاربة الشيوعية، وكرد للجميل قام البعثيون بتسليم أسلحة سوفياتية الى المخابرات الأمريكية ومنها طائرات ميغ ٢١، ودبابات من طراز تي (٥٤) وصواريخ سام لكي يتمكن الولايات المتحدة من دراسة جواها والتفوق على موسكو^(٣).

كما جاء أيضاً على لسان القيادي البعثي فؤاد الركابي في المؤتمر الصحفي في فندق الريفيرا ليزوب في حزيران ١٩٦١ اتهم الركابي الحزب باتصاله بالمخابرات الأمريكية في اليوم التالي خرجت الصحف بتغطية كاملة للمؤتمر الصحفي^(٤). وفيما يتعلق بعبارة مجي البعثيين فوق القطار الأمريكي على لسان السعودي ذكر في دراسة حول سيرة علي صالح السعودي بأنه ينفي هذه الواقعة. فقد ذكر بأنه في نيسان ١٩٦٤ بعد سقوط سلطة الحزب بستة أشهر، التقى الصحفي اللبناني عادل مالك بعلي صالح السعودي في دمشق، وأجرى معه لقاء وحوار مطولاً انتقد فيه تجربة الحزب، وأنه لم يشر لا من قريب ولا من بعيد الى القطار الأمريكي بل قال بالحرف الواحد "حينما جئنا الى السلطة وكأننا في ظلام"^(٥).

مع ذلك لم يعد استيلاء البعث على الحكم بدعم ومساعدة أمريكا وبريطانيا في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ سراً خافياً على أحد ، فقد كان عبد الكريم قاسم من أوائل الذين أشاروا إلى ذلك لأنه كان لا يعتقد أساساً بقدرة البعثيين والقوميين على الإطاحة به، لذا فقد حذر أمريكا وبريطانيا

(1) بطاطو، العراق الكتاب الثالث، ص ٣٠٠، نقلاً عن الأهرام (القاهرة)، ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣.

(2) بطاطو، المرجع نفسه، ص ٣٠٠.

(3) سعيد، علي كريم، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ مراجعات في ذاكرة طالب الشيبب، ط ١، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٩، ص ٢٧٣.

(4) الدوري، سيف الدين ، علي صالح السعودي، المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(5) الدوري، المرجع نفسه، ص ٣٥٣.

من الدس والتفرقة بين الناس، وكان يكرر في كل مناسبة، بأن الأمريكان والإنجليز وشركات النفط العاملة في العراق ودهاقنة حلف المعاهدة المركزية (السينتو) وحلف الأطلسي ما زالوا كلهم تتراقص في أذهانهم " القضاء على جمهوريتنا" (١).

كما أكد ذلك فيما بعد عضو القيادة القطرية وعضو قيادة مجلس قيادة انقلاب ٨ شباط ووزير خارجية البعث الأولى في العراق، طالب شبيب الذي كان على صلة وثيقة بالمخابرات الأمريكية، فقد ذكر ذلك هاني الفكيكي " عضو القيادة القطرية وعضو مجلس قيادة انقلاب ٨ شباط " فقد كتب بهذا الصدد يقول : " في منتصف شباط ١٩٦٣ عندما جرد محتويات جناح عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع، عثر على إضبارة تخص الدكتور إيليا زغيب الأستاذ اللبناني المنتدب للتدريس في جامعة بغداد، وبتوجيه وتركيز من ميشيل عفلق والقيادة القومية أستخدم البعث العراقي هذا الدكتور لسنوات في نقل الرسائل بينه وبين القيادة القومية وكان طالب شبيب هو صلة الوصل في بغداد، وعندما درس الملف وجد أنه مليء بتقارير مديرية الأمن العام والاستخبارات العسكرية التي تشير إلى علاقة زغيب مع وكالة الاستخبارات الأمريكية وتعاونه مع حزب البعث وتطلب من قاسم الموافقة على اعتقاله وأبعاده عن العراق غير أن قاسم كتب على بعضها أمره بإيقائه ومراقبته بدقة، بعدها غادر زغيب من العراق بتدبير ومساعدة طالب شبيب" (٢).

مهما كان التغيير أو التناقض في التصريحات والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، يتضح لي بأن هناك جماعة تريد الوصول إلى الحكم (البعث) وأخرى تريد تحقيق مصالحها في المنطقة (الولايات المتحدة) فجرت مساومات واتصالات من أجل تحقيق هدف كل منهما، وهذا ما أظهرته بعض الدراسات عن وجود تعاون أمريكي مع البعثيين للوصول إلى السلطة.

(1) جريدة العهد الجديد، العدد ٥٤١، تشرين الأول ١٩٦٢ عن: البوتاني، عبد الفتاح علي، العراق دراسة في تطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٣٦١.

(2) سعيد، علي كريم، عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب، ط١، دار الكونز الأدبية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٦٩-٢٧١.

المبحث الثاني

فترة حكم عبد السلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦) وموقف الإدارة الأمريكية منه

في اليوم الأول للانقلاب، شكل التحالف الانقلابي هيئة باسم مجلس قيادة الثورة، ضمت البعثيين وحلفاءهم من القومييين^(١). ووقع الاختيار على عبد السلام عارف من قبل قيادة فرع حزب البعث العربي الاشتراكي بالعراق كرئيس للجمهورية بعد ترقيته الى رتبة مشير^(٢)، وأعلن عن تشكيل الوزارة برئاسة احمد حسن البكر عضو المكتب العسكري للبعث.

وتم تعيين علي صالح السعدي وزيرا للداخلية بالإضافة إلى أنه كان أميناً عاماً لقيادة البعث القطرية في العراق. كان السعدي هو الشخصية الأكثر نفوذاً وتأثيراً من الرجال الثلاثة سبق ذكرهم، رغم ذلك فإن سلطته لم تصمد طويلاً كما ستبين الأحداث لاحقاً^(٣).

يمكن تقسيم عهد عبد السلام عارف إلى مرحلتين الأولى: دامت من ٨/شباط إلى تشرين الثاني ١٩٦٣. والثانية: تبدأ من تشرين الثاني حتى وفاته في نيسان ١٩٦٦.

في الفترة الأولى كان البعثيون بزعامة السعدي يعتمدون بشكل أساسي على ميليشيا الحرس القومي التي تضاعف عددها- كقوات للهجوم المباغت ولحماية رموز النظام، لكنها كانت أساساً ملحقةً إضافياً وخارجاً عن جهاز الدولة^(٤).

لقد واجه علي صالح السعدي عداءً متزايداً من البعثيين الآخرين في الجيش، ومن زملائه البعثيين في دمشق الذين بدأوا بانتقاد بعض أساليبه خلال المؤتمر القومي السادس الذي انعقد في دمشق في تشرين الأول ١٩٦٣، فوقف السعدي ضد ميشيل علق والبيطار وطالب بإقصائهما من القيادة وصوت ضدهما. كان السعدي رجل عنف أكثر مما هو رجل ناشط عقائدياً وذا نفوذ

(1) خلدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٨٨٢، ٢٣/٢/١٩٦٣.

(3) تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصر المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(4) سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، المرجع السابق، ص ١٣٤.

كبيرين بين الصفوف الشابة في حزب البعث لذا سرعان ما أصبح زعيم الجناح اليساري في الحكومة^(١).

قامت الحكومة البعثية الجديدة بسياسية التصفية الجسدية ضد الشيوعيين والاشتراكيين وانصار السلم ومناصري قاسم. فأطلقت حملة شرسة من الاعتقالات والتعذيب والإعدام ضد الحزب الشيوعي ومؤيديه خصوصاً، بلغ عدد القتلى ما لا يقل عن خمسة آلاف مواطن^(٢).

كما أنها أثارت الخلافات داخل البعث نفسه، كان هناك جماعة معتدلة من الحزب وقفت ضد علي صالح السعدي وانصاره. وكان السيد حازم جواد^(٣) وزير الداخلية والسيد طالب شبيب^(٤) وزير الخارجية أبرز وجوه الجماعة المعتدلة. كما احتدم الصراع بين قادة حزب البعث وقادة الجيش، مما خلق حالة من الصعود السريع في السلطة من جهة، والصراع أيضاً بين قادة الجيش المعروفين بنجاوبهم وخبرتهم العسكرية وبين قادة الحرس الوطني بإمرة منذر الوندأوي.

في الرابع من تموز ١٩٦٣ وجهت القيادة العليا للقوات المسلحة إلى قيادة الحرس القومي تحذرها وتهدها لحل الحرس القومي، إذ لم تتوقف هذه القوات عن الاجراءات المضرة بالأمن العام وراحة المواطنين. وضجت الجماهير الواسعة من الشعب من تصرفاتهم وإجرامهم^(٥). هذا التطور شجع خصوم السعدي داخل البعث ليحاولوا اقصاءه وجماعته من القيادة وعليه أقصى الوندأوي من منصبه كقائد عام للحرس الوطني في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٣ ولكنه رفض

(1) بينروز، أدب، آبي، العراق وسياسته الخارجية، المرجع السابق، ص ١٠.

(2) بطاطو، حنا، العراق، الكتاب الثالث، المرجع السابق ص ٢٩٨. و المشهداني، علي محمد كريم، الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق من عام ١٩٥٨-١٩٦٨، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه مقدمه إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ١٦٢.

(3) حازم جواد: من مواليد الناصرية ١٩٣٥ حزبي بعثي، لم يكمل من المعهد العالي للمعلمين لأسباب سياسية تولى منصب وزير دولة يوم ٨ شباط ١٩٦٣، أصبح عضواً في القيادة القطرية للبعث، وعضو عسكري للبعث. المرجع: بطاطو، الكتاب الثالث، المرجع السابق ص ٣٢.

(4) طالب شبيب: من الرميثة ولد عام ١٩٣١ تخرج من كلية الهندسة لجامعة لندن وعمل مهندساً، عضو سابق في الحزب الشيوعي العراقي من عام ١٩٤٨-١٩٥١. أصبح وزير الخارجية ٨ شباط-١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣، تم عضو القيادة القطرية للبعث. المرجع: حنا بطاطو، المرجع السابق، ص ٣٢٠.

(5) سلوغلت، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، المرجع السابق ص ١٣٤.

الأوامر من القوات المسلحة، وان الجهة المخولة بإصدار الأوامر له هو المجلس الوطني لقيادة الثورة ولا أحد غيره^(١).

وهكذا وصل التناقض والاختلاف بين البعثيين وضباط الجيش على رأسهم عبد السلام عارف الى مرحلة عالية من التوتر وبدأ عبد السلام عارف يفكر في قلب سلطة البعثيين بأسرع وقت^(٢).

كان عبد السلام عارف قد أجرى اتصالات مع كل من العقيد الركن طاهر يحيى رئيس أركان الجيش والزعيم رشيد مصلح الحاكم العسكري العام والعقيد الركن عبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى والعقيد الركن صبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية، والعميد الركن عبد الرحمن عارف قائد الفرقة الخامسة بالإضافة الى العديد من الضباط الآخرين ذوي الميول القومية للمشاركة بالانقلاب ضد البعثيين^(٣).

انقلاب ١٨ تشرين الثالث ١٩٦٣:

بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ اغتنم عبد السلام عارف الفرصة وقام بانقلاب عسكري على البعث، مستغلاً وجود ميشيل عفلق و أمين الحافظ في بغداد وتم وضع القيادتين القطرية والقومية للبعث رهن الاعتقال^(٤)، واعتقل وزير الدفاع صالح مهدي عمّاش والعقيد الركن خالد مكي الهاشمي رئيس أركان الجيش مع عدد آخر من الضباط البعثيين. وفي اليوم نفسه استمر الضرب والقصف الجوي لمقرات الحرس القومي، وأذاع المشير الركن عبد السلام عارف بأسم المجلس الوطني بيان الحركة الأولى مجموعة من القرارات من بينها انتخاب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية والمجلس الوطني لقيادة الثورة وقائد عاماً للقوات المسلحة^(٥).

(١) خلدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(٢) عبد الحميد، صبحي، مذكرات، العراق في سنوات الستينات، المرجع السابق، ص ٧٩.

(٣) بطاطو، حنا، الكتاب الثالث المرجع السابق ص ٣٣٥.

(٤) الوثائق العربية في الجامعة الأمريكية- بيروت لسنة ١٩٦٣، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة لعام ١٩٦٣، ص ٤٤.

(٥) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد ٨٩٢ في ١٥/١٢/١٩٦٣ نقلاً عن: عبد الحميد، صبحي، المرجع السابق ص ٨٩.

إقصاء البعثيين والناصريين من الحكم:

على الرغم من تعاون ضباط الجيش مع عبد السلام في انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ضد قيادتهم المدنية واشتراكهم في حركته الانقلابية. إلا أن عبد السلام لم يكن يطمئن لوجودهم في السلطة، لم يكن اشراكهم في الحكم من قبله سوى عمل تكتيكي من أجل انجاح انقلابه ضد سلطة البعث^(١). في ٤ كانون الثاني ١٩٦٤ اعفى عبد السلام عارف المقدم عبد الستار عبد اللطيف من منصب وزير المواصلات في ١٦، في الشهر نفسه إزاح كذلك عارف عبد الرزاق^(٢) من منصبه كقائد للقوة الجوية، كما الغى منصب نائب رئيس الجمهورية لكي يتخلص من أحمد حسن البكر الذي كان يشغل هذا المنصب وعينه سفيراً بديوان وزارة الخارجية لكن البكر نشر بالصحف رسالة يعتزل فيها السياسية لأسباب عائلية^(٣). وأعفى حردان التكريتي من منصب وزير الدفاع، وعين محله طاهر يحيى وبذلك تخلص عارف من البعثيين، وبرز الناصريون في مقدمة النظام.

استمرت فترة حكم عبد السلام عارف ثلاث سنوات كان توجهه قومياً عربياً، إنجذب وتقرب من مصر عبد الناصر في الفترة من آذار ١٩٦٤ إلى أيلول ١٩٦٥. ونفذ عدد من الإصلاحات في سياق إنشاء مؤسسات مشتركة للوحدة المستقبلية، فقام بإصدار قوانين التأميم الاشتراكية (١٤ تموز ١٩٦٤) التي سببت تأثيرات سلبية، فأخذت الخلافات تظهر داخل حكومة طاهر يحيى، عندما بدأ الوزراء الناصريون يقاومون رغبة المشير عبد السلام عارف بالسيطرة على الجيش والحد من نفوذ ضباط الجيش المنافسين له^(٤). وازدادت الأمور سوءاً بسبب اعتراض الوزراء الناصريين^(٥) على مفاوضات النفط التي أجرتها الحكومة مع شركة نفط

(١) سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية، المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٢) عارف عبد الرزاق: ولد عام ١٩٢٤ درس في كلية الأركان عام ١٩٥١-١٩٥٢، بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ عين آمر للقاعدة الجوية في الحباينة، اتم بالاشتراك بحركة الشواف عام ١٩٥٩ لكن اطلق سراحه في العام نفسه، عين بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وزيراً للزراعة ثم قائد لسلاح الطيران عام ١٩٦٣ في عام ١٩٦٥ شكل أول وزارة احتفظ فيها بوزارة الدفاع وقام بانقلاب عسكري ضد الرئيس عبد السلام عارف في ١٢ ايلول ١٩٦٥ إلا ان المحاولة فشلت فغادر بغداد الى القاهرة كلاجئ سياسي للمزيد، بطاطو، المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(٣) ينظر لنص الرسالة: جريدة المنار البغدادية، العدد ٢١٦١٤، في ١٢ كانون الثاني، ١٩٦٤، نقلاً عن / بهاء الدين نوري، مذكرات، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠١م، ص ٣٩١.

(٤) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(٥) الوزراء الناصريون: الزعيم صبحي عبد الحميد وزير الداخلية الزعيم عبد الكريم فرحان وزير الإرشاد الدكتور عزيز الحافظ وزير الاقتصاد، الدكتور اديب الجادر وزير الصحة، السيد فؤاد الركابي وزير الشؤون البلدية، الدكتور عبد الستار علي وزير العدل.

العراق، لذلك قدم هؤلاء الوزراء استقالتهم عن وزارة الفريق طاهر يحيى في ١٠ تموز ١٩٦٥ وحل محلهم وزراء معروفون بتأييدهم للرئيس عبد السلام عارف.

في الفترة الثانية من حكمه خلى الجو لعبد السلام عارف للإنفراد بالسلطة وأقام قوة عسكرية رسمية تمولها الدولة وتكون موازية للجيش، وهكذا أسس عارف الفرقة ٢٠ في الجيش، أطلق عليها اسم "الحرس الجمهوري" وخصها بتدبيرات مميزة وأسلحة متفوقة لحمايته من البعثيين، وجعل قيادة الحرس الجمهوري تحت إمرة أحد أقربائه من قبيلة الجميلة العقيد سعيد صليبي الذي حرص على اختيار معظم مجندي الحرس من منطقة الرمادي^(١). رغم أن هذه المرحلة شهدت محاولة قصيرة للتحويل نحو حكم المؤسسات المدنية بفضل رئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز^(٢)، لكنها انتهت بمقتل عبد السلام عارف يوم ١٣ من نيسان ١٩٦٦ حينما سقطت الطائرة العمودية التي كانت تقله ومرافقيه من الوزراء وبعض كبار الدولة قرب القرنة جنوب العراق.

علاقة العراق مع الولايات المتحدة فترة حكم عبد السلام عارف

كانت سياسة واشنطن مع العراق وغيره من الدول العربية تتوقف على قربه أو بعده عن الشيوعية والاتحاد السوفيتي، أو الوحدة أو الاتفاق مع عبد الناصر، فالولايات المتحدة لا تترتاح لوجود حكم شيوعي في العراق أو غيره في منطقة الوطن العربي، كما أنها لا تترتاح لوجود حكم وحدوي ينادي بالوحدة مع مصر تحت زعامة عبد الناصر^(٣).

بعد اعتراف الولايات المتحدة بقيادة عبد السلام عارف كما ذكرنا سابقاً، استقبل وزير خارجية الولايات المتحدة روي مالكوم (Malcom) القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد^(٤)،

(1) تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(2) عبد الرحمن البزاز: ولد في بغداد ١٩١٣، التحق بكلية الحقوق، عام ١٩٣٢ تخرج منها ١٩٣٥ اشترك في ثورة مايس ١٩٤١ فصل من الخدمة واعتقل في مدة ثلاث سنوات ونصف بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق تسلم منصب سفير العراق بالقاهرة في ايلول ١٩٦٥ اصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير النفط بالوكالة ثم رئيس للوزراء في عهد الرئيس عبد السلام عارف من ٢١ ايلول ١٩٦٥ - آب ١٩٦٦) توفي في ٢٨ حزيران ١٩٨٣ ينظر للمزيد: المشهداني، محمد كريم مهدي، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والشباب في العراق حتى ثورته ١٧ تموز ١٩٦٨ اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٦، ص ١٣. وسيشار إليه لاحقاً، المشهداني، عبد الرحمن البزاز.

(3) Ferrell, Robert H. American Diplomacy, w.w.Norton and Company. INC. New York. Third Edition, 1975 p.752.

(4) د.ك. م ملفات وزارة الخارجية، العدد ٤٥ في ١٤ شباط ١٩٦٣ ص ٤٦.

وعرض عليه الخطوط العامة لسياسة الحركة الخارجية ويبدو ان الولايات المتحدة ارادت استغلال الخلافات والحملات الإعلامية بين العراق والاتحاد السوفيتي، وقد سعت الحكومة الأمريكية الى تأسيس موطئ قدم لها في العراق، فقامت بتقديم منحة دراسية لأحد مساعدي وزير المالية والتخطيط وزيارة الولايات المتحدة الأمريكية للإطلاع على إمكانية الدعم والتمويل المتوفرة لدى البنك الدولي للإنماء والإعمار والاطلاع على المؤسسات المهمة في نيويورك^(١).

وهنا سنتوقف عند المساعدات الأمريكية لحكومة ٨ شباط ١٩٦٣، حينما تم القضاء على عبد الكريم قاسم قدمت الحكومة الأمريكية المساعدات العسكرية للقضاء على حركة التمرد الكردية بقيادة البرزاني. فقد تغير الموقف الأمريكي بعد الانقلاب البعثي من الأكراد، إذ قام الأمريكيون بشحن أسلحة من إيران وتركيا الى كركوك لتمكين الجيش العراقي من قمع الأكراد بدون هوادة في نيسان ١٩٦٣، طلب الأميركيون علانية من الأكراد وقف الانتفاضة. بعد ان كانوا قد طلبوا منهم في بداية عام ١٩٦٣ دعم الانقلاب البعثي ضد قاسم^(٢).

تحسنت ايضاً العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة إذ منحت الحكومة العراقية امتيازات لعدة شركات أميركية منها بكتل وموبيل وبارسونز (Bechtel, Mobile, Parsons)^(٣). في مجال التنقيب عن النفط وتكريره.

كما شهد شهر حزيران ١٩٦٣، مرحلة جديدة، من العلاقات الدبلوماسية بين العراق، والولايات المتحدة، حيث وصل الى بغداد روبرت سترونج R. Strong. السفير الجديد للولايات المتحدة المعينة لدى الجمهورية العراقية لاستلام مهام عمله، وقد تسلم رئيس الجمهورية المشير عبد السلام عارف أوراق اعتماده في ٢ تموز ١٩٦٣^(٤)، وقد أعرب السفير في كلمة له عن علاقات الود والصدقة. ووعده أنه سيعمل على تحسين العلاقات بروح الصداقة والصراحة

(١) عبد الحميد، صبحي، مذكرات، المرجع السابق، ص ١٣١.

(٢) ديب، ، زلزال في أرض الشقاق، المرجع السابق، ص ٨٧. و

F.R.U.S. 1961-1963, Vol.XVIII, NE, 1962-1963, Memo from the Department – of state Acting Executive Secretary (McKesson to the President's Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington August 6, 1963, OP.Cit, P.29.

(٣) ديب، المرجع نفسه، ص ٨٦ ص ٨٧.

(٤) خلدوري، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨١، ص ١٨٦ .

المتبادلة، ورد عليه عبد السلام بكلمة أعرب فيها عن سروره لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون واحترام حقوق العرب والشعوب^(١).

وقد نشط السفير الأمريكي خلال خمسة شهور حتى - تشرين الثاني ١٩٦٣، فقد قابل عدداً من الوزراء والمسؤولين العراقيين، ويبدو أن جهوده قد نجحت في تجديد الاتفاقية الثقافية بين العراق وأمريكا وتخويل الدكتور سعدون حمادى وزير الإصلاح الزراعي بتوقيع اتفاقية السلع الزراعية مع الجانب الأمريكي وقد وقعها في بغداد في ٢٧ آب ١٩٦٣^(٢).

ان الدعم السياسي والاقتصادي الأمريكي للعراق لم يكن من اجل مصلحة العراقيين، بل هو تأكيد وحرص على الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الوطن العربي ، ورغبتها في الحد من نطاق الخطر الشيوعي. هذا ما عبر عنه وكيل وزارة الخارجية الأمريكي جيمس باولس G. Powels الذي قال: "ان نطاق الخطر الشيوعي يجب ان يكون هدافاً ومرشداً في تخصيص وتقديم المساعدات"^(٣) وهذا امر ليس مستبعداً عن السياسيين الأمريكيين في المنطقة والذين حاولوا اعادة احتلال موقع بريطانيا من خلال مشروع ترومان الذي يسمى بمشروع النقطة الرابعة يبدو أن حجم ومستوى هذه العلاقة قد تأثر بالنواحي التالية:

أ- رغبة عبد السلام عارف ومزاجه السياسي.

ب- تأثر قناعة عبد السلام بأراء وتوجهات عبد الناصر والقوى القومية في المنطقة.

ويذكر عبد الحميد صبحي في مذكراته: " حسنت أمريكا علاقتها مع العراق كثيراً بعد انتهاء حكم عبد الكريم قاسم وقدمت له مساعدات عسكرية للقضاء على حركة التمرد البرزاني وبعد ١٨/تشرين الثاني ١٩٦٣، حينما بدأ الحكم الجديد يتجه لإقامة وحدة مع مصر، غيرت أمريكا سياستها اتجاه العراق، حتى أنها أوقفت شحنات من قنابل المدفعية الجبلية من عيار ٧٥ ملم التي سبق أن عقدت الاتفاق مع الحكومة العراقية ودفعت الحكومة ثمنها، ولكن بعد تدخلات دبلوماسية استغرقت وقتاً طويلاً أرسلوا الشحنات، وعندما بدأ العراق تحسين علاقته مع الاتحاد السوفيتي وحصل الاجتماع بين خروشوف وعبد السلام عارف في القاهرة في ايار ١٩٦٤، تحركت أمريكا بسرعة وقد عرضت المساعدة بتنفيذ مشاريع الري والكهرباء في العراق والذي

(1) خلدوري، المرجع نفسه، ص ١٨٦ .

(2) المرجع نفسه ، ص١٨٦.

(3) باولز، جستر ، الآفاق الجديدة للسياسة ودور الشرق الأوسط، ترجمة إبراهيم الخال وحسن ذنون، بيروت، ١٩٦٣، ص٣٦٣.

لم يوافق عليه مجلس الوزراء العراقي بسبب خوف بعض الوزراء من ان يتهموا بموالاته الولايات المتحدة^(١).

بينما بقى السفير الأمريكي سترونج نشطاً وفعالاً، ويقوم الدعوات للوزراء، ويناقش معهم قضايا الساعة واستعداد أمريكا مساعدة العراق في مشاريعه التنموية^(٢).

لكن هذه السياسة لم تلبث ان تغيرت، فحينما تجدد القتال ضد الملا مصطفى البارزاني في شهر آذار ١٩٦٥ ساعد الأمريكان الملا مصطفى عن طريق ايران، حيث اتفقت السياسية الأمريكية، الايرانية على إثارة العنف والاضطرابات في العراق لعرقلة مشاريع الوحدة بين مصر والعراق- ونسوا أنهم هم أنفسهم الامريكان قدموا للعراق في سنة ١٩٦٣ الف (قنبلة نابالم) لحرق القرى الكردية، "هكذا هي اللعبة السياسية دائماً".

مع مجيء الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام ١٩٦٤^(٣) بقيت العلاقات فاترة على الرغم من نشاط السفير الأمريكي ومحاولاته لتقريب وجهات النظر بين البلدين وهذا ما سوف نستعرضه في المبحث الثالث حول العلاقات الأمريكية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف الذي جاء بعد موت عبد السلام عارف عام ١٩٦٦.

(١) عبد الحميد، صبحي، مذكرات، المرجع السابق، ص ١٣١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٢.

(٣) ليندون جونسون: ليندون بينيس جونسون (٢٧ اغسطس ١٩٠٨- ٢٢ يناير ١٩٧٣). الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة ١٩٦٣-١٩٦٩. بعد عمله لفترة طويلة بالكونغرس الأمريكي أصبح نائب الرئيس رقم ٣٧ ونجح في تولي الرئاسة بعد اغتيال جون اف كيندي. تم انتخابه كرئيس عام ١٩٦٤ باكتساح، ولكن تدهورت شعبيته بعد عام ١٩٦٦. كان من أهم قادة الحزب الديمقراطي والمسئول عن تصميم المجتمع العظيم وذلك بإصداره تشريعات ليبرالية من ضمنها قانون الحقوق المدنية وميديكير (الرعاية الصحية لكبار السن) وميديكيد (الرعاية الصحية للفقراء) والمعاونة على التعليم والحرب على الفقر، وفي نفس الوقت زاد من التدخل الأمريكي في حرب فيتنام. واهارت فرصته في الانتخابات نتيجة اضطرابات في حزبه واضطر للانسحاب من سباق الانتخابات وذلك عام ١٩٦٨. وكان معروفاً بشخصيته الاستبدادية ولوي ذراع الشخصيات السياسية القومية. (المرجع: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ص ٤٢٩).

المبحث الثالث

حكم الرئيس عبد الرحمن عارف وعلاقته مع الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جونسون

١ - ظروف انتخاب عبد الرحمن عارف

عندما وصلت أنباء وفاة عارف عبدالسلام الى بغداد في صباح ١٤ نيسان ١٩٦٦ أصدر عبدالرحمن البزاز الذي تولى سلطات الرئيس بموجب الدستور المؤقت، بياناً إلى الشعب أعلن فيه وفاة عبد السلام عارف، وأمر بفرض نظام منع التجول وإغلاق الحدود. غير أنه لم يكن يحتمل حدوث أية اضطرابات، فقد اظهرت البلاد حزنها على وفاة رئيسها وإعلان الحداد الرسمي في البلاد لمدة ثلاثين يوماً^(١).

كان على البزاز ان يضع ترتيبات لاختيار رئيس جديد للجمهورية خلال أسبوع من وفاة الرئيس. حيث أن الدستور ينص على: "أن يعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني جلسة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس جديد بأكثرية ثلثي الأصوات".

عقد الاجتماع المشترك الأول مساء ١٦ نيسان ١٩٦٦ لبدء مباحثات أولية، وكان عبد الرحمن عارف رئيس الأركان بالوكالة وأخو الرئيس في زيارة لموسكو للبحث في مسألة تزويد العراق بالأسلحة الروسية، وتأمين قطع الغيار للأسلحة الروسية التي يستخدمها الجيش العراقي. حينما وصلت برقية رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز يخبره بمقتل شقيقه قطع عبدالرحمن عارف زيارته عائداً الى بغداد، في حين بقي الأعضاء المرافقين له في موسكو لمواصلة المباحثات. وصل اللواء عبد الرحمن عارف الى بغداد مساء ١٤ نيسان على متن طائرة سوفيتية يصحبه وفد روسي للتعزية. كان في استقباله بالمطار رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز كبار مسؤولي الدولة وكبار ضباط الجيش لتقديم التعزية، جرت مراسم تشييع الرئيس عبد السلام في الساعة الرابعة من يوم الأحد ١٦ نيسان ١٩٦٦^(٢).

(1) خلدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(2) حميدي، جعفر، تاريخ الوزارة العراقية، (١٩٥٨-١٩٦٨)، ج ٨، بغداد، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٣.

حضر عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة جنازة عبد السلام عارف، وسلم لرئيس الوزراء البزاز رسالة شخصية تشدد على الوحدة وضرورة السير في السياسة التي كان قد تم الاتفاق عليها بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. واجتمع عبد الحكيم عامر الى عبد الرحمن عارف وإلى غيره من العسكريين قبل عودته إلى القاهرة، ويبدو أن هؤلاء العسكريين عرفوا بجلاء ووضوح من هو المرشح الذي تفضله القاهرة^(١).

حتى في أحسن أوقات صعوبة في كبح جماحها، أما السلطة الحقيقية فتكمن في الجيش والمجال واسع أمام بضعة ضباط قد يكون بينهم من يغامر بالمطالبة بالسلطة العليا^(٢).

لقد فتح اختيار رئيس جديد للجمهورية باب الصراع من جديد بين المدنيين والعسكريين فصاروا يلتقون ويجتمعون فيما بينهم، لايجاد حل مناسب لهذه المشكلة استقرت هذه الاتصالات عن ثلاث اتجاهات^(٣).

الاتجاه الأول: كان يريد ابقاء الرئاسة بأيدي العسكريين بحجة المصلحة العامة وضمان الاستقرار السياسي، وأن يكون المرشح ممن أسهم في انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ و ٨ شباط ١٩٦٣ و ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، كان صاحب هذا الاتجاه العميد سعيد صليبي^(٤) قائد موقع بغداد، الذي تحرك منذ اللحظات الأولى لسماعه بمقتل الرئيس عبد السلام عارف، ووزع قواته على مناطق بغداد المهمة وأخذ يروج لاختيار اللواء عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية.

الاتجاه الثاني تشكيل مجلس للرئاسة خلال مدة الانتقال، اصحاب هذا الرأي كانوا من الضباط الأحرار ومن ذوي الاتجاهات القومية، وهم العميد ناجي طالب من الضباط الأحرار والفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء الأسبق، وصبحي عبد الحميد وهو وزير سابق. واقترحوا تشكيل مجلس رئاسة من خمسة أعضاء يعاونه مجلس قيادة ثورة من ١٧ عضواً يأخذون على عاتقهم وضع دستور جديد وتحديد شخصيات، احدهما عسكري عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع

(1) خلدوري، المرجع السابق ص ٣٥١.

(2) حميدي، جعفر، المرجع السابق، ج٩، ص٥.

(3) بينروز، أديث، ايف، العراق، دراسة في علاقاته الخارجية، المرجع السابق، ج٢، ص ٦٣.

(4) عبد الحميد، صبحي، مذكرات، المرجع السابق، ص٢٨٥.

والآخر مدني عبد الرحمن البزاز، ويكون معهم شخصيات عسكرية فتردد اسم أحمد حسن البكر ورئيس أركان الجيش اللواء عبد الرحمن عارف الذي كان لا يزال في موسكو^(١).

الاتجاه الثالث: أكد على ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية من المدنيين، ويقود هذا الاتجاه عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء القائم بأعمال رئيس الجمهورية، كان مؤيدوه من الوزراء المدنيين^(٢).

أخفق العسكريون في الاتفاق على مرشح واحد عندما عقدت الجلسة النهائية في ١٧ نيسان ١٩٦٦، رشح فيه كل من الزعيم عبد الرحمن عارف وعبد العزيز العقيلي، وكان البزاز هو المرشح المدني على الرغم من أنه كان واضحاً أنه لا يصر على ترشيح نفسه ضد عسكري، ولم يحصل أي من المرشحين الثلاثة خلال الاقتراع الأول على أكثرية الثلثية المطلوبة. صوت المدنيون في الاقتراع الثاني الى جانب عبد الرحمن عارف، وتنازل البزاز بمحض إرادته عن الترشيح، أثبتت سياسة البزاز أنه قائد واقعي تعنيه المصلحة الوطنية والابتعاد عن الصدام مع العسكريين^(٣)، وصدر البيان الرسمي في ١٨ نيسان ١٩٦٦ بانتخاب اللواء عبدالرحمن عارف يوم ١٧ نيسان ١٩٦٦ حسب أحكام المادة الخامسة والخمسين من الدستور المؤقت رئيساً للجمهورية خلال فترة الانتقال الى حين انتخاب رئيس الجمهورية.

٢- سياسة عبد الرحمن عارف الداخلية

كلف عبد الرحمن البزاز بتشكيل الوزارة من قبل الرئيس عبد الرحمن عارف، واجه البزاز الذي قدر لحكومته ان تدوم من ٣١ أيلول ١٩٦٥ إلى ٦ آب ١٩٦٦ من أول مرة، ثلاث مشاكل رئيسية وهي مشاكل الاقتصاد المحلي، الحرب مع الأكراد في الشمال والتي كان قد بدأها عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع منذ أوائل العام، ومشكلة إيجاد حكومة برلمانية مدنية. فقد اغتاز الضباط العسكريون وبرز عداؤهم لحكومة البزاز، لوجود شخصية قوية مدنية طرحت أسئلة محرجة حول نفقات الجيش وتحديد ميزانية الدفاع، فقد أراد البزاز وزملاؤه تجديد الاقتصاد العراقي بواسطة العائدات النفطية الهامة للدولة، واستأؤوا من النسب الكبيرة من هذه الإيرادات المخصصة للقوات المسلحة.. اثارَت هذه الخطوات خوف الضباط من انعكاسات ذلك

(١) عبد الحميد، صبحي، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(٢) المشهداني، ، عبد الرحمن البزاز، المرجع السابق . ص ١٢٨.

(٣) المشهداني، المرجع السابق، ص ١٣٠.

على الامتيازات التي تمتعوا بها حتى الآن، وتذرعوا بالحرب المستمرة مع الأكراد للحفاظ على معدل الانفاق العسكري^(١).

في أثناء فترة حكم عبد السلام عارف، كان من الصعب على البزاز معارضتهم في هذه المسألة، لكن عندما أُلّف البزاز حكومة جديدة تمكن فيها تخفيف حدة الطابع العسكري، وفتح له الاتصال بالبرزاني والترتيب لوقف إطلاق النار في أيار ١٩٦٦، وعبر عن رغبته بالاعتراف بقوة بالقومية الكردية، وحقوقهم الوطنية انطلاقاً من كونه قومياً عربياً يحترم القوميات الأخرى ومنها القومية الكردية، وفتحت المحادثات بين الجانبين العراقي والمكتب السياسي للحزب الوطني الكردستاني، فقد ناشد الرئيس عبدالرحمن عارف في مؤتمر صحفي عقده في ١٨ نيسان ١٩٦٦ الأكراد للمحافظة على وحدة البلاد والتعاون مع أخوانهم العرب في تأمين سلامة الوطن ورفع مستوى جميع فئات الشعب. لهذا شدد البزاز على التعاون والمحافظة على الوحدة، فأستأنف الزعماء الأكراد في بغداد مفاوضات مع الحكومة العراقية لم تنتشر تفصيلاتها لكنها أسفرت أولاً عن وقف إطلاق النار، ثم إعداد مشروع لتسوية النزاعات بين الطرفين حتى انتهت المفاوضات بين ممثلي الحكومة وممثلي الأكراد باتفاق ٢٩ حزيران ١٩٦٦. التي تتكون من اثنتي عشرة مادة؛ منها اعتراف ضمني بالقومية الكردية، والإدارة اللامركزية لمنطقة كردستان واستخدام اللغة الكردية^(٢)، كان كثير من الضباط متخوفين جداً من مجريات الأحداث، مما أثار عدائية ضباط الجيش ودفع البعض منهم مثل عارف عبد الرزاق^(٣) للانقلاب الثاني في ٣ حزيران ١٩٦٦.

من دوافع إنقلاب عارف عبد الرزاق ضد عبد الرحمن عارف، حينما زادت شقة الخلاف بين الرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز من جهة وضباط ثورة تموز والحركة القومية من جهة أخرى، حول قضية الوحدة العربية مع مصر بعد أن هيات الظروف الموضوعية والعربية كافة لها أن تقوم، لهذا بدأ الضباط القوميون يلحون على رئيس الجمهورية بإقالة البزاز ولم يستجب لطلبهم، فحدث الانقلاب الذي فشل بفضل الهجوم المعاكس

(1) تريب، صفحات من تاريخ العراق، المرجع السابق، ص ٢٥٢. وخذوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٣٥٥

(2) مردان، جمال مصطفى، انقلابات فاشلة في العراق، بغداد د.ت، ص ٨١.

(3) خذوري، محمد، العراق الجمهوري، ص ٣٦٨، ص ٣٦٩، مردان، المرجع نفسه، ص ٨٧.

للحرس الجمهوري، وأخذ الرئيس عارف زمام المبادرة وأمر الضباط المواليين له باعتقال عارف عبد الرزاق وانتهى الهجوم الجوي على بغداد^(١).

من نتائج فشل انقلاب عارف عبد الرزاق ضغط العسكريين الضباط على عبد الرحمن عارف لإقالة عبد الرحمن البزاز، لأن الطبقة العسكرية السياسية تعتبر القيادة السياسية في العراق حكراً لها دون غيرها، لم يكن الهجوم على البزاز من قبل العسكريين فقط بل تعداهم إلى الجناح اليساري المتطرف (الحزب الشيوعي) والناصريين أيضاً، لأنه لم ينفذ فكرة الوحدة مع مصر فكان هذا التآلف غير المقصود بين العسكريين القوميون المتشددون والشيوعيين من جهة ضد الرئيس المدني^(٢).

٣- حكومة ناجي طالب

في شهر آب ١٩٦٦ اتفقوا على ترشيح الزعيم العميد الركن المتقاعد ناجي طالب كمرشح وسط معتدل مقبول من جميع الكتل العسكرية، تميزت فترة حكم ناجي طالب من ٦ آب ١٩٦٦ إلى ١٠ أيار ١٩٦٧ بإنجاز واحد فقط، هو التصرف بصبر حينما واجه النظام أزمة بين شركة نفط العراق والحكومة السورية حول رسوم مرور النفط في أراضيها التي نتج عنها توقف ضخ النفط العراقي عبر سوريا إلى موانئ البحر المتوسط وانخفض إيراد العراق من النفط^(٣). لكن جرت فيما بعد مفاوضات بين الحكومة العراقية والسورية، فاستؤنف الضخ في آذار ١٩٦٧.

لم تستطع حكومة ناجي طالب ان تعمل شيئاً لمتابعة اتفاقية البزاز مع الأكراد ولم يعمل شيئاً نحو الإصلاح الدستوري، فلقد مرت ثلاث سنوات على وضع الدستور المؤقت ولم يلتفت أحد إلى وجوب قيام جمعية تأسيسية لوضع دستور دائم خلال فترة ثلاث سنوات ولم يوضع قانون للانتخاب، فقد انتخب عبد الرحمن عارف بصورة استثنائية لمدة عام واحد فقط، ولغياب الدستور وافقت الوزارة ومجلس الدفاع الوطني على تمديد مدة الرئاسة سنة أخرى. ولغياب الجمعية التأسيسية، فقد منحت الوزارة السلطات التشريعية حتى يتم انتخاب أعضاء الجمعية

(١) المشهداني، عبد الرحمن البزاز "المرجع السابق" ص ١٢٨. وخدوري، العراق الجمهوري، ص ٣٦٧.

(٢) بينروز، العراق في سياسته الخارجية، المرجع السابق، الجزء الثاني، المرجع السابق ص ٧٢، ص ٧٥.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: بينروز، المرجع نفسه ص ٧٧. يقرأ تصريح ناجي طالب في اجتماع مجلس الوزراء بحث فيه خلاف سوريا مع شركة النفط العراقية في جريدة الجمهورية ١١/١٢/١٩٦٦، وأنظر: جريدة الفجر الجديد بغداد ٣/٣/١٩٦٧ عند

المرجع: خدوري، العراق الجمهوري، ص ٣٨٢

التأسيسية^(١). فحصل خلاف بين الفئات السياسية والعسكريين ففضى بتنحية ناجي طالب، يوم ١٠ مايو ١٩٦٧.

٤- رئاسة عبد الرحمن عارف لرئاسة الوزراء:

كان الخلاف بين الفئات السياسية والعسكرية المختلفة، الذي خطط لإحلال العسكر محل حكومة البزاز المدنية، ووجوب تنحية ناجي طالب نفسه، وقد فشلوا في الإتفاق على مرشح معين ليؤلف وزارة إئتلافية يرضى بها الجميع. وأخيراً تقرر أن يعهد إلى الرئيس عبد الرحمن عارف بتأليف الوزارة الأئتلافية المنشودة، وهكذا أصبح رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء وأعلن عن ذلك في ١٠ أيار ١٩٦٦. ملأ وزارته بالعسكريين المنتمين الى جميع الأحزاب الكبرى في القوات المسلحة.^(٢)

قبل وضوح معالم أي اتجاه جديد، انشغل العراق وبقيّة دول الوطن العربي بالأحداث المأساوية لحرب حزيران ١٩٦٧، فسرعة وحجم الانتصار الإسرائيلي لم يسمح بكثير من المشاركة العراقية بالرغم من الخطاب القتالي للنظام والإعلام الرسمي. عوضاً عن ذلك تم ارسال قوى عسكرية رمزية الى الأردن، ولكنها وصلت متأخرة ولم يتمكن من تغيير نتيجة المعركة على الرغم ان العراق لم يكن في الصفوف الأمامية للمعركة، ولم يتكبد أي خسائر تذكر، غير ان الهزيمة طرحت تساؤلات حول مصداقية الأنظمة العسكرية المتلاحقة التي حكمت البلاد منذ ١٩٥٨^(٣).

٥- حكومة طاهر يحيى

بعد نهاية حرب ١٩٦٧ عهد عبد الرحمن عارف في ١٩ تموز ١٩٦٧ رئاسة الوزارة مرة أخرى للشخص العسكري القوي الفريق طاهر يحيى لتشكيل الوزارة الرابعة. انشغلت الوزارة الجديدة بمباحثات حول سياسة النفط، مع استمرار الفتنور العسكري في كردستان وعدم بذل جهود في المفاوضات مع الأكراد لتحقيق مطالبهم^(٤).

(١) حميدي، جعفر، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، المرجع نفسه، ص٢١٩.

(٢) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٣٨١

(٢) تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصرة، المرجع السابق، ص٢٥٢.

(٣) فرحان، عبد الكريم، مذكرات (حصار الثورة)، تجربة السلطة في العراق، ١٩٥٨-١٩٦٨-ط١، لندن، ١٩٩٤، ص٢٠٥.

(٣) خدوري، العراق الاشتراكي، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٨١.

(٤) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص٣٨٢.

بالإضافة إلى ظهور حركات ثورية للحزب الشيوعي في المناطق الجنوبية لوسط الفرات، وتبنى موقف أكثر عدائية ازاء نظام عارف، وهذا ما جلب له نقمة الاتحاد السوفيتي^(١)، كما قطعت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا^(٢) بسبب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ والتي كانت بين الجيوش العربية (مصر، سوريا، الأردن) وإسرائيل. فقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل من خلال تسليحها، هذا ما أغضب معظم الدول العربية ومنها العراق الذي قطعت علاقته الرسمية مع الولايات المتحدة^(٣). وأنشئت علاقات أفضل فيما بعد مع الاتحاد السوفيتي وفرنسا، وقد قامت هاتان الدولتان بدور هام في مساعدة العراق في تطوير حقول النفط الجديدة المخصصة للاستثمار من قبل شركة النفط العراقية الوطنية ذات النشاط المتزايد .

في هذا الوقت ذهب بعض أعداء طاهر يحيى يستغلون الضعف العسكري الواضح للقوات المسلحة العراقية في كردستان والشعور بالخطر الشيوعي، مما أثار مخاوف الشارع العراقي وتسبب بردة فعل شعبية دينية سواء سنية أو شيعية خوفاً من الخطر الشيوعي فنظمت مظاهرات في شوارع بغداد وغيرها من المدن^(٤).

فاستغل حزب البعث الفرصة لاحياء شعبيته مرة أخرى وقرن نفسه بالمظاهرات، ساهم البعثيون في الأزمة و تفاقمها، إلى حد دفع عارف الى التفكير باستبدال طاهر يحيى^(٥).

حتى أن عارف في ربيع ١٩٦٨ اتصل بنفسه ببعض البعثيين والقوميين ودعاهم لسماع آرائهم من أجل تعاون أكثر معهم، فقدم بعض الشخصيات التي شاورها، بمن فيهم احمد حسن البكر وبعثيون آخرون عريضة دعوا فيها إلى تأليف حكومة وحدة وطنية. لكن نظراً للصراعات الداخلية ضمن النظام وخصوصاً في القوات المسلحة لم تتمكن حكومة طاهر يحيى أمام هذه المشكلات من مواجهة المشكلة الكبرى - وهي إقامة نظام حكم دائم ، أدت الخلافات بين أعضاء الوزارة إلى استقالة ثلاثة وزراء ، وصلت الخلافات إلى ذروتها لدرجة أن طاهر يحيى قد هدد بالاستقالة وفعلاً قدمها يوم ١٢ تموز ١٩٦٨^(٦). وقبل أن يتم التعديل الوزاري في هذه الأثناء

(١) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(٢) تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، المرجع السابق ص ٢٥٧.

(٣) عبد الحميد ، مذكرات، المرجع نفسه، ص ١٣٢.

(٤) بطاطو ، العراق الكتاب الثالث ، المرجع السابق ، ص ٣٨٣.

(٥) تريب ، المرجع نفسه، ص ٢٥٧.

(٦) خدوري ، المرجع نفسه ، ص ٣٨٨ .

كان المكتب العسكري البعثي والقيادة القطرية قد قام بوضع مخطط للانقلاب لعودتهم إلى السلطة وللتخلص من عبد الرحمن عارف بالتحالف مع معاونيه.

انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

يعد انقلاب ١٧ تموز انقلاب عسكري غير دموي على الحكم ، لإقامة نظام بعثي جديد على غرار انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ . قاداته أطراف متعددة كان الطرف الأول فيه الرئيسي، الضابط العميد الركن إبراهيم عبد الرحمن الداود^(١) (قائد الحرس الجمهوري) والمقدم عبد الرزاق النايف^(٢) (معاون مدير الاستخبارات العسكرية) والمقدم سعدون غيدان^(٣) (قائد فوج الدبابات في الحرس الجمهوري). أما الطرف الآخر فتمثله من حزب البعث الاشتراكي الزعيم (احمد حسن البكر) والفريق صالح مهدي عمّاش والزعيم حردان التكريتي.

كما أن الرئيس عبد الرحمن عارف ذكر أن طرفاً غريباً آخر كان له دور في هذا الانقلاب، تمثل في شركات النفط والدول الغربية التي تقف ورائها، وذلك بسبب السياسة النفطية التي اتبعتها حكومته، والتي أضرت مصالح هذه الشركات^(٤).

في هذا الصدد يذكر العميد المتقاعد عبد الحميد صبحي في مذكراته الذي عاصر تلك الفترة وكان شاهد عيان على الأحداث لكونه من القوميين المعتدلين، بأن " بعد أقل من شهرين تبين لنا أن الرئيس عارف كان خاضعاً لنفوذ كتلة إبراهيم الداود وعبد الرزاق النايف، وهي كتلة صغيرة في الجيش يعتقد انها قادرة على حمايته لأنها كانت على اتصال بالمملكة العربية

(1) إبراهيم الداود: ولد عام ١٩٢٩ دخل الكلية العسكرية في عام ١٩٤٩ تخرج عام ١٩٥٢ دخل كلية الأركان ١٩٥٩ تخرج منها ١٩٦١ شغل عدة مناصب في الجيش، عين في عام ١٩٦٧ أمر لواء الحرس الجمهوري، اشترك في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وعين وزيراً للدفاع ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة ومح رتبة فريق.

(2) عبد الرزاق النايف: ولد النايف في الفلوجة في محافظة الرمادي عام ١٩٣٤ تخرج من الكلية العسكرية، ودخل كلية الأركان عام ١٩٦١، دخل كلية الاستخبارات في لندن عاد الى العراق ١٩٦٤ كان يشغل منصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية قبل انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وبعد الانقلاب أصبح رئيساً للوزراء واعفى منه في ٣٠ تموز ١٩٦٨، ينظر للمزيد بطاطو، حنا، الكتاب الثالث ص ٣٨٩.

(3) سعدون، غيدان. ولد في بغداد ١٩٢٩ أصله من الرمادي، ابن مفوض شرطة، دخل الكلية العسكرية وتخرج ضابط في الجيش اصبح قائدها من بغداد ١٩٦٨-١٩٧٠ ووزير الداخلية، ١٩٧٠-١٩٧٤. المرجع : حزب البعث الاشتراكي: ثورة ١٧ تموز التجربة والأفاق التقرير السنوي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي، بغداد، كانون الثاني، ١٩٧٤.

(4) الزهيري، زينب عبد الحسن، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي دراسة تاريخية اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠١٠: مقابلة شخصية مع نجل الرئيس عبد الرحمن الملازم قيس بن عبد الرحمن في ١٧/١٠/٢٠٠٩ - ص ٣٧.

السعودية^(١) وبالأمريكيين^(٢) وكانت تعادي الوحدة الاشتراكية، واستطاعت ان تستغل ثقة الرئيس عارف وبساطته وتردده من اتخاذ القرارات وتوجيهه الوجهة التي تريد^(٣). أستطيع أن أذكر بأن الرئيس عبد الرحمن عارف كان حسن النية لا يشك في وطنيته إلا أنه يتأثر بالمحيطين به ويثق بهم، وهو الأمر الذي استغله كلاً من الناييف والداوود وغيرهم في التآمر عليه وهم العسكريون الذين كانت حماية الدولة ورئيسها جزء أكبر من عملهم وأن لم يكن كله. هذا ما يؤكد عدد مما كان من المقربين منه في تلك الفترة، بالإضافة إلى ما تذكره عنه بهذا الصدد بعض المصادر التاريخية^(٤).

ونظراً للنهج السياسي والاقتصادي الذي انتهجه عبد الرحمن حينما تطورت العلاقات العراقية الفرنسية وبالأخص في الجانب الاقتصادي، فقد تم التوقيع في ١٩/٥/١٩٦٦ على اتفاقية النقل الجوي من العراق وفرنسا في باريس^(٥)، كما جرى الاتفاق في مارس ١٩٦٧ على منح شركة سي (S-P-I-E) الفرنسية قرض بمبلغ ١٠ ملايين دينار لتمويل مشروع مد أنابيب لنقل الغاز الطبيعي والغاز السائل بين كركوك وبغداد^(٦).

كما ذكرت سابقاً، أعلن عن قطع العلاقات العراقية بالولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب ١٩٦٧ أثر موقفها من إسرائيل. وزادت العلاقات الاقتصادية مع فرنسا والتعاون العسكري فكانت زيارة عبد الرحمن عارف لباريس في العاشر من شباط ١٩٦٨ تنويجاً لهذه العلاقات^(٧).

وبالتالي أثارت سياسة عارف حفيظة الولايات المتحدة، لأن نهجه السياسي والاقتصادي، بدأ يمس مصالح الشركات الأمريكية في العراق، مما جعل القوى التي تقف وراءها تفكر ملياً في استباق الأحداث والعمل على أبعاده وخصوصاً بعد ان نجحت شركة إيراب الفرنسية (ERAB) في الحصول على عقد للتنقيب والحفر واستخراج النفط من مساحات واسعة في وسط وجنوب العراق لمدة ست سنوات ، فضلاً عن فشل جهود شركة بان اميركان (Pan American) في الحصول على امتياز استخراج الكبريت في العراق حيث

(1) بطاطو ، الكتاب الثالث، المرجع السابق، ص ٣٩٠.

(2) المرجع نفسه، ص ٣٩١.

(3) عبد الحميد، صبحي، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(4) بطاطو، المرجع السابق، ص ٣٩٠.

(5) جريدة الوقائع (العراقية) العدد ١٣٦١ - في ١٩/١/١٩٦٧.

(6) خدوري ، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص ٣٨٤.

(7) خدوري ، المرجع نفسه، ص ٣٨٤.

اكتشفت كميات كبيرة منه، منح هذا الامتياز الى الاتحاد السوفيتي^(١) الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة تغلغلاً سوفيتياً خطيراً في المنطقة التي تحتوي على نصف الاحتياطات النفطية في العالم. والبحث عن قوة قادرة على الإطاحة بعبد الرحمن وحكومته، فوجدت ضالتها في كل من النايف والداوود وأعاونها^(٢) .

يجدر بنا أن نتوقف للحديث عن سبب خروج النايف والداوود وغيدان عن اخلاصهم لعارف. فقد كانت لأسباب وقوى خارجية، ففي رأي عبد الرحمن عارف ان النايف لم يكن أكثر من أداة حركها اغراء المال، وهو يعتقد ان شركات النفط والقوى التي خلفها قد سعت لذلك كما أسلفنا سابقاً، في النهاية هذه القوى الأجنبية والشركات النفطية وجدوا ان النايف هو الرجل الذي يحتاجون إليه كما يذكر عارف : "اشتروه من خلال العربية السعودية بواسطة الوسيط بشير طالب، الملحق العسكري، في بيروت والقائد السابق للحرس الجمهوري، وناصر الحاني، السفير العراقي في لبنان" وأكد عارف أنه يقول هذا عن معرفة وليس بناء على مجرد شكوك^(٣).

كان الداوود الذي اغراه النايف بالانضمام إليه، رجلاً من نوع مختلف يبدو أنه لم يكن للرشوة تأثير عليه، إنما العامل الرئيسي الذي جعله يتخلى عن عارف هو خوفه من نفوذ الناصريين، وكان له دور فعال في فشل المحاولة التي قاموا بها عام ١٩٦٦ ضد عبد الرحمن للاستيلاء على السلطة، وعلى الرغم من اعتراضاته، فقد اطلق عارف سراهم بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مما أوغر صدره ضد عارف بحجة اسقاط المخطط الناصري.

أما سعدون غيدان، فهو قد غازل البعث لفترة قصيرة في العام ١٩٦٣، وكان يريد أن يقوم بحركة ومبادرة خاصة له ضد عارف، ولكن لوحده تفشل خطته^(٤). لهذا اتحدت عصابة القصر الجمهوري مع حزب البعث. وكان في صباح يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ عندما أعلنت إذاعة بغداد عن وقوع انقلاب عسكري أطاح بحكومة الرئيس عبد الرحمن عارف^(٥).

(١) حميدي، جعفر، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، المرجع السابق، ص١٢٩.

(٢) حديث اجري مع عارف في استانبول في ١٨ شباط، ١٩٧٠، بطاطو، حنا، الكتاب، الثالث، المرجع السابق، ص٣٩٠.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٩١.

(٤) بطاطو، المرجع نفسه، ص٣٩١.

(٥) خدوري، العراق الجمهوري، المرجع السابق، ص٣٨٧.

كان قد استغل الضباط غياب العميد سعيد الصليبي في بريطانيا، وتحركوا لمعاونة حلفائهم البعثيين مثل أحمد حسن البكر، حردان التكريتي، صالح مهدي عمّاش وبقية الضباط البعثيين فسيطروا على محطة الإذاعة والتلفزيون ووزارة الدفاع ومقر الحرس الجمهوري وتمت إذاعة البيان الأول للانقلاب من قبل حردان التكريتي الذي حمل توقيع مجلس قيادة الثورة، في الوقت نفسه وجه انذار بالهاتف إلى رئيس الوزراء طاهر يحيى يطلب منه أن لا يقاوم القادمين لإعتقاله. فتم اعتقال رئيس الوزراء ومعظم أعضاء حكومته البالغ عددها ٢٦ شخصية سياسية^(١) فيما اقتيد الرئيس عارف إلى طائرة أقلته خارج البلاد بذلك لم يبد النظام أي مقاومة بعد ان جرد من ركائزه الأساسية، فتم الانتقال الفعلي للسلطة بشكل سلمي، وسمح لعارف ان يختار منفى مشرفاً له^(٢). يدعى هذا بانقلاب أبيض، وبذلك وصل حزب البعث الى السلطة عبر انقلاب عسكري كلاسيكي في ١٨ تموز ١٩٦٨ استفاد بذلك بالتقاء مصالحه السياسية مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية. تم تعيين احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية عين النايف والداود بمنصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع على التوالي، أما عمّاش فتولى وزارة الداخلية.

(1) بطاطو، حنا، الكتاب الثالث، المرجع نفسه، ص ٣٩١. وشربل، غسان، العراق من حرب إلى حرب (صدام مر من هنا) بيروت، د.ت.

(2) غادر الرئيس المخلوع عارف العراق على متن طائرة خاصة للخطوط الجوية العراقية، توجهت الرحلة إلى لندن لمرافقة زوجته للعلاج وولده الملازم قيس بعدها غادر هو وزوجته من لندن إلى اسطنبول وقرر الإقامة في تركيا حتى عام ١٩٧٩ وعاد إلى العراق وبقي حتى عام ٢٠٠٣م اضطرت عائلة عبد الرحمن عارف إلى السفر إلى عمان وتوفي في عمان يوم ٢٤-٨-٢٠٠٧ ودفن في مقبرة شهداء الجيش العراقي في مدينة المفرق، المرجع: بطاطو، المرجع نفسه، ص ٣٩٢.

المبحث الرابع

العلاقات العراقية - الأميركية الاقتصادية والسياسية

(١٩٦٦ - ١٩٦٨ م)

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية ترحيبها بانتخاب اللواء عبد الرحمن عارف رئيساً جديداً للعراق في ١٧ نيسان ١٩٦٦ خلفاً لأخيه الراحل الرئيس عبد السلام عارف ، ، إذ نقل السفير الأمريكي في بغداد روبرت سترونج (R. strong) خلال لقائه مع الرئيس عبد الرحمن عارف في ١٤ نيسان ١٩٦٦ انهائي الرئيس الأمريكي جونسون إليه وتمنياته في أن تستمر العلاقات بين البلدين بالصورة الودية التي كانت عليها في السابق ، وان تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق هي من أهداف مهمته في العراق^(١).

لكن سرعان ما تلبدت الأجواء السياسية بين البلدين بالغيوم ، على أثر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في الأول من تموز عام ١٩٦٦ عن سياستها التسليحية الجديدة تجاه العراق، وذلك من خلال التعليمات الجديدة التي صدرت حول موضوع بيع الأسلحة والتي تضمنت^(٢):

- ١- تجنب بيع العراق أية معدات عسكرية ثقيلة وأسلحة متطورة ، بما في ذلك قنابل النابالم ، والمواد الكيماوية الأخرى ، والدبابات والطائرات الحربية ، باستثناء المروحيات غير قتالية ، والسفن الحربية التي تصنف بأنها أعلى من الزوارق.
- ٢- الموافقة على طلبات الحصول على آليات معقولة من الأسلحة الصغيرة ومن ضمنها المدافع الرشاشة على أن لا يحول هذا الأمر دون النظر الحصول على أعداد قليلة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدفعية والتي لا يزيد عيارها ١٠٥ ملم.
- ٣- عدم استعداد الولايات المتحدة لبيع كميات من مركبات النقل ومعدات الاتصال والمعدات الهندسية وغيرها من المعدات غير النارية.

1-F.R.U.S, NO. 180, Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State , Subject ; Call on President Aref , Baghdad , May 17, 1966.

2 -Ibid, No.181., Circular Airgram From The Embassy In Iraq To The Department Of State , Subject U.S . Arms policy For Iraq , Washington, July 1 , 1966.

- ٤- الاستمرار في تقديم برنامج المعونة للتدريب غير القتالي ، وإعطاء مساعدات إضافية للتدريب إذا اقتضت مصالح الولايات المتحدة الأميركية ذلك.
- ٥- لا يوجد اعتراض على بريطانيا في حال قررت بيع معدات عسكرية للعراق، شريطة عدم مخالفتها للسياسة السلمية الأمريكية ، وان الحكومة الأمريكية مستعدة للتعاون مع بريطانيا في مناقشة موضوع بنود التسليح التي لا تتعارض معها ، في حال دخول العراق منافسات مع بريطانيا لشراء الأسلحة.
- ٦- استمرار الموافقة على بيع العراق قطع غيار وذخيرة الأسلحة الأمريكية والتي ما زال يستخدمها الجيش العراقي.
- ٧- إعطاء العراق تسهيلات في النقد الأجنبي والدفع النقدي فقط.
- ٨- عدم بيع أي شيء سري للعراق.
- ٩- القيام بمشاورات مسبقة مع الحكومتين التركية والإيرانية قبل الموافقة النهائية على شراء أسلحة كبيرة من جانب العراق.
- ١٠- يعد إبلاغ الحكومتين البريطانية والفرنسية لتعريف ما تقدم الحكومة العراقية بشكل غير رسمي في المستقبل القريب من ضروريات لهذه السياسة كما كرر أعلاه.

لا شك أن سياسة الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأميركية في عهد الرئيس جونسون قد تغيرت اتجاه العراق في ضوء حالة الانحياز الواضحة (لإسرائيل) عن طريق تزويدها بما تحتاجه من أسلحة متطورة في مقابل امتناعها عن البيع لبعض الدول العربية ، وكجزء أيضا من سياستها في الحد من نفوذ الخطر الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد انتشرت الشائعات حول تدخل السفارة الأمريكية في شؤون العراق الداخلية مما حدا بالرئيس الأمريكي جونسون إلى إرسال رسالة شفوية وعن طريق السفير الأمريكي في بغداد سترونغ تضمنت إعجابه بجهود الرئيس عبد الرحمن عارف في تحقيق الاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال التوفيق بين كافة المكونات^(١)، كما أوضح السفير الأمريكي في بغداد سترونغ (R. strong) خلال لقائه بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٦ أن حكومته وسفارته في بغداد لا يعملان ضد المصالح العراقية وليس لهما نية للقيام بذلك، إلا أن الرئيس عارف لم يقتنع بذلك بل طلب منه إعطاؤه توضيحا

1 -F.R.U.S ,No. 106, Draft Massage From President .Johnson To President. Aref, Washington, United.

عن اتصال عدد من الأشخاص في السفارة الأمريكية مع بعض العناصر المشبوهة للقيام بأمر ما لكن السفير الأميركي لم يعلق شيئاً حول الموضوع سوى القول أن الرئيس ذكر هذا الموضوع بروح من الدعابة في محاولة منه التقليل من أهمية هذا الأمر^(١).

أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت في تلك الفترة أن تبعد العراق عن الأنظمة العربية الثورية وتقوية العناصر المعتدلة فيه، وفي المقدمة منهم الرئيس عبد الرحمن عارف، وهو الأمر الذي أكدته مذكرة المساعد الخاص للرئيس الأميركي روستو (Rostow) إلى الرئيس (جونسون) " التي أوضح فيها أن العراق على مفترق طرق وإذا تمكن المعتدلون بقيادة عارف من الانتصار فان العراق يخرج من دائرة نفوذ ناصر، كما انه أمر ضروري للشركات النفطية الأميركية لان الحكومة الثورية سوف تلجا إلى التأميم، لابد من تشجيع ودعم حكومات مثل حكومة عارف وعدم الانجرار إلى الحركات العربية الأكثر تطرفاً، والتي تسبب لنا ولإسرائيل الكثير من المتاعب"^(٢)، وفي ختام مذكرته أوصى روستو Rostow بدعوة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لزيارة الولايات المتحدة الأميركية، ودراسة أهمية هذه الزيارة من حيث فائدتها وضررها وذلك لحساسية موقفه السياسي.

وخلال اللقاء الذي جرى بين الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف والسفير الأميركي (سترونج)، تمت مناقشة سبل التعاون الاقتصادي وتنميته بين البلدين، إذ أوضح السفير الأميركي أن بلاده تشجع شركاتها ذات السمعة الكبيرة على عقد مشاريع مشتركة كاستخراج الكبريت، وتجميع السيارات، وتصنيع الإطارات، إلا أن غياب التشريع القانوني المتعلق بتنظيم عملية الاستثمار يحول دون ذلك، كما جرى أيضاً تقديم مقترح يتضمن طلب مساعدة الولايات المتحدة الأميركية للعراق حول إنشاء عدد من السدود في المنطقة الشمالية من العراق وتحديد في محافظة الموصل وهذه السدود هي سد (الفرات، اسكي موصل)، وكان الرد الأميركي أن بلاده غير مهتمة بمشروع سد الفرات لأهميته الضئيلة، في حين أنها ستوفر المساعدة للمشروع الثاني أي " اسكي موصل " في حالة إقامة مجموعة من الشركات الإنشائية وبالتعاون مع

1 - Ibid, No.187. Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State, Subject: Call On Presidents Aref, Baghaed, Novemder 30, 1966.

2 - F.R.U.S, No187, Obsit, .Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State... In November, 1986

المقاولين المساهمين العراقيين وتوفر غطاء قانوني يضمن الحماية لهذه الشركات وتعود أهمية هذين المشروعين في إنهما سوف يسهمان في حل مشكلة نقص الغذاء في العالم^(١).

فرضت الولايات المتحدة الأميركية في وقت سابق قيوداً تسليحية جديدة تجاه العراق^(٢). أمتد الموقف السلبي الأميركي من موضوع تسليح العراق ليشمل الجوانب الاقتصادية أيضاً، إذ ذكر الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف خلال لقائه بالسفير الأميركي الذي قدم له تهاني حكومته بمناسبة تمديد فترة الانتخابات وإنشاء دستور دائم للبلد، طلب بلاده بشأن المساعدة الأميركية للتنمية وإن العراق بحاجة إلى اعتماد الخبرة العلمية والتقنية الأميركية، وإن مساعدته له سوف يسهم في هزيمة قوى التطرف من الشيوعية والتي تحاول إثارة الفوضى في العراق، فكان جواب السفير الأميركي أن وسائل حكومته لتقديم المساعدة للعراق محدود وتذرع بغياب التشريع القانوني الذي يوفر الضمان للاستثمارات الأميركية^(٣).

يتضح لنا أن هذا الموقف الأميركي كانت تقف وراءه أهداف سياسية في سبيل الضغط على الحكومة العراقية لتقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات السياسية لها وبالتالي إضعاف علاقاته مع الاتحاد السوفيتي التي حاولت الولايات المتحدة الحد منها، وتفاقت الأوضاع السياسية والاقتصادية بين البلدين سوءاً وذلك، عندما قرر العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الأميركية^(٤) وبريطانيا في أعقاب بدء العدوان الصهيوني على مصر في ٥ حزيران ١٩٦٧، إذ بلغ وكيل وزير الخارجية العراقية نوري جميل القائم بالإعمال الأميركي السيد دونكان (Duncan) قرار حكومته^(٥).

أجرت الحكومة الأميركية عدد من المحاولات في سبيل إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين، فقد وصل العاصمة العراقية بغداد في ١١/٤/١٩٦٧ وزير المالية الأميركية روبرت اندرسون (Robert Anderson) بصفته ممثلاً لشركات أعمال أميركية

(١) بينروز، العراق، المرجع السابق، ص ١٩٤.

2 - F.R.U.S, No. ١٨٨. Memorandum From The Presidents Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Subject: Gift and Message From Iraqs President, Washington January 21, 1967.

3 - F.R.U.S, No 187, Obsit, Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State: subject: Call on Presidents Aref, Baghaed April 8, 1967.

(٤) صبحي مذكرات، المرجع السابق، ص ١٣٢.

5 - F.R.U.S, No 194. Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State, Baghdad, Jun 6, 1967..

للحصول على عقد استثمار حقول كبريت المشرق في شمال العراق، وقد عقد (اندرسون) جولة من المحادثات الاقتصادية مع المسؤولين العراقيين استمرت قرابة الشهر إلا إنها لم تثمر عن شيء ايجابي، حتى أن رئيس الوزراء العراقي آنذاك طاهر يحيى رفض مقابله رغم توسطاته الكثيرة حتى عند رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف وأصر على عدم استقباله، كما رفض أيضاً استقبال السيد مورفي (Robert Murphy) نائب وزير الخارجية الأميركي الذي زار العراق أيضاً حول الموضوع ذاته^(١).

هذا الأمر أثار حنق نائب وزير الخارجية الأميركية و بدأت حكومته منذ ذلك الوقت بالتخطيط لإسقاط حكم الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف وحكومته^(٢) و جرت محاولات منها عن طريق الوساطة التي تبنتها السفارة البلجيكية في العراق في سبيل إعادة العلاقات بين البلدين، وقد أعلنت الحكومة الأميركية موافقتها على إعادة العلاقات بينهما ضمن شروط حددتها تمثلت في الموافقة على ١- دفع تعويضات عن الإضرار التي لحقت بالفتنصالية الأميركية في البصرة والسفارة في بغداد، ٢- وإلغاء المقاطعة العراقية على السلع والخدمات الأميركية، ٣- ورفع الحظر عن تحليق الطائرات الأميركية في الأجواء العراقية، وقد وصفت السفارة البلجيكية الشروط الأميركية بالمتشددة وخصوصاً فيما يتعلق منها بإلغاء المقاطعة لأنها ستكون غير مقبولة من العراقيين^(٣).

وبينما كانت المشاورات والاجتماعات تعقد بين البلجيكين والحكومة العراقية والأمريكيين حدث انقلاب عسكري في العراق في ١٧ تموز ١٩٦٨ أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف وحكومته^(٤)، وأشار التقرير الأميركي إلى أن انقلاباً أبيض قد حدث في العراق بقيادة اللواء المتقاعد احمد حسن البكر، وإحالة الرئيس المخلوع على التقاعد والموافقة له ولعائلته على السفر إلى لندن^(٥).

1-F. R.U.S,No.195., Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State, Subject Iraq Situation-Assessment, , Baghaed June 8,1967

(2) بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، المرجع السابق، ص ٣٩٠.

3- F. R.U.S,No.198., Telegram From The Embassy In Belgium To The Department Of State, Subject:Resumption of US Iraq Relations Brussels, June 7,1968.

(4) حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية، المرجع السابق، ص ١٣٠-١٣٢.

5 - F. R.U.S,No.19٩. Memorandum from John W.foster of the National, security Couuncil Staff to the Presidents Special Assistant (Rostow), Subject :the Iraq Coup, Washington,july17,1968.

وأعرب مجلس الأمن القومي الأميركي في تقرير له عن قلقه من هذه الحكومة الجديدة مبينا ان التعامل سوف يكون أصعب مما كان سائدا في عهد الرئيس عبد السلام عارف، كما أشار التقرير إلى عدم قدرة حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف على التعامل مع مشاكل العراق الداخلية هو احد الأسباب المهمة لقيام الانقلاب، وان سياسة العراق الخارجية في عهد هذه الحكومة الجديدة سوف لن تكون أكثر راديكاليه، وليس هناك أي تقدم مهم في تهديدها (لإسرائيل)، وحتى نرى هؤلاء الناس في العمل، فأنا لا نعرف على وجه اليقين ما هي المشاكل التي قد نواجهها.

لذا أدركت الولايات المتحدة الأميركية الصعوبات التي يواجهها الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف منذ زمن بعيد ولكنها لم تحاول التدخل أو المساهمة في تذليلها والتخلص منها وخاصة مما يتعلق بالوضع الداخلي وكثرة التيارات والأحزاب السياسية التي كانت كل واحدة منها تحاول أن تمسك بزمام القيادة ، بل أنها على العكس ساهمت في تعميق فجوة هذه الخلافات وخصوصاً عندما أعلنت سياستها التسليحية الجديدة ضد العراق وخصوصاً أن العالم كان يعيش في تلك المرحلة فترة الحرب الباردة ثم جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير والتي تمثلت بالدعم الأميركي اللامحدود (لإسرائيل) في حرب حزيران ١٩٦٧، وفورة الغضب الشعبي العارمة التي اجتاحت العالم العربي بعد هزيمة العرب في هذه الحرب، والتفكير في تغيير تلك الأنظمة المسؤولة عن هذه الهزيمة، ومنهم نظام الرئيس عبد الرحمن عارف هو احد هذه الأنظمة رغم الموقف الإيجابي الذي وقفه في هذه الحرب.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن تاريخ العراق المعاصر في الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٥٥-١٩٦٨ كانت فيه أحداث تاريخية متزاحمة خاصة في الميدان السياسي والتي تأثرت بعوامل وقوى خارجية ساهمت في تسارعها وإنهائها بشكل مؤلم.

فقد كان العراق بموقعه الاستراتيجي وعمقه الحضاري وثروته النفطية وخيراته الاقتصادية والموارد البشرية التي يملكها، سبباً لأطماع القوى الأجنبية الاستعمارية طوال عصور التاريخ ، فمنذ أن نال استقلاله في ١٩٣٢، دخل في تحالفات مع بريطانيا العظمى وسمح للقوات البريطانية باستخدام الأراضي العراقية ضد أي دولة أو دول منافسة قد تهدد المنطقة.

في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، لم تعد بريطانيا قـادة على تحمل المسؤوليات الدفاعية كاملة عن المنطقة فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمد نفوذها تدريجياً لملء الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني. كما أدركت أهمية موقع العراق في حقيبة واشنطن الدبلوماسية للأيام القادمة والمستقبل لما يملكه من ثروة نفطية هائلة. واعتبرت العراق واحداً من المعازل المهمة في العالم العربي التي انتهجت سياسة موالية للغرب. لذلك سعت بكل الطرق للوصول إلى العراق سواء كان دبلوماسياً أو التعاون الاقتصادي منذ العهد الملكي. وقد نجحت الولايات المتحدة منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي بانتهاج سياسة خلق الأحلاف العسكرية بغية تطويق الاتحاد السوفيتي والحد منه في المشرق العربي وشمال افريقيا، فأخذت الولايات المتحدة تعمل لترشيح العراق لكي يكون حلقة مهمة في منظومة الأحلاف الغربية، ولعب دوراً نشيطاً في تنفيذ خطط الدفاع التي تهدف إلى حماية المنطقة من التغلغل السوفيتي، فكان مجيء حلف بغداد ١٩٥٥ الذي اكتفت الولايات المتحدة ان تكون فيه بصفة مراقب، لكنها في الحقيقة عضو أساسي في اللجنة السياسية والعسكرية.

ونظراً للفراغ الذي ساد المنظمة لفشل العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، دخلت الولايات المتحدة كقوة سياسية واقتصادية للعراق والمنطقة من خلال مبدأ أيزنهاور وعلى أثرها توطدت العلاقات الأمريكية العراقية على حساب الوجود البريطاني، خاصة في المجال الاقتصادي والسياسي مع زيادة المساعدات العسكرية.

حينما سقط النظام الملكي بانقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، اعتبرته الإدارة الأمريكية صدمة عنيفة، بالرغم من ذلك اعترفت بالنظام الجمهوري بالعراق بعد التطمينات التي قدمتها الحكومة العراقية الجديدة بتأمين تدفق النفط والاستمرار بسياسة الخارجية المتعاونة وعدم التعرض للمصالح الغربية ومنها الولايات المتحدة.

لهذا فقد سعت الولايات المتحدة دائماً في علاقاتها مع الدول الأخرى وفقاً لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. فهي لم تتوان عن التعامل مع أي نظام يأتي للعراق، شريطة أن لا يتعارض مع مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.

وهذا ما جرى فعلاً فحينما رأت قوة العناصر الشيوعية العراقية المولية للاتحاد السوفيتي، ووجود قوى ناصرية تدعو للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. عملت على توسيع الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر.

وبمراجعة دقيقة لموقف الولايات المتحدة من تطور الأوضاع السياسية الداخلية العراقية بعد عام ١٩٦١ نستنتج أن النهج السياسي والاقتصادي الذي انتهجه الزعيم عبد الكريم قاسم بدأ يمس مصالح الشركات الأمريكية في العراق مما جعل القوة التي تقف وراءها تفكر ملياً في استباق الأحداث والعمل على التخلص منه ومساعدة أي جهة تتوافق مصالحها مع الولايات المتحدة، سعت الولايات المتحدة إلى أن يرحل قاسم وتم ذلك بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. بالرغم من محاولات الولايات المتحدة الجديدة بين شهر شباط ١٩٦٣ وتموز ١٩٦٨ للعودة بالعراق إلى المعسكر الغربي عن طريق تجاهل التزامات معاهدة العراق والاتحاد السوفيتي واستئناف العلاقات الاقتصادية والفنية مع الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن العلاقات الاقتصادية الأمريكية قد تعرضت لحركة مدّ وجزر أبان حكم عبد الرحمن عارف حتى تم أخيراً قطع العلاقات مع الولايات المتحدة بعد حرب الأيام الستة ١٩٦٧ بسبب وقوف أمريكا بجانب إسرائيل، ومنح شركة إيراب الفرنسية إمتياز حق التنقيب عن النفط، ومنح أيضاً الاتحاد السوفيتي حق التنقيب عن النفط في حقل الرميلة، الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة تغلغلاً

سوفيتياً في المنطقة التي تحتوي على نصف الاحتياطات النفطية في العالم. لهذا قامت بالبحث عن قوة قادرة على الإطاحة بعبد الرحمن عارف ووجدت ضالتها في كل من النايف والداوود ومن اتفق معهما من حزب البعث.

وخلاصة القول، فإن الدراسة توصلت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها إحدى القوى العظمى في فترة الحرب الباردة وما زالت لحد الآن تحتل موقع الصدارة، قد ساعدت القوى السياسية في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وساهمت في نجاح انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ لتحافظ بذلك على مصالحها الاقتصادية انطلاقاً من سياستها الخارجية التي تقوم على دعائم ثلاث أولاً: مصالحها الاستراتيجية، ثانياً: مصالحها الاقتصادية وخاصة النفطية، ثالثاً: الحفاظ على أمن إسرائيل، لكي تُبقي على سياسة التوازن بين دول المنطقة.

المصادر والمراجع

١ - الوثائق العراقية غير المنشورة

- د.ك.و. الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ١٧/٢/٥
 د.ك.و. الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٠٩٢٢
 د.ك.و. الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٥٠٠/١١٢٠
 د.ك.و. ملفات وزارة الخارجية ، العدد ٤٥ ، ١٤ /شباط/ ١٩٦٣
 د.ك.و. الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي رقم الملف ١٧/٢/٥
 د.ك.و. الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي رقم الملف ٤٠٩٢٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٥٦

٢ - الوثائق العراقية المنشورة :

- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط دائرة الإحصاء المركزية ملخص المجاميع الاحصاء
 للتجارة الخارجية. ١٩٢٧-١٩٦٠-١٩٦٠ بغداد
 تاريخ القوات المسلحة (١٩٢٧-١٩٦٠) ، بغداد ١٩٦٠ ، (١٩٣٢-١٩٥٨) منشورات
 وزارة الدفاع ، ج٣، بغداد ١٩٩١.

٣ - الوثائق العربية المنشورة

- الوثائق العربية الأمريكية في بيروت ١٩٦٣

٤ - وثائق أمريكية غير منشورة

Unpublished American Document

- D.S. Central Files 124.20 G110-2846, 1946
 D.S. Central Files 711. 906/2-2647-1946
 D.S. Central Files 787 0013 1854, 1954

American Foreign Policy current Document- الوثائق الأمريكية المنشورة -

- American Enterprise Institute, Washington, Washington 1969.
 American Foreign Policy Document, 1961.
 American Foreign Policy Document, 1962.
 American Foreign Policy, 1950-1955, Vol. 11, Basic Document
 Washington D.C. , U.S. Government Printing Office, 1957.

American Foreign Policy, 1958, Vol.111, Basic Document Washington D.C. , 1959.

Documents on the Middle East. Edited By, Ralph. H. Magnus,

Foreign Relation of the United States (F.R.U.S)

F. R.U.S,No.19^a. Memorandum from John W.foster of the National, security Couucil Staff to the Presidents Special Assistant (Rostow), Subject :the Iraq Coup, Washington,july17,1968.

F.R.U.S .1947, Vol.V, The Near East and Africa United States, Government Printing Office, Washington 1969.

F.R.U.S .1950, Vol.V, The Near East and Africa United States, Government Printing Office, Washington 1977.

F.R.U.S .1952-1954, Vol.IX, The Near the Middle Eest, (in tow Parts) United States, Government Printing Office, Washington 1986.

F.R.U.S .1955-1957 , Vol.XIV, Arab Israeli Dispute, 1956, United States, Government Printing Office, Washington 1989.

F.R.U.S. 1961-1963 Vol, VII, NE 1961-1962 Memo from the Assistant Secretary of U state for Near East and South assiam Affairs to Secretary of state, Washngton May 25.1962.

F.R.U.S. 1961-1963- Vol, XVII, NE 1961-1962 Form-the Department of the state to the consulates in Kuwait, Washington. June 27, 1961.

F.R.U.S. 1961-1963, Vol XVII, NE, 1961-1962 Tel from the Emrassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, September, 20,1962.

F.R.U.S. 1961-1963, Vol XVII, NE. Memo From the Department of state to Special Assistant for National Security Affairs August 6, 1963.

N0.181. Circular Airgram From The Department Of State To The Embassy in Iraq.

N0.187. Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State /1/,Baghdad,November30,1966,0830z.

NO.188.Memorandum From The Presidents Special Assistant (Rostow) To President Johnson /1/, Washigton, January 21, 1967.

NO.180.Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State,1 Baghdad,May17,1966,1240Z.

NO.186. Draft Message From President Johson To President Arif /1/,Washington.

NO.194.Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State /1/,Baghdad,June6,1967,2315z.

NO.195.Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State /1/,Baghdad,June8,1967,1600z.

NO.196 .Memorandum From The Ambassador To Iraq (Strong) /1/,NewYork,June29,1967.

٥ - الوثائق البريطانية

Records of Iraq Volume 15

ملفات دار المحفوظات البريطانية

وزارة الخارجية

F.O. 371/236222	1958
F.O. 371/134213	1958
F.O. 371/140914	1959
F.O. 371/186743	1966
F.O. 371/187 43	1966

٦ - المذكرات الشخصية باللغة العربية:

إيدن ، انتوني ، مذكرات انتوني إيدن ، دار مكتبة الحياة ، ج ٢ ، بيروت د.ت .
 الأيوبي ، علي جودت ، ذكريات (١٩٥٨ - ١٩٠٠) مطابع الوفاء ، بيروت ١٩٦٧ .
 عبد الحميد صبحي ، العراق في سنوات الستينات (مذكرات) ، ١٩٦٠-١٩٦٨ ، ط ١ ،
 دار بابل للنشر - ٢٠١٠ .
 فرحان ، عبد الكريم، (مذكرات) ، حصاد ثورة تجربة السلطة في العراق ، ١٩٥٨-١٩٦٨ ،
 ط ١ ، دار البراق ، لندن ، ١٩٩٤ .

المجالي ، هزاع ، مذكراتي ، عمان ، ١٩٦٠ .
 هاري، سندرسن ، مذكرات سندرسن باستا ، طبيب العائلة المالكة ، ١٩١٨-١٩٤٦ ،
 ترجمة سليم طه التكريتي ، ط ١ ، منشورات مكتبة المثني بغداد ١٩٨٠ .
 ولدنمار ، غولمان ، عراق نوري السعيد ، انطباعاتي عن نوري السعيد بين السنة
 ١٩٥٤-١٩٥٨ ، دار التعاون الطباعي ، بيروت ١٩٦٥ .

٧- مذكرات شخصية باللغة الإنجليزية

Eisenhower, Dwight D. **The White House Years**, A personal Account
 Waging Peace, 1956-1961, Garden City, NY , Double day ,1965 .
 Eden, Anthony (sir), **The Memories of the R.t Hon. Sir Anthony
 Eden**, Boston, Mass, Houghton Mifflin, London, Cassel, 1960.
 Gallman, Waddermar, **Iraq Under General Nuri –My Recollections
 of Nuri-said 1945-1958**, (Ballemore :The John tlopiniks press-1964).

٨- الرسائل الجامعية غير منشورة

التميمي ،امنية داخل شلش ، جون كينيدي و سياسته تجاه قضايا المشرق العربي ١٩٦١-
 ١٩٦٣ ، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
 الدوري ، اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣ ،
 رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٨٩ .
 الزهيري ، زينب عبد الحسن ، عبد الرحمن عارف، حياته و دوره السياسي في العراق ،
 (١٩١٦-٢٠٠٧) دراسة تاريخية ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، ٢٠١٠ م.
 شذر ، حسين طعمة ، العلاقات العراقية الأمريكية من ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة دكتوراه ،
 الجامعة الأردنية ، عمان ١٩٩٥ .
 صادق ، سنان ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ ، رسالة دكتوراه ،
 جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
 العاني ، فاطمة حمدي عبد الرحمن ، العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٦٧-١٩٨٧ ، رسالة
 ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ١٩٨٢ .
 عبد ، كوثر عباس، العلاقات العراقية - الأمريكية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، مقدم
 إلى معهد الدراسات القومية والإشترابية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٢ .

- علي ، محمد كاظم ، القوى السياسية و الصراع الايديولوجي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون و السياسة ، جامعة بغداد ١٩٨٢ .
- المشهداني ، علي محمد كريم ، الاتجاهات الفكرية و السياسية في العراق من ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ، رسالة دكتوراة - مقدم إلى المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية بالعراق ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ .
- المشهداني ، محمد كريم مهدي ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري و السياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد ١٩٩٩ .
- الوائل ، علي ناصر ، عبد السلام عارف ودوره السياسي و العسكري حتى عام ١٩٦٦ ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٥ .

٩- المراجع باللغة العربية :

- الأعظمي ، وليد محمد سعيد ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- بحيري ، مروان ، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان حتى كيسنجر ، مركز دراسات الوحدة ، العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- البراوي ، راشد ، مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٢ .
- _____ النقطة الرابعة في الميزان ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
- البرت ، فيكتور بيرلو ، اركان اعمدة الاستعمار الامريكى و مصرع الديمقراطية في العالم الحديث ، ترجمة منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ .
- بطاطو ، حنا ، الكتاب الأول : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة : عفيف الرزاز ، الكتاب الثاني : الحزب الشيوعي ، الكتاب الثالث : الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، ط٣ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ٢٠٠٣ .
- البوتاني ، عبد الفتاح علي ، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ط١ ، دار الزمان ، دمشق ، ٢٠٠٨ .

التكريتي ، عصام شريف ، العراق في الوثائق الامريكية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٥ .

الجعفري ، محمد حمدي ، بريطانيا و العراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ٢٠٠٠ م .

جميل ، مظفر حسين ، سياسة العراق التجارية ، د . ن ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
الحربي ، علاء جاسم محمد ، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ .

حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية ، ١٨٦٤-١٩٥٨ ج١ ، بيروت ١٩٦٥ .

الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، (عشرة اجزاء) ط٤ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٧٤ .

حسين ، خليل إبراهيم ، موسوعة ثورة ١٤ تموز ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ .
_____ ثورة الشواف في الموصل (موسوعة ثورة ١٤ تموز) ج١ ، مطبعة بشار، د.ت .

حسين ، عبد الخالق ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية وعبد الكريم قاسم ، ط١ ن دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٣ .

حسين ، فاضل ، سقوط النظام الملكي في العراق ، دار الهناء ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
_____ تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ - ١٩٥٨ ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٦٣ .

حميدي ، جعفر عباس ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (١٩٥٨ - ١٩٦٨)، الأجزاء، ١-١٠ ، ط١ ، بغداد ٢٠٠٤ .

خدوري ، مجيد ، عرب معاصرون أدوار القادة في السياسة ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ١٩٧٣ .

_____ العراق الجمهوري ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨١ .
خليل ، نوري عبد الحميد ، التاريخ السياسي لإمتهيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢ ، بغداد ، ١٩٨٠ .

الدوري ، سيف الدين ، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٠ .

- ديب ، كمال ، زلزال في أرض الشقاق (العراق ١٩١٥ - ٢٠١٥) ط١ ، دار الفارابي ، بيروت ٢٠٠٣
- رشيد ، عبد الوهاب ، العراق المعاصر ، ط١ ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٢ .
- الزبيدي ، ليث عبد الحسن ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- الزوبعي ، خليل ابراهيم ، العراق في الوثائق البريطانية ، ج ٤ ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٠ .
- سعيد ، علي كريم ، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم ، مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب ، ط١ ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ١٩٩٩ .
- سليمان ، حكمت سامي ، النفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- الشرعة ، إبراهيم ، الاتحاد العربي الهاشمي ، ١٩٥٨ ، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن ، ٢٠٠٤ .
- شرابي ، نظام ، أميركا والعرب ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ١٩٩٠ .
- شربل ، غسان ، العراق من حرب إلى حرب (صدام مر من هنا) ، بيروت ، د.ت.
- شكارة ، أحمد عبد الرزاق ، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات ، مطبعة كاظم ، دبي ١٩٨٥ .
- الشناق ، عبد المجيد ، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية - السورية من ١ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان ، ١٩٩٦ .
- صفوة ، نجدت فتحي ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، ط٢ ، منشورات دار التربية ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- العارف ، اسماعيل ، ثورة ١٤ تموز ١٩٦٦ ، لندن ١٩٨٦ .
- العاني ، عبد الحميد واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، المطبعة العربية ، بغداد ٢٠٠٠ م .
- عبد الحميد ، محمد كمال ، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، ط٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٢ .

عبد الغفار ، نبيل محمود ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

عبد الفتاح ، فكرت نامق ، سياسة العراق الخارجية ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨١ .

العقاد ، صلاح ، المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
العكدي ، بشار فتحي جاسم ، صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي ١٩٣٩-١٩٥٨ ، دراسة تاريخية ، ط ١ ، دار غيداء للنشر، عمان ٢٠١٠ م .

العلوي ، حسن ، عبدالكريم قاسم رؤية بعد العشرين ، دار الكتاب العربي ، بغداد ، د.ت.
علي ، محمد كاظم ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الأيديولوجي ١٩٥٨ - ١٩٦٣ - ، مكتبة اليقظة ، بغداد ١٩٨٩ .

غالب ، صبيح علي ، قصة ثورة ١٤ تموز والاضباط الأحرار ، دار الحافظ للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ .

غريب ، أدمون ، الحركة القومية الكردية ، بيروت ، ١٠٧٣ .
الغزالي ، جاسم كاظم ، مذكرات ثورة ١٤ ، تموز أسرارها أحداثها ، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم ، شركة المعرفة بغداد ، ١٩٩٠ .

عبد الحميد ، صبحي ، أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، مطبعة الأديب البغدادي ، بغداد ، ١٩٨٣ .

فوزي ، أحمد ، عبد السلام عارف ، سيرته ، محاكمته ، ومصرعه .الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٩ .

كبة ، ابراهيم ، هذا طريق ١٤ تموز ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ .
مجيد ، كمال ، النفط والأكراد العلاقات العراقية - الإيرانية - الكويتية ، دار الحكمة ، بغداد د.ت .

محي الدين ، جهاد مجيد ، العراق والسياسة العربية ١٩٤١ - ١٩٥٨ ، بغداد ١٩٨٠ .
مردان ، جمال مصطفى ، ملوك العراق فيصل الأول ، غازي ، فيصل الثاني ، أسرار وخفايا المكتبة الشرقية ، بغداد ، د.ت .

_____ انقلابات فاشلة في العراق ، المكتبة الشرقية ، د.ت .

مصطفى ، أحمد عبد الرحيم ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، تصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٧ .

- مقلد ، أسماعيل صبري ، الاستراتيجية الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية ، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ، ١٩٧٩ .
- _____ الصراع الأمريكي - السوفيتي حول الشرق الأوسط ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦ .
- النشاشيبي ، ناصر الدين ، حفنة من رمال ، دار الرعد، بيروت ، ١٩٦٥ .
- نضال حزب البعث الأشتراكي ، نضال البعث في القطر العراقي ١٩٥٨-١٩٦٣ ، ج٧ ، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٧ .
- النعمي ، أحمد نوري ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية ، بغداد ١٩٧٥ .
- نورس ، علاء الدين كاظم ، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، بغداد ، ١٩٩٠ .
- هلال، علي الدين ، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٣ .
- هيكل ، محمد حسنين ، ملفات السويس حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٦ .
- _____ عبد الناصر والعالم ، دار النهار للنشر - بيروت ، ١٩٧٢ .
- _____ حكاية العرب والسوفيت ، شركة الخليج للصحافة ، الكويت ، ١٩٧٩ .
- الوردي، علي ، لمحات من تاريخ العراق الحديث (ستة اجزاء) ط٢ ، دار كوفان ، لندن ١٩٩٢ .
- الوندواوي ، مؤيد ابراهيم ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٢ ، وثائق ١٤ تموز في العراق ، ط١ ، بغداد ١٩٩٠ .
- _____ العراق في تقارير السفارة البريطانية في بغداد (١٩٥٩-١٩٧٣) كتاب قيد الطبع .

١٠- الكتب باللغة الإنجليزية :

Campbell , Jon C. **Defense of the Middle East Problems of American Policy** ,Harper, New York ,1965.

Denevo , Jon , **American Interests Policies in the Middle East 1900- 1930** , University of Minnesota , Minnea Polis 1963.

Ferrell, Robert H. **American Diplomacy**, w.w.Norton and Company. INC. New York. Third Edition, 1975.

Frederick A.Axelgared , **U.S Support for the British position in the – pre Revolutionary Iraq ,The Iraqi Revolution of 1958, The Social Classes revisited** , Edited by- Robert A. Fernand Wm- Roger I.B Taury and Co.Itd .New York 1990 .

Phebe, Marr , **The Modern History of Iraq** , west view. P. Oxford,1985.

Polk. William R. **The United States and the Arab World**, Harvard University Press, London, 1980

The New Encyclopedia Britannic Micropaedia .Vol.111.

١١- الكتب المترجمة :

أديث، وائى، ايف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية و تطوراته الداخلية ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، ط ١ ، الجزء ١+٢، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ١٩٨٩ .
بولز، جستر، الآفاق الجديدة للسياسة ودور الشرق الأوسط، ترجمة ابراهيم الخال، وحسن ذنون، بيروت، ١٩٦٣ .

برايسون ، توماس ، العالقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥ ، ترجمة دار طلاس للدراسات و النشر ، دمشق ، ١٩٨٥ .

بولك ، ويليام ، لكي نفهم العراق ، ترجمة وتقديم عبد الحي زلوم ، ط ١ ، دار الفارس ، للنشر والتوزيع ، عمان -٢٠٠٦ .

تريب، تشارلز ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ترجمة زينة جابر إدريس ، ط ١ ، دار العربية للعلوم ، بيروت ٢٠٠٦ .

- سلوغت ، ماريون ، فاروق ، من الثورة إلى الدكتاتورية ، العراق منذ ١٩٥٨ - ترجمة مالك النبراس ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
- غوري، جيرالدي، ثلاثة ملوك في العراق ، ترجمة و تعليق سليم طه التكريتي بغداد ١٩٦٣
- كوماكر ، هنري ستيل ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة أميل خليل ، بيروت د.ت .
- كويلان ، مايلز ، لعبة الامم الاخلاقية في السياسة الأمريكية ، تعريب مروان جبر ، مكتبة الزيتون ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- ليرتش ، جارلس ، الحرب و ما بعدها ، ترجمة فاضل زكي محمد ، دار الحرية ، بغداد ١٩٨٥ .
- ميلر، ريتشارد و أ.ج. همر شولد ، دبلوماسية الأزمات ، ترجمة عمر الأسكندراني ، دار الحمام للطباعة ، بيروت ١٩٦٢ .

١٢ - المجالات والدوريات

- خليل، نوري عبد الحميد، التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد ٩- أيلول ١٩٨٩ .
- المبارك، صفاء عبد الوهاب، العلاقات العراقية - الأمريكية ١٩٣٠-١٩٦٢، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد ٧، السنة الرابعة، ١٩٨٤ .
- الأمين، مظفر عبدالله، التنافس الأمريكي - البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج العربي، المجلد ١٤، البصرة لعدد ٢، ١٩٨٢ .
- مهروشة، هاشم، البترول وقاعدة الضغط للأقطار العربية، مجلة دراسات عربية، بيروت - العدد ٩-١٠ ، ١٩٨٦ .
- الوندأوي ، مؤيد إبراهيم، حقائق عن العدوان الثلاثي على مصر، مجلة آفاق عربية، بغداد، تشرين الأول، ١٩٩٩ .

١٣ - الموسوعات السياسية :

- البيطار ، فراس ، موسوعة السياسة العسكرية ، دار أسامة للنشر ، عمان - ٢٠٠٣ .
- عطية الله ، احمد ، القاموس السياسي ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- الكيالي ، عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ج١ ، ١٩٧٩ .

١٤ - الجرائد :

الدفاع عمان -١٩٥٥

الزمان ، بغداد ١٩٥٥-١٩٥٦ ، ١٩٥١-١٩٥٧ .

الثورة ، بغداد ١٩٦١ -١٩٦٢ .

الجماهير، بغداد ١٩٦٣ .

الوقائع ، بغداد ١٩٦٧ .

جريدة الجمهورية.

١٥ - منظومة شبكة المعلومات الدولية للانترنت :

www.congress.org/jfk.biogrphy.htm

<http://www.solat iraq.com.htm>

الملاحق

الملحق رقم (١)

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

بغداد

الإتفاق الموقع في بغداد في ٢١ نيسان ١٩٥٤

لرقم - ٦٧٧

حول المساعدات العسكرية مع الولايات المتحدة

تاريخ ٢١ نيسان ١٩٥٤

الأميركية .

صاحب الفخامة

اشرف ان اشير الى مذكرة وزارة الخارجية لشهر آذار ١٩٥٢ التي رجت فيها حكومة الولايات المتحدة تجنيز العراق بالسلام والى جواب السفارة خلال ذلك المورخ في حزيران ١٩٥٢ الذي اياتت فيه ان طلب الحكومة العراقية هذا قد تقي اهتمام حكومة الولايات المتحدة البالغ . ويسرني ان اطلبكم الان ان حكومة الولايات المتحدة عملت مجبلة هذا الطلب وهي مستعدة لتنج حكومة العراق مساعدات عسكرية بموجب السلطة الممنوحة وفق التشريعات النافذة المفعول وستناسب من حيث النوعية والتوقيت والكمية مع التطورات الدولية في المنطقة بالإضافة الى ذلك فان من المفروض ان اية مساعدة كبله ستمنح وفق الشروط الآتية مضاف اليها اية ترتيبات اخرى قد يتفق عليها بين حين وآخر .

١ - من المفهوم لدى حكومتي ان الحكومة العراقية سوف لا تستعمل المعدات والمواد او الخدمات التي قد تزود بها الا لغرض المحافظة على الامن الداخلي والدفاع المشروع عن النفس وانها سوف لا تقوم باي عمل امتدائي ضد اية دولة اخرى .

١ - من المفهوم لدى حكومتي ايضا ان الحكومة العراقية توافق على :

- ١ - المشاركة في تنمية روح التفاهم والتقارب الدولي وصيانة السلم العالمي .
- ب - تتخذ من التدابير بالاتفاق التبادل لازالة اسباب التوتر الدولي .
- ج - تعمل في نطاق استقرارها السياسي والاقتصادي في المساهمة مساهمة تامة بقدر ما تسمح به طاقتها البشرية ومواردها وتبيلاتباواوضاعها الاقتصادية العامة لتنمية وادامة قوتها الدفاعية واتقوة الدفاعية للعالم الحر .
- د - تتخذ التدابير المعقونة النظرية لتنمية قابلياتها الدفاعية .
- هـ - وتتخذ الخطوات المناسبة لتأمين الاستفادة التامة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تجبها الولايات المتحدة .

١ - تقوم الحكومة العراقية بما يتفق وميثاق الامم المتحدة بتجنيز حكومة الولايات المتحدة او اية حكومات اخرى حسبما قد يتفق عليه باية معدات ومواد وخدمات مما يفيض من احتياجات العراق نفسه او اية مساعدات اخرى قد يتفق عليها وذلك لغرض زيادة مقدراتها على الدفاع عن النفس الفردي او الجماعي وتسيير مساهمتهم في نظم السلمة الدائمة الخاضعة بالامم المتحدة مساهمة فعالة .

ب - وعلاوة على ذلك فان من المفهوم لدى الحكومة العراقية ان حكومة الولايات المتحدة قيد تيمس الحكومة العراقية تسبيل اشج وتصدير مواد اولية او شبه مصنوعة منا فك توجد في العراق الى الولايات المتحدة والتي تحتاجها الاخيرة بسبب نقص او احتمال حصول النقص في مواردها بموجب شروط واحوال يتفق عليها . تتخذ الترتيبات لهذا النقل بعد ان يؤخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات المعقولة للاستعمال المحلي والتصدير التجاري للعراق .

٤ - ومن المفهوم ايضا ان حكومتكم سوف لا تنقل ملكية او حيازة اي من المعيدات والمواد والمعلومات والخدمات التي تجيز بها قبل حصولها مقدماعلى موافقة حكومة الولايات المتحدة . وان حكومتكم ستحافظ على سلامة اي من المواد والمعلومات او الخدمات المجيزة لها كما انها سوف تبحث الترتيبات المناسبة عند انطلب اليها لمحافظة براءة وحقوق الاختراع التي تخص مجبود الدفاع .

٥ - ولتأمين اقصى حد ممكن لمصلحة الحكومتين المشتركة لتحقيق اهداف هذا الإتفاق تقترح الترتيبات التالية ايضا :

١ - تقوم الحكومة العراقية بوضع اصول تهدف الى حماية اية مبالغ مخصصة او ناشئة عن اي منباج مساعدة تعيدت به حكومة الولايات المتحدة من البجز او المبادرة او اية تدابير قانونية او ادارية اخرى .

ب - تقوم الحكومة العراقية بدفع كافة الرسوم والعوائد الكمركية والضرائب والعوائد المحلية (ان وجدت) عن التجبيزات والمواد المستوردة الى العراق وفق الفقرة ١ من هذه المذكورة بموجب القوانين العراقية المعمول بها .

ج - تتقدم الحكومة العراقية الى حكومة الولايات المتحدة وفق تعامل مرضي باعادة اية معدات او مواد سبق ان جبزت بموجب هذا الاتفاق والتي سوف لا تحتاج اليها او التي لا تستعملها كليا للاغراض المذكورة في الفقرة (١) .

د - توافق الحكومة العراقية على قبول موظفي حكومة الولايات المتحدة الذين يقومون في الاراضي العراقية بتنفيذ مسؤولياتها بموجب هذا الاتفاق والذين سيمنحون التسييلات والصلاحيه للملاحظة تقدم المساعدات المقدمة بموجب هذا الاتفاق . ان عدد الاشخاص الذين يعينون بموجب هذه الفقرة يتم بالتفاهم المتبادل بين الحكومتين حسب تقدم المنباج .

يمنح الموظفون المعينون لهذا الغرض نفس الصفة والامتيازات والعيانات التي يتمتع بها موظفو البعثات الفنية الامريكية والتي تعمل في الوقت الحاضر في العراق بموجب الاتفاقيات النافذة .

هـ - توافق الحكومة العراقية على تشميل نفس الامتيازات التي يتمتع بها الموظفون المعينون للعراق بموجب شروط اتفاق مساعدات التعاون الفنية المؤرخ في ١٠ نيسان ١٩٥١ بين الولايات المتحدة وآنراق على الموظفين المعينين في آنراق بموجب هذا الاتفاق وذلك فيما يتعلق باستراد

الملحق رقم (٢)

IRAQ TECHNICAL COOPERATION

Agreement signed at Baghdad April 10, 1951; entered into force June 2, 1951.

Joint Four General Agreement for
Technical Cooperation Between
the United States of America
and Iraq

The Government of the United States
of America and the Government of Iraq

Have agreed as follows:

Article I

Assistance and Cooperation

2. The Government of the United States of America and the Government of Iraq undertake to cooperate with each other in the interchange of technical knowledge and skills and in related activities designed to contribute to the balanced and integrated development of the economic resources and productive capacities of Iraq. Particular technical cooperation programs and projects will be carried out pursuant to the provisions of such separate written agreements or understandings concerning them as may later be reached by the duly designated representatives of Iraq and the Technical Cooperation Administration of the United States of America.

3. The Government of Iraq through its duly designated representatives in cooperation with representatives of the Technical Cooperation Administration of the United States of America and representatives of appropriate international organizations (who are nationals of nations at peace with Iraq) will endeavor to coordinate and integrate all technical cooperation programs being carried on in Iraq.

4. The Government of Iraq will endeavor within the limits of its capabilities to make effective use of the results of technical projects carried on in Iraq.

5. The two governments will, upon the request of either of them, consult with regard to any matter relating to the application of this agreement to areas of Iraq which are under special technical agreements or arrangements between them, or to operations or arrangements, carried out pursuant to such agreements.

اتفاق عام حول اعطاء المساعدة التقنية بين
الولايات المتحدة الامم المتحدة
والعراق

الحكومة العراقية والحكومة العراقية
قد اتفقت على ما يلي

المادة الاولى

المساعدة والتعاون

٢- تتعهد كل من حكومة الولايات المتحدة الامم المتحدة والعراق بالتعاون مع بعضهما في تبادل المعلومات التقنية ومختلف العلوم وفي انشاء اقسام مما التي تدعى بالتقنية في العراق والولايات المتحدة الامم المتحدة والاقتصاد والتنمية الاقتصادية وتتمتع العراق وشؤون التعاون الفني الخاصة بموجب اقسام الاتفاقية مكتوبة مستقلة من عدة مشاريع وبرامج المساعدة بتوسط التفاوض بين الطرفين العراقيين المنتخبين لهذا الغرض، بين ادارة التعاون الفني للولايات المتحدة الامم المتحدة

٣- تشمل الحكومة العراقية بواسطة ممثلين منتخبين لهذا الغرض بالتعاون مع نظري ادارة التعاون الفني للولايات المتحدة الامم المتحدة وممثلين التفاوض العراقية المنظمة التي ليس تسمى دول هي في حالة سلام مع العراق لتزويد وتعيين كافة برامج التعاون الفني التي تنفذ في العراق

٤- تتعاون الحكومة العراقية في تبادل المعلومات التقنية ومختلف العلوم مع اسس الامم المتحدة التي هي في حالة سلام مع العراق والتسليم في برامج التعاون الفني التي لها علاقة ببرامج التي تنفذ بموجب هذا الاتفاقية

٥- تشمل الحكومة العراقية من حدودها التي لها قابلية للاستفادة منها من نتائج المشاريع التي تنفذ في العراق في العراق

٦- تتعاون الحكومتين في استشارة بعضهما البعض عند الحاجة في أية مسألة تتعلق بتطبيق هذا الاتفاقية في المناطق التي يكون لها من التفاوض على الامم المتحدة والتعاون الفني للولايات المتحدة الامم المتحدة

U. S. Treaties and Other International Agreements [of USA]

4. It is understood by both the Government of the United States of America and the Government of Iraq that this Agreement shall be carried out consistently with the principles and provisions of the United Nations regarding technical cooperation...

Article II

Information and Publicity

1. The Government of Iraq will communicate to the Government of the United States of America on a form and at intervals to be mutually agreed upon:

(a) Information concerning projects, programs, measures and operations carried on under this Agreement, including a statement of the use of funds, materials, equipment, and services provided thereunder;

(b) Information regarding technical assistance which has been or is being requested of other countries or of international organizations.

Periodic reports.

2. Not less frequently than once a year, the Government of the United States of America and of Iraq will make public in their respective countries periodic reports on the technical cooperation programs carried on pursuant to this Agreement. Such reports shall include information as to the use of funds, materials, equipment and services.

3. The Governments of the United States of America and of Iraq will endeavor to give full publicity to the objectives and progress of the technical cooperation program carried on under this Agreement.

Article III

Program and Project Agreements

1. The program and project agreements referred to in Article I, paragraph 1 above will include provisions relating to policies, administrative procedures, the disbursement of and accounting for funds, the contribution of each party to the cost of the program or project, and the furnishing of detailed information of the character set forth in Article II, paragraph 1 above.

2. Any funds, materials and equipment introduced into Iraq by the Government of the United States of America at the request of the Government of Iraq, pursuant to such program and project agreements shall be exempt from taxes, service charges, investment or deposit requirements, and currency controls.

3. The Government of Iraq agrees to bear such fair share of the cost of technical assistance programs and projects, as may be mutually agreed.

U. N. doc. A/310, Dec. 1948.

٦- من السبيل لتدعيم التعاون بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية بأن هذا الاتفاق سوف ينفذ مع مراعاة مبادئ وشروط هيئة الأمم المتحدة الفنية بالمساعدة الفنية كما هو مبين في الفقرة ١ (د) من قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول ١٩٤٨ من قبل مجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المادة الثانية

المعلومات والاعتماد

١- تقوم الحكومة العراقية بنقل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالمعلومات التالية بانتظام وبأوقات التي يتفق عليها الطرفان:

(أ) المعلومات المتعلقة بالمشروعات والبرامج والعمليات التي تنفذ تحت إشراف هذا الاتفاق وتضم بياناً عن كيفية استعمال الاعتمادات المقدمة والمواد والمعدات المحسوبة والمبالغ المتداولة بموجب هذا الاتفاق.

(ب) المعلومات التي تتعلق بالمساعدة الفنية التي يطلبها أو تستلمها من أي بلد آخر أو من أية منظمة دولية.

٢- ستقوم كل من حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بانتظام بتأليف تقرير دوري مرة واحدة في السنة عن العمل في بلادها عن برامج التعاون الفني التي تم إنجازها بموجب هذا الاتفاق. إن تقرير كل من الطرفين سيشتمل على معلومات عن استعمال الاعتمادات والمواد والمعدات والمبالغ المتداولة.

٣- ستسعى كل من حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية والعراق لتعطي أقصى إشراق وتعميق إعلامي للتعاون الفني المنفذ بموجب هذا الاتفاق.

المادة الثالثة

الاتفاقيات المتعلقة بالبرامج والمشروعات

١- تتضمن الاتفاقيات المتعلقة بالبرامج والمشروعات التي تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية أو الحكومة العراقية أو كليهما شروطاً تتعلق بالسياسة والإجراءات الإدارية وكيفية التعرف أو احتساب الاعتمادات والمبالغ التي ترقى تحتها السياح أو السفرون ويحمل المتعاونون الفنية على اقتراح الطرفين في الفقرة الأولى من المادة الثانية أعلاه.

٢- تشمل الاعتمادات والمواد والمعدات التي تستوردتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق بقدر ما طلبت من الحكومة العراقية بموجب اتفاقيات البرامج والمشروعات من الحكومة رسوم الخدمات وما يترتب على الإيداع والضمان المتدفقة وبسبب تقييدها المتعلق.

٣- توافق الحكومة العراقية على المساهمة بجزء طائفة من تكاليف برامج ومشاريع المساعدة الفنية حسبما يتفق عليه بين الطرفين لتسليم الاعتمادات المالية الواردة ذكرها في الفقرة الأولى من المادة الثانية أعلاه.

3 USA, Iraq—Technical Cooperation—Apr. 16, 1951

upon in the protocol and subject agreements referred to in Article III, paragraph 1.

Article IV

Personnel

All employees of the Government of the United States of America assigned to duty in Iraq in connection with cooperative technical assistance programs and projects and accompanying members of their families shall be exempt from all Iraqi income taxes and social security taxes with respect to income from which they are obligated to pay income or social security taxes to the Government of the United States of America, and from property taxes on personal property furnished for their own use. Such employees and accompanying members of their families shall receive the same treatment with respect to the payment of customs and import duties on personal effects, equipment supplied imported into Iraq for their own use, as is accorded by the Government of Iraq to diplomatic personnel of the United States Embassy in Baghdad.

Article V

Entry into Force, Amendment, Duration.

1. This Agreement shall enter into force on the day of its ratification by the Parliament of Iraq. It shall remain in force until three months after either government shall have given notice in writing to the other of intention to terminate the Agreement.

2. If, during the life of this Agreement, either government should consider that there should be an amendment thereof, it shall so notify the other government in writing, and the two governments will thereafter consult with a view to agreeing upon the amendment.

3. Subsidiary projects and other agreements and arrangements which may be concluded may remain in force beyond any termination of this Agreement, in accordance with such arrangements as the two governments may make.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized thereto by their respective governments, have signed the present Agreement.

المادة ٤

التعاونيين

يخضع جميع موظفي حكومة الولايات المتحدة الامريكانيه المتبعين لتعليم في العراق في مشاريع وبرامج المساعدة الفنية وكذلك افراد عائلاتهم ممن يرافقونهم الى المشاريع العراقية عند دخولهم العراق للاحتياقي على ايراء الترخيص الذي تقدمه لسياسة السفر والسكن الاحتياقي في الولايات المتحدة المتحدة وشروطه ويعتقد انه من شوية اشكالية على مستخدم الخدمة الاستعمارية القومي - وبعثات عراقية - المستلمين من واما جميع من افراد عائلاتهم عند التعمية المطلوبة مسبقا الترخيص الذي تقدمه لسياسة المساعدة الفنية في بغداد فسيما لا يتبادر الى ذهنك يخلق بين الطرفين اشكالية بمراتب الاستعداد وعلى الاشكالية الشخصية والتمهيد والتعمية استودرة الى العمسرات لاشكاليات اشكالية

المادة ٥

تاريخ النفاذ والتعديل ومدته

١- يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ ابرامه من قبل مجلس الامة العراقي ويخضع ذلك التعمير الى مدة ثلاثة اشهر بعد ابرامه احدى الحكومتين الحكومتين الاخرى تعويها بنسبة لا يتعدى

٢- اذا اراد احد الحكومتين خلال مدة العمل بهذا الاتفاق بموجب امر تعديل فسيما اعلان الحكومة الاخرى بذلك فسيما ويتخذت جميع الحكومتان بالتشاور لتعديل الاتفاق على التعديل

٣- يجوز ان تكون المشاريع الفرعية والاتفاقيات والاشكاليات الاخرى التي قد يفتقر منها ذلك التعمير التي لا يتعدى ايام هذا الاتفاق وذلك بموجب الترخيمات التي تقدمها الحكومتان

٤- تأييداً لهذا اتفاق قد وقع ابرامه اثناء ايام الحرب من حكومة العراق من هذا الاتفاق

U. S. Treaties and Other International Agreements to TSE

Done in duplicate, in the English and Arabic languages, as embodied in this tenth copy of (T.S.A.) 1385, of the Christian Era, corresponding with the fourth copy of Rajab 1370 of the H.L. 1384.

قد تم إعداد هذا الاتفاق في نسختين أصليتين باللغة العربية والإنجليزية في شهر رجب سنة ١٣٧٠ الهجرية الموافق للشهر الثاني من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٠ الميلادية في بغداد في العراق.

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA:

Edward S. Crocker
Edward S. Crocker
Ambassador

من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

Edward S. Crocker
الدولة الأمريكية

FOR THE GOVERNMENT OF IRAQ:

T. Saadiah
Dawid Saadiah
Acting Minister for Foreign Affairs

من الحكومة العراقية

T. Saadiah
توماس ساديان

وزير الخارجية

{SEAL}

{SEAL}

ملحق رقم (٣)
اتفاق الاتحاد العربي (١)

بين المملكتين
الأردنية الهاشمية والعراقية

لما كانت الثورة العربية الكبرى التي قادها جلاله المنقذ الأعظم الحسين بن علي إيداناً بيزوغ فجر جديد للأمة العربية تمثلت بالتضحية والفداء في سبيل تحرير الوطن العربي الكبير وتوحيد شعوبه وأقطاره لاستعادة مكانة العرب بين أمم العالم وللمساهمة في تقدم الحضارة والإنسانية.

ولما كانت تلك الثورة المباركة قد انبثقت عن إرادة العرب في الحرية والوحدة مستندة في ذلك إلى ماضيها المجيد وإيمانها بنفسها وبرسالتها القومية الخالدة.

ولما كانت رسالة الثورة العربية التي قضى باعثها في سبيلها قد انتقلت إلى الأبناء والأحفاد يتوارثونها جيلاً بعد جيل لتبقى المشعل المنير الذي يهدي أمة العرب في سيرها نحو آمالها وأمانيتها المنشودة في الوحدة الشاملة المستكملة لجميع أسباب الحرية والسيادة والقوة لاستعادة الأمجاد والمحافظة على التراث والمقدسات والتطلع إلى مستقبل مشرق في ظلال هذه الوحدة المباركة، فقد قررت الدولتان الهاشميتان إنشاء اتحاد بينهما يقوم على هذه الأهداف السامية.

(١) الجريدة الرسمية الأردنية، ع"١٣٧١"، ١٩ شباط ١٩٥٨م، ص ٢٣٦-٢٣٨.

وتحقيقاً لهذه الغايات والأمانى القومية تم الاتفاق على ما يلي:

- ١- ينشأ اتحاد عربي بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية باسم (الاتحاد العربي) اعتباراً من يوم الجمعة ٢٤ رجب سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق ١٤ شباط سنة ١٩٥٦ ميلادية، ويكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه.
- ٢- تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة وسيادتها على أراضيها وبنظام الحكم القائم فيها.
- ٣- تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدولة الأخرى، أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد.
- ٤- اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيام الاتحاد تنفذ إجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الأمور الآتية:
 - أ- وحدة السياسة الخارجية، والتمثيل السياسي.
 - ب- وحدة الجيش الأردني والعراقي باسم (الجيش العربي).
 - ج- إزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وتوحيد القوانين الجمركية.
 - د- توحيد مناهج التعليم.
- ٥- يتفق الطرفان بأسرع وقت ممكن على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين.
- ٦- عندما تقضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد أي أمر من الأمور الأخرى غير الواردة في المادة الرابعة تتخذ الإجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لإدخال

وتحقيقاً لهذه الغايات والأمانى القومية تم الاتفاق على ما يلي:

- ١- ينشأ اتحاد عربي بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية باسم (الاتحاد العربي) اعتباراً من يوم الجمعة ٢٤ رجب سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق ١٤ شباط سنة ١٩٥٨ ميلادية، ويكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه.
- ٢- تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة وبسيادتها على أراضيها وبنظام الحكم القائم فيها.
- ٣- تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدولة الأخرى، أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد.
- ٤- اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيام الاتحاد تنفذ إجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الأمور الآتية:
 - أ- وحدة السياسة الخارجية، والتمثيل السياسي.
 - ب- وحدة الجيش الأردني والعراقي باسم (الجيش العربي).
 - ج- إزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وتوحيد القوانين الجمركية.
 - د- توحيد مناهج التعليم.
- ٥- يتفق الطرفان بأسرع وقت ممكن على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين.
- ٦- عندما تقضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد أي أمر من الأمور الأخرى غير الواردة في المادة الرابعة تتخذ الإجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لإدخال

ذلك الأمر ضمن اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد .

٧- يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد ، وعلم كل من الدولتين .

٨- أ- تتولى شؤون الاتحاد حكومة إتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية .

ب- ينتخب كل من مجلسي الأمة الأردني والعراقي أعضاء المجلس التشريعي من بين أعضائهما بعدد متساو لكل من الدولتين .

ج- يعين أعضاء السلطة التنفيذية وفق أحكام دستور الاتحاد لتولي الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .

٩- يكون ملك العراق رئيساً لحكومة الاتحاد وفي حالة غيابه لأي سبب من الأسباب يكون ملك الأردن رئيس حكومة الاتحاد . ويحتفظ كل من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته . وعند انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال .

١٠- يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر من السنة وفي عمان لستة أشهر أخرى .

١١- أ- تضع حكومة الاتحاد دستور الاتحاد وفق الأسس المبينة في هذا الاتفاق ويعدل دستور كل من الدولتين إلى المدى والحدود التي تقتضيها أحكام دستور الاتحاد .

ب- تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لإقامة حكومة الاتحاد ووضع دستور الاتحاد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

١٢- يبرم هذا الاتفاق وفق الأصول الدستورية لكل من الدولتين .

صدر في قصر بسمان العامر في عمان يوم الجمعة الواقع في ٢٤ رجب الخير

سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق ١٤ شباط سنة ١٩٥٨ م ميلادية .

وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
خلوصي الخيري	فلاح المدادحة	سمير الرفاعي	إبراهيم هاشم
وزير الصحة	وزير التربية والتعليم	وزير المواصلات	وزير المالية ووزير
والشؤون	ووزير العدلية بالوكالة	الإنشاء والتعمير	بالوكالة
الاجتماعية	جميل التوننجي	أحمد الطراونة	هاشم الجيوسي
		أنسطاس حنايا	
	وزير الأشغال العامة	وزير الزراعة	
		والدفاع	
	سليم البخيت	عاكف الفايز	

ملحق رقم ٤

برقية سرية من السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية
البريطانية تتضمن مناقشته ووزير الخارجية الامريكية دالاس،
امكانية عقد اجتماع لمجلس حلف بغداد او لجانته.
مؤرخة في ١٨ تموز ١٩٥٨

SECRETFROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND
WHITWALL SECRET DISTRIBUTION

Lord Hood

No.1945

D:2.32 a.m. July 18, 1958

July 17, 1958

R:3.03 a.m. July 18, 1958

IMMEDIATESECRETAddressed to Foreign Office telegram No.1945 of July 17

Repeated for information to: Ankara Tehran Karachi

Following from the Secretary of State:

My immediately preceding telegram.

We had considerable discussion as to the desirability of holding the meeting of the Council of the Baghdad Pact or of its Committees, somewhat complicated by a report received from Her Majesty's Amabassador, Baghdad, through the State Department, indicating that the rebel régime might be prepared to continue Iraq's participation. We agreed that meetings this month were, in the light of the events which had happened, singularly untimely. But there were obvious disadvantages in calling them off at least at the moment in view of the propaganda present we should thus be making to the enemies of the Pact. They would see in such postponement its death knell. We also agreed that no attempt was likely to be made by anyone to attend as representing the old régime and that since there could be no question at this time of recognition of the rebel régime we could not agree to seating any of its representatives. We agreed finally that, subject to any views of the other members, the meeting of the Economic Committee should take place and that a decision on the Military Committee and on the Council could be postponed for a few days longer.

Foreign Office pass to Ankara, Tehran and Karachi as my telegrams Nos. 78, 25 and 9 respectively.

[Repeated to Ankara and Tehran]

[Copy sent to Telegraph Section C.R.O. for repetition

to Karachi]

ADVANCE COPIES

Private Secretary
Mr. Ormsby-Gore
Commander Noble
Sir F. Hoyer Millar
Sir P. Dean

Mr. Smuckburgh
Head of Levant Department
Head of P.U.S. Department
Head of News Department
Resident Clerk

G G G G

SECRET

ملحق رقم ٥

برقية سرية من وزارة الخارجية البريطانية الى السفير البريطاني في
واشنطن تتضمن وجهة النظر من عقد اجتماع للمجلس الوزاري لحلف
بغداد في ظل احتمالات بقاء العراق عضواً فيه

مؤرخة في ١٩ تموز ١٩٥٨

SECRET

FROM FOREIGN OFFICE TO WASHINGTON

Cypher/CMP

FOREIGN OFFICE SECRET AND
WHITENALL SECRET DISTRIBUTION

No. 4858
July 19, 1958.

D. 7.48 p.m. July 19, 1958.

EMERGENCY
SECRET

Addressed to Washington telegram No. 4858 of July 19
Repeated for information to:-
Tehran [Emergency]
Ankara [Emergency]
Karachi [Emergency]
Istanbul [Emergency]

Your telegram No. 1952. Baghdad Pact meetings.

Ministerial Council. There are reports from more than one source that the new Iraqi Government may wish to remain in the Baghdad Pact. This would be an obvious blow to Nasser and we must clearly do nothing to drive them away. To hold the Ministerial meeting, even if it were represented as an informal session, might have just this effect, especially if it were to be held in Washington, the capital of a State which is not a full member of the Pact. We are inclined to think therefore that it might be better to postpone any meeting of the Ministerial Council until such time as the relations of members of the Pact with Iraq are clearer and we know whether it will be possible for an Iraqi representative to be present. (There is also the consideration that to hold the meeting in London might provide a suitable occasion for a meeting about Cyprus with the Turkish Prime Minister, should that be desired at the time).

2. If it was decided to postpone the Ministerial meeting in this way we think that the fact that informal meetings of the various subordinate committees were all the same taking place very shortly would enable us to counter any suggestions that the postponement of the Ministerial meeting meant the end of the Pact.

3. Should it be agreed between us and the Americans that the meeting should be postponed, great care will obviously have to be taken in pursuing the matter with the Turkish, Iranian and Pakistani Governments to whom the idea that we may perhaps have to get onto terms with the new Iraqi Government will obviously come more slowly.

4. Economic Committee. We have no more news from other delegations and agree that it is now too late to stop the meeting. We shall therefore arrange to hold it and make the best of it we can.

5. We shall inform the Press that the Liaison, Counter-Subversion and Economic Committees and the Military Deputies will meet as arranged on an informal basis.

SECRET

ملحق رقم ٦

برقية سرية من السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية
البريطانية حول احدث افكار وارهء وزارة الخارجية الامريكية بشأن
مشكلة العلاقات مع العراق وفي سياق حلف بغداد .
مؤرخة في ٢٦ تموز ١٩٥٨

SECRETFROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND
WHITEHALL SECRET DISTRIBUTIONViscount Hood
No. 2068
July 25, 1958.D.2.22 a.m. July 26, 1958.
R.3.10 a.m. July 26, 1958.IMMEDIATE
SECRETAddressed to Foreign Office telegram No. 2068 of July 25,
Repeated for information to Ankara Tehran
Karachi

My immediately preceding telegram: Baghdad-Pact.

The following assessment of the State Department's latest thinking on the problem of relations with Iraq in the context of the Baghdad Pact is based primarily on conversations with comparatively junior officials and should be treated with reserve.

2. The problem will have to be played by ear in London since so much will depend on the line adopted by the other regional members. There is support in the State Department for early recognition of the new régime, and they recognize that we must be careful not to drive the Iraqis out of the Pact and into the Nasser camp. But Mr. Dulles seems to have personal reservations about recognition, and his advisers believe him to be convinced that the new régime is so far committed to Nasser that there is no prospect of Iraq remaining an honest member of the Pact though the Iraqis may decide to stay in for the time being in order to make mischief, and/or as reinsurance, and/or to see what they can get out of it. Moreover if Iraq does remain in the Pact, the "delicate" branches thereof will wither since the United States Administration would not be prepared to take the risk of exchanging really serious information or views in, e.g., the Military, Counter-Subversion or Liaison Committees.

3. In the circumstances, the State Department believe that the less said publicly at present about Iraq's relationship with the Pact, the better. Their "position paper" on the final communique for the London meeting, is therefore likely to recommend that Iraq should not be mentioned specifically therein and that the Council meeting should be described as a regular meeting under Article VI of the Pact (which states that four constitutes a quorum).

Foreign Office pass Priority Ankara, Tehran, and Karachi as my telegrams Nos. 95, 40, and 79 respectively.

[Repeated to Ankara and Tehran. Copies sent to Telegraph Section, C.R.O. for repetition to Karachi].

ADVANCE COPIES

B B B	Private Secretary	Mr. R. Murray
	Sir F. Hoyer Millar	Mr. Shuckburgh
	Sir W. Hayter	Head of Levant Department
	Sir P. Dean	Head of P.U.S. Department
		Head of News Department
		Head of Staff

SECRET

ملحق رقم ٧

احدى البرقيات المرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى سفرائها في
عدد من دول العالم بشأن اعتراف بريطانيا بالنظام الجديد في العراق.
مؤرخة في ٣٠ تموز ١٩٥٨

<u>CONFIDENTIAL</u>	
<u>FROM FOREIGN OFFICE TO STOCKHOLM</u>	
Cypher/OTP	<u>FOREIGN OFFICE (SECRET) AND</u> <u>WHITEHALL (SECRET) DISTRIBUTION</u>
No. 221	
July 30, 1958	D. 10.07 p.m. July 30, 1958
<u>PRIORITY</u>	
<u>CONFIDENTIAL</u>	
<p>Your telegram No. 223. [Recognition of New Régime in Iraq]</p> <p>General agreement was reached at Baghdad Pact meeting on July 28 that early recognition was desirable, possibly before the end of this week. Her Majesty's Government have decided to recognise on the day after the area members recognise, in order to meet the latter's wishes for priority.</p> <p>2. In explaining our attitude to the Swedish M.F.A. you may draw on the following:</p> <ol style="list-style-type: none"> (a) Our practice is to recognise a government as soon as we are satisfied that it has effective control and prospects of enduring. (b) It was the view of Baghdad Pact allies, shared by N.M.F.O. and ourselves, that the political arguments on balance favour recognition. (c) We do not condone the shocking events of July 14, but the members of the new Government, dissociating themselves from the assassinations, have expressed a desire for continuation of political, commercial and other relationships on previous basis. (d) Our scanty information suggests that these men are nationalists and not Communists and, though maintaining friendly relations with Nasser, will not subordinate Iraq's interests to Egypt. (e) Although the Government's outward attitude may be only the result of fear of invasion from the West, 	

we believe it is in their interests to remain on good terms, particularly as her economy (mainly oil) and military structure are geared to the West.

/(f) If

CONFIDENTIAL

Foreign Office telegram No. 221 to Stockholm

- 2 -

- (f) If things go well the present régime may prove a bigger problem for Nasser than the former. We may be able to do business with them; if they fall, they will certainly be succeeded by extremists depending on Nasser and the Communists.

ملحق رقم ٨

برقية سرية من السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية
البريطانية بشأن مباحثات المبعوث الامريكى روبرت مورفي في بغداد.
مؤرخة في ٤ آب ١٩٥٨

Responsible
CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

ADVANCE COPY ✓

BY B&G

FROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE (٤٨٥٥٥٥٥٥٥٥)

Lord Hood

No. 432 Saving
of August 4, 1958

D. 11:00 a.m. August 5, 1958
358

No. 10347

CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign-Office telegram No. 432 Saving of
August 4

Repeated for information Saving to: Amman No. 66 Tehran No. 57
Beirut No. 74 Ankara No. 75
Bahrain No. 11 P.O.M.S.F. No. 124

✓ ١٠٩٢ (١١)

Beirut telegram No. 1163 (of August 2).

State Department have shown us Mr. Murphy's account of his
conversations with the revolutionary leaders in Baghdad. Following
the main points.

1. His first meeting was with Siddiq Shanshal. Shanshal said
that the coup had been planned and executed by a very small group,
there had been no outside involvement. He said much about the
corruption that was now coming to light, how the old regime had
salted away large fortunes abroad and so on. Mr. Murphy then
raised the question of the adequacy of the American Information
Services in the Middle East, saying that the President and
Mr. Dulles were particularly concerned about the fact that the
United States was continually being attacked as a colonialist
and an imperialist power, whereas the opposite was the case. He
suggested that the Iraqis should cooperate with the United
States in correcting this picture and Shanshal expressed interest.
On the subject of oil, Shanshal said that in the Damascus talks
Nasser had specifically assured the Iraqis that there would be no
interruption of the Syrian pipeline, and offered his cooperation
in the construction of an additional pipeline. Shanshal expressed
great admiration for Nasser, who he said was a close personal
friend. He stated that Nasser had warned the Iraqis against
seeking the advice of the Russian Embassy in Baghdad, because
advice would soon take the form of instructions. He felt that
Nasser was a much misunderstood man, to which Mr. Murphy retorted
that he seemed to have a unfortunate habit of saying one thing
and doing another, as in the case of the Czech arms deal and
there followed an argument about the Aswan Dam affair. Shanshal
finally asked about the U.S.M.A.A.G., implying that Iraq would
like to continue to receive military equipment if the United States
were prepared to supply it.

3. Mr. Murphy's

2..

CONFIDENTIAL

3. Mr. Murphy's impression of Shanshal was that he is a genuine reformer and a man of considerable imagination and drive.

4. Mr. Murphy then saw the Prime Minister, together with the Finance Minister, the Minister for Foreign Affairs and General Qut'bi. He asked first about outside influence in the country and was assured that there had been none. He asked about the regime's economic policy, and the Prime Minister spoke about oil on the same lines as had Shanshal. As for the political aspect of economic relations, Iraq would be friendly to those who were friendly to her and vice versa. The Iraqis expressed the fear that the American landing in the Lebanon might have been intended as a prelude to intervention in Iraq, which Mr. Murphy strongly rebutted, arguing the case for American withdrawal from the Lebanon under Article 51 of the United Nations Charter. He then raised the same point as he had put to Shanshal about misrepresentation and misunderstanding in the Middle East of American policy, explaining at some length how open-minded the United States had always been to Arab nationalism.

5. Afterwards Mr. Murphy had a discussion with the Foreign Minister about the Baghdad Pact. The latter said that the decision to join the Baghdad Pact had been taken by a small clique, totally unrepresentative of Iraqi public opinion, and was otherwise critical of it. However he said the Government were still trying to make up their mind about their attitude to the pact and were giving fair and full study to the matter.

6. Altogether Mr. Murphy was much impressed with the apparent sincerity of the professions of friendship for the West and with the earnestness with which the regime are tackling their problems.

PUBLIC RECORD OFFICE					
Reference:-	CAB 128/32 PART 2	XC145754	1	2	3
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			1	2	

325

SECRET

3

C.C. 55 (58)

*Middle East
(Previous
References:
C.C. (58) 47th
Conclusions,
Minute 2
and 46th
Conclusions,
Minute 2.)

The Foreign Secretary informed the Cabinet that a *coup d'état* had taken place in Bagdad that morning. The position was obscure; but unconfirmed reports indicated that the Insurgents claimed to have overthrown the monarchy and to have established a republican Government; that King Feisal, after being initially detained, had been allowed to escape; that the Crown Prince of Iraq and the Prime Minister, Nuri es-Said, had been killed; and that the British Embassy had been burnt and one member of its staff had lost his life. We appeared to be maintaining our position at Habbaniya, but it was uncertain how long we could continue to do so.

King Hussein of Jordan, who had succeeded in quelling an attempt to provoke a similar revolt in Amman during the previous week, had declared that, in the absence of King Feisal, he would himself assume power as the Head of the Arab Union; but he had not so far appealed to the United States and ourselves for active assistance.

President Chamoun of the Lebanon had, however, indicated that he would call upon the United States and the United Kingdom within the next twenty-four hours to honour their undertaking to intervene with military forces along the Syrian frontier. The United States Government proposed to inform him that they would be prepared to do so. They intended to report their action retrospectively to the Security Council of the United Nations on the following day. They had indicated that they would be content to conduct the Lebanon operation alone and that we might be well-advised to reserve for use elsewhere the British contingent which had been envisaged as taking part in that operation.

In discussion there was general agreement that the situation in the Lebanon must now be reconsidered in the wider context of the more serious developments in Iraq and Jordan. A temporary Anglo-American intervention confined to the Lebanon alone would be to our disadvantage rather than to our benefit. It would expose our commercial interests in that country to the risk of serious damage, while offering no prospect of a permanent solution to the political tension which was spreading throughout the Middle East. It was the latter problem which made the more urgent demand on the resolution of the Western Powers; and we must seek to decide rapidly, in agreement with the United States, whether we were prepared to acquiesce in the expansion of nationalist sentiment throughout the Arabian Peninsula, in the hope that a more stable political situation would ultimately develop, or whether we should take action forthwith to arrest, before it was too late, a development which would constitute an increasing threat to our interests and prestige. On the latter assumption it would be essential that, having initiated the necessary measures, both we and the United States should be prepared to carry them through to a successful outcome. Moreover, we could not limit ourselves to action designed merely to enable the existing régimes in the Arab States to restore their internal authority. Our objective should be to concert with the United States a policy which would promote the social and political development of the Arab peoples, even at the expense, if necessary, of substantial modifications in the existing systems of government, and would thus diminish the political attractions of the United Arab Republic. If we allowed the legitimate Government of the Lebanon to be overthrown and acquiesced in the armed insurrection in Iraq, disorder would rapidly develop in Jordan; Israel, Turkey and the Persian Gulf States would be isolated; and the intervention which the Western Powers would then be compelled to undertake in defence of their own interests would be too late to retrieve our position in the Arab world.

The legal sanction of our action must, however, be made clear from the outset. In terms of international law we should not be

* Previously recorded in a Confidential Annex.

SECRET

جانب من محضر الاجتماع الاول للحكومة البريطانية في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بصدد الثورة في العراق.

Reference:-		PUBLIC RECORD OFFICE					
F0371/134199		CC-148854					
		1	2	3	4	5	6
		1	2				
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

CONFIDENTIAL

FROM BAGHDAD (EMERGENCY HEADQUARTERS) TO FOREIGN OFFICE

Cypher

FOREIGN OFFICE SECRET AND
WHITTHALL SECRET (CABINET)
DISTRIBUTIONSir M. Wright
No. 5
July 15, 1958.

R.A. 20 p.m. July 16, 1958.

IMMEDIATE
CONFIDENTIAL

I saw Brigadier Abdul Karim Qasim, Prime Minister and acting Minister of Defence, Colonel Abdul Selim Mohammed Arif, Deputy Prime Minister and Mohammed Hadid, Minister of Finance, at 3 p.m. on July 15.

2. I asked for formal assurances for transmission to Her Majesty's Government that the personal safety and property of British subjects and others for whom we are responsible would be safeguarded. I was given this categorically.

3. I then said that in the event of need I would request safe convoy for British subjects and those for whom we are responsible to a point of departure by air, to Habbaniya, to the Iranian frontier or to Basra. Both officers stated emphatically that need would not arise but after a good deal of discussion said that if it did arise safe convoy would be provided.

4. I made a formal protest about the failure to protect the safety of the Embassy and the lives of those in it. They argued that the crowd had believed that the shot fired accidentally by soldier who wounded himself in the foot had been fired from the British side, and that this was the cause of what had followed. I strenuously maintained that full responsibility rested upon the army and the police for having failed to protect the Embassy and the lives of those in it and stated that I fully reserved the position of Her Majesty's Government on the consequences. They expressed deep regret at what had happened. They said that Iraq and Britain had always been allies and still were so.

5. They were at evident pains to give the impression of being friendly and forthcoming.
[Repeated to Tehran, Amman, P.O.H.M.F., Beirut, Bahrain, Ankara and Saving to Washington, Tel Aviv, Benghazi, Khartoum].

ADVANCE COPIES TO:- Private Secretary Head of P.U.S.
Sir F. Hoyer Millar Department
Sir P. Dean Head of Levant
Sir W. Hayter Department
Mr. Ormsby-Gore Head of News
Mr. Murray Department
Commander Noble
Mr. Shuckburgh

B B B

CONFIDENTIAL

نص برقية كان قد بعثها السفير البريطاني في بغداد ضمنها نص مقابله الاولى مع عبد الكريم قاسم.

Reference:-	PUBLIC RECORD OFFICE	202	1	2	3	4	5	6
Fo 371/132502	153319							
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION								

SECRET

EVENTS IN IRAQ

in relation to the Eastern Dept. countries of

KUWAIT, SAUDI ARABIA AND IRAN E1022/1

If the revolution in Iraq succeeds, when the dust clears we shall presumably be left with a military dictatorship on the Nasser model.

2. This Government will certainly express emotional solidarity with pan-Arabism and therefore with Egypt; but it is likely to wish to preserve Iraqi oil revenues for itself and therefore to maintain its separate identity. It seems unlikely that it would even join the United Arab States - except perhaps as a desperate last fling if it felt its position severely threatened.

3. Leaving aside the question of the treatment of I.P.C. which would obviously have its reaction on K.O.C. in Kuwait, I think the Iraqi attitudes towards her neighbours would be:-

(a) She would prosecute the Iraqi claim to Kuwait with greater vigour than the previous Iraqi Government. Kuwaiti fears of Iraq might be increased to the point of attraction rather than the present revulsion. (But Egyptian influence would work the other way).

(b) The Iraqi attitude to Kuwait should have the indirect effect of worsening relations between Iraq and Saudi Arabia. There will also be ideological differences.

(c) Her potential designs on Khuzistan should make for poor relations with Iran.

4. Egypt's policy should be directed towards keeping Kuwait separate from Iraq - whether as an independent entity or as a member of the U.A.S. Saudi Arabia will have the same objective, and this and fear of Egypt should tend to make her more subservient to Nasser. In any event the British connexion with Kuwait will be under Iraqi as well as Egyptian fire.

5. Sir B. Burrows's view as expressed at the beginning of this month was that if Baghdad became subservient to Nasser the attraction of the U.A.R. for the Kuwaitis would be increased, but that the desire of Kuwait to shelter behind us would be similarly increased and the two forces would cancel one another out.

6. All the above supposes a calculated rational attitude on the part of the Arab Governments. In fact, emotion coupled with a reflex action to possible Western intervention may lead to combined Arab policies which on the face of it are contrary to the individual interests of the countries concerned. They will certainly be contrary to Western interests.

7. This minute has been seen by Levant Department.

Sir William Hayter

copy to: Sir P. Dean
Mr. Shuckburgh

D.M.H. Riches
(D.M.H. Riches)
July 14, 1958.

SECRET

تحليل مبكر قدمه مكتب شؤون العراق في وزارة الخارجية البريطانية وذلك صباح يوم ١٤ تموز تضمن توقعات المكتب المذكور لما يمكن ان يحدث في منطقة الشرق الاوسط في حالة نجاح الثورة في العراق. لقد اكدت الاحداث الاحقة صحة ماورد في هذا التحليل!!

Reference:-		PUBLIC RECORD OFFICE					
FO 371-133023	XC 15.35.22	1	2	3	4	5	6
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

TOP SECRETFROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE (SECRET) AND
WHITEHALL (SECRET) (CABINET)
DISTRIBUTION

Viscount Hood

No. 1911

July 17, 1958

D. 6.10 a.m. July 18, 1958

R. 7.15 a.m. July 18, 1958

IMMEDIATE
TOP SECRET

My telegram No. 1939.

Following from Secretary of State

Lebanon.

When we resumed discussions in the full meeting this afternoon I asked Mr. Dulles how long American troops would be kept in Lebanon. He replied that there was no intention to withdraw. The only danger was that a new President, elected in accordance with the constitution, might ask for American troops to be withdrawn. In view of their past declarations it would not be possible for the United States Government to maintain troops in another country against the wishes of its Government. This, however, could not in any case happen in the Lebanon before September and that was still some way away. I also enquired what was the rôle of the United States forces. Mr. McElroy said they would remain in and around Beirut and there was no intention at present of extending to the frontier or to Tripoli. It was hoped that the Lebanon would now be capable of maintaining internal security.

2. Jordan.

I urged on Mr. Dulles the advantages of some participation, even token, by American forces in Jordan, pointing out that this would demonstrate the operation to be a joint one and thus have a much weightier effect in the area, particularly in Egypt and Syria. Dulles was clearly reluctant to commit himself at present, saying that the United States Government have already made clear its complete solidarity with the United Kingdom, but that they were inhibited because congressional leaders had been told that they have no plans for United States forces to go anywhere but Lebanon.

/While making

TOP SECRET

نسخة من برقية كان قد بعثها وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد الى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان بصدد سير المحادثات التي كان يجريها مع نظيره الامريكى جون فوسترد لاس بصدد الثورة في بغداد وتطورات الوضع في الشرق الاوسط. ويظهر للقارئ من خلال الفقرة ٣ الخاصة بالكويت عن عزم الجانبين على احتلالها في حالة قيام ثورة شعبية فيها مماثلة للثورة في بغداد.

PUBLIC RECORD OFFICE		1	2	3	4	5	6
Reference:-	F0371/135795 XC152233						
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

FROM MOSCOW TO FOREIGN OFFICE

En clair

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir P. Reilly
No. 985
July 19, 1958.

V10338/18 D. 12.51 a.m. July 20, 1958.
R. 3.05 a.m. July 20, 1958.

IMMEDIATE

Addressed to Foreign Office telegram No. 985 of July 19
Repeated for information Saving to:-

Washington
U.K.Mission New York
Paris
U.K.Del. N.A.T.O.
Rome
Bonn
Ankara
P.O.M.E.F.
Beirut
Amman

My telegram No. 983. V10338/17

Following is text of message.

Begins;

At the present historical moment the world is on the verge of a military catastrophe and the slightest careless step may entail irreparable consequence. In these hours, when English and American troops have already invaded the boundaries of the small Arab States of Jordan and the Lebanon, when the threat of intervention hangs over Iraq and the other States of the Arab East, which are defending their freedom and independence, I wish to address you, as the head of the Government of Great Britain. You, as a man grown wise with great experience of life and statecraft, well know what modern war is. Beginning in one place, it could easily spread as a fire spreads in a strong wind and turn into a world-wide fire. In these conditions, all talk about "small" or "local" wars is no more than a naive illusion, hopes of a limitation of hostilities are deception or self deception. Whoever is placed at the helm at the present moment, has no right to forget the past, and the first links in the chain of events which led to the Second World War, were also "small" and "local" wars and the seizure of foreign territory. We, as allies in past conflicts, know what the blood and ashes of the last World War looked like, we know how the attempts of the aggressor to impose his will on other countries by force of arms came to an end. These lessons of history must not be forgotten, we have no right to forget them.

/The

النص الكامل للرسالة البالغة الأهمية التي كان سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي نيكيتا خروشوف قد أرسلها إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكملان والتي حذر فيها من احتمال قيام حرب عالمية ثالثة في حالة مهاجمة العراق.

HISTORY OF POLITICAL RELATIONS BETWEEN IRAQ AND UNITED STATES OF AMERICA

1955-1968

By

Faten Fayyad Kanadilo

Supervisor

Prof .Dr. Abed Al-Majid Al-Shannaq

Abstract

This thesis examined the history of political relations between Iraq and United States of America in the period (1955-1968) and included an introduction, 3 courses, and a conclusion. The first chapter followed the development of relations between America and Iraq, ever since the establishment of the Hashemite Kingdom in Iraq and its development. In the period after World War II until the mid 1950s out of 3 researchers. At first it shows the purpose benefits of the U.S.A strategy, until the American's role in the establishment of Baghdad's Alliance in Baghdad, later on Iraq accepted the Aisenhoon proposal in 1957.

The second research focuses on the economic relations between the two countries especially in the field of oil (petroleum). It is considered the main motive for the development of relations between both parties. It was also reflecting on commerce and the expertise help, the Third research considered the American Military help to Iraq.

The second chapter discussed the democracy and the fall of the Kingdom with "coup'detat" 14th July 1958 that includes 3 researches.

The first research talks about the "coup'detat" and its causes and circumstances and its personnel's, it was successful and the Royal family was killed and replaced by a Republican Regime.

The Second Research clarifies the position of the United States from the coup'detat until it was conferred. Then comes the third research to talk in detail about the period that Abed Al-Kareem ruled and the divisions, between the military position and the United States of America's position during the Kennedy period.

The third chapter researched the period of military coup'detat. The first research began exhibiting the reasons of this coup'detat and the United States role behind it. Eighth February 1968 and liberation of Ahd Al-Kareem Qasem regime.

The second research discussed the regime of Abed Al-Salam Arif 1963-1966 and his internal and external policy and forces whether it was Arab or Foreigners to drag Iraq at that time.

The third research discussed the period of leadership that Abed Al-Rahman through the circumstances of his successful coup'detat and his internal and external policy until the success of coup'detat 17 July 1968. The role the United States of America played in encouraging the coup'detat against him.

Finally the fourth research discusses the external relations between Iraq and the United States of America in the political and economic atmosphere.